أزمة المثقفين
وثورة
يوليو
تأليف
عادل حمّوده
مكتبة مدبولي

أزمة المثقفين وثورة يوليو

قبل أن تقرأ !

إذا فرض علينـــا الانتحـــار . . فليكن انتحـــارًا
بالكلام . . بالكتابة . . بالتعبير . . لا
بالصمت !

عادل حمـــودة
ديسمبر ـ ١٩٨٤

١

من جيل الغرس
إلى جيل الثمار !

« لقد تجاوبت كل الحركات الوطنية ، مع الثورة منذ بيانها الأول ، وتحمست لشعاراتها ، بداية من « ارفع رأسك يا أخى فقد انتهى عصر الاستعمار » إلى « القضاء على الأقطاع ورأس المال » . . ورتبت صفوفها لتقف خلف قادتها من أجل أن تبدأ مسيرة ثورة مصر الوطنية . . لكن . . سرعان ما ظهر تناقض غير مألوف فى قلب القوى السياسية المتحركة لدفع الثورة إلى الأمام ، اتخذ شكل « الحرب فى الظلام » بين الإسلام السياسى والضباط الأحرار من ناحية ، ثم اليسار الوطنى والدولة من ناحية أخرى » .

د . أنور عبد الملك

ديسمبر ـ ١٩٨٤

يوم «ما» من فبراير ١٩٦٨ ..

مظاهر صاخبة ، وعارمة ، تخرج من وراء الأسوار السوداء ، والعالية ، لجامعة القاهرة .. طلبه ، وطالبات الحقوق ، والآداب والاقتصاد ، والتجارة يندفعون من بطون قاعات الدرس .. يقابلون طلبة الهندسة خارج الجامعة .. يأخذونهم فى طريقهم إلى طلبة الطب ..

قبل أن تصل المظاهرة إلى سور حديقة الأورمان ، بدأت الهتاف :

«ارجع ، ارجع يا جمال .. ارجع ، ارجع فى الأحكام» .

وكان «جمال» هنا ، هو جمال عبد الناصر .

وكانت «الأحكام» هنا ، هى الأحكام التى صدرت ضد قادة الطيران ، المسئولين عن فضيحة ، وهزيمة ، وعار يونيو ١٩٦٧ .

كانت هذه الأحكام أحكاما هزيلة .. لاتشفي الغليل .. ولاتتناسب مع بشاعة الجريمة التى ارتكبوها .. لا تروى الظمأ للكرامة التى ضاعت مع سيناء .. ولا تضمد جرح الشعب ، الذى أهين فى شرفه ، وصدم فى قيادته ، وفقد الثقة فى نفسه ، وتحول شرفه إلى قطعة من «الهمبرجر» يأكلها جنود إسرائيل بأظافرهم وأنيابهم ، أو تحول إلى قطعة من لبان «تشكلتس» تتحرك بسهولة ، ويسر تحت لسان «الأمريكان» .. يمضغونها باستمتاع .. وينفخونها فى وجوهنا عبر موجات «صوت أمريكا» كفقاعات الصابون والهواء ..

كنا نتصور أن الرجوع فى الأحكام ، ومضاعفتها هو أقل واجب على جمال عبد الناصر أن يقوم به .

وكان تصورا بريئا مثل قلوبنا .. طيبا مثل مشاعرنا ..

فماذا ينفع بلدا مهزوما ، لو قتل كل قادته علنا ، رميا بالرصاص ؟

لا شيء ..

لكننا لم نكن نقيم الأمور ، أو نزنها ، بالعقل ، ولا بالكومبيوتر ، وإنما بعواطفنا ، وأعصابنا ..

ولأن عواطفنا طعنت ، فقد طالبنا بالانتقام ..

ولأن أعصابنا تمزقت ، فقد طالبنا بمضاعفة الأحكام .

لم نكن نملك سوى أن نطالب ..

ولم نكن نملك سوى أن نتظاهر ..

ورغم قلة حيلتنا ، فقد فعلنا ما لم يفعله غيرنا ..

فعلنا ما لم يفعله الكبار ..

● ●

لم نكن ضد جمال عبد الناصر ..

لم نهاجمه .. لم نهتف برحيله .. لم نطالب بسقوطه ..

بل لم تكن صدورنا مستريحة ونحن نطالبه بمزيد من العقاب للذين حولوا الحرب إلى نزهة ، والجيش إلى عزبة ، والشعب إلى فانلة قديمة ، والدم إلى ماء ، والأرض إلى حذاء مناسب لقدمى اليهود والأمريكان ..

فنحن أولاده .. تفتحت عيوننا على صورته .. وتفتحت آذاننا على صوته .. وتفتحت عقولنا على أفكاره ومبادئه ..

كل ما أردناه هو إرسال « تلغراف » عاجل له ..

من أبنائه بجامعة القاهرة إلى بيته بمنشية البكرى ..
من قلوبنا إلى قلبه .. من حناجرنا إلى فطنته .. من مشاعرنا إلى قدرته ..
لكن ..
التلغراف لم يصل إليه ..
أو وصل إليه مشوها ، بعد أن أضافت الأجهزة سطرا ، وشطبت آخر ..
وبعد أن فعل نفس الشيء رجاله وحاشيته فتحول حبنا على أيديهم إلى تمرد ..
وتحول إحساسنا على أيديهم إلى انقلاب ..
قالوا له :
الطلبة يتظاهرون !
ولم يقولوا له :
لماذا ؟
وقالوا له :
ـ إنهم يهتفون فى الشوارع !
ولم يقولوا له :
ماذا نقول ؟
فجاء الرد علينا عكس ما توقعناه ..
جاء الرد علينا أسود من قرن الخروب ..

حاصر جنود شعراوى جمعة ، وزير الداخلية ، الشوارع الرئيسية والفرعية ..
سدت سياراتهم الكبيرة ـ تلك السجون المتحركة على أربع عجلات ـ كل المنافذ .. وشهروا فى وجوهنا كل الأسلحة اللازمة ..
وقعنا فى المصيدة ..
الهراوات تنهال فوق رؤوسنا وظهورنا .. قنابل الدخان المسيلة للدموع تورم

جفوننا .. الأذرع القوية ، الخشنة تمسك بنا فى سهولة وكأننا «فراخ» مذعورة ..

خطة عسكرية محكمة ، لو كانوا قد نفذوها فى سيناء ما كانت ضاعت منا بهذه السهولة ..

● ●

صرخ أحدنا فى وجه أحد الضباط :

ـ سنقول لجمال عبد الناصر.

فرد عليه بشلوت كفاه على وجهه ..

وقال فى سخرية :

ـ خذ هذه هدية منه .

ثم ..

أمر جنوده بالقبض عليه ..

وقال ، وقد تحولت السخرية إلى شماتة :

ـ خلى عبد الناصر ينفعك !

● ●

فى هذه اللحظة أفقنا من أحلامنا .. وانكسرت براءتنا .. وجفت قلوبنا الخضراء .. وتفرقت حناجرنا .. وتغيرت هتافاتنا ..

تغيرت من ناحية عبدالناصر إلى ناحية شعراوى جمعه ..

هتفنا فى وجه وزير الداخلية :

«يا شعراوى يا حزين .. فين الطلبة المعتقلين» ؟ !

ولم يجب شعراوى جمعة على سؤالنا ..

لم يقل لنا سوى كلمة واحدة :

ـ اخرسوا !

وفى الحقيقة ، لم يكن شعراوى جمعة حزينا ـ كما وصفناه .. وإنما كان سعيدا .. منتشيا .. منتصرا .. مزهوا بنفسه .. وبنجمه الذى بدأ يلمع فى سماء السلطة ..

فها هى الفرصة تأتى ـ مثل الكرة ـ حتى قدميه ، ليصبح الرجل القوى ، الرهيب ، الذى يخرس الألسنة ، ويدوس الرجال والضمائر ، ويسجل هدفا فى مرمى النظام ..

أصبح قابضا على الأمن بحكم عمله كوزير للداخلية ، وبحكم خبرته القديمة فى جهاز المخابرات العامة ..

وأصبح قابضا على الاتحاد الاشتراكى بحكم موقعه فيه كأمين للتنظيم ..

فدخل الأمن على السياسة .. واقترن الاتحاد الاشتراكى بوزارة الداخلية .. واختلط الحابل بالنابل ، وكسبت الديكتاتورية على يديه مساحة لا تقل عن المساحة التى خسرناها فى سيناء ..

لقد خسرنا سيناء ، وكسبنا شعراوى جمعه ..

● ●

فى ذلك اليوم الحزين ، عدت إلى بيتى سيرا على الأقدام .. من الجامعة إلى العباسية .. ضاعت نقودى .. ضاعت بطاقتى الشخصية .. ضاعت كراسات محاضراتى الأولى فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .. وضاعت نفسى ..

أفلت من الحصار بأعجوبة ..

دخلت حديقة ، الأورمان ، وتسلقت شجرة عجوزًا ، واختبأت بين فروعها وأوراقها الكثيفة ..

وفعل مثلى الكثيرون من الشبان والبنات ..

كنا نتوارى وراء هذه الأشجار خوفا من خصوم الحب ..

فأصبحنا نتوارى فوقها خوفا من خصوم الحرية ..

لم نعد نعرف الحب ، ولا الحرية ..

أفلت من الحصار بأعجوبة ..

لكننى لم أفلت من ضربة قوية من جندى « مصرى » على ظهرى .. ولم أفلت من دخان القنابل المسيلة للدموع .. فتورمت عيناى من البكاء الصناعى بقرار من وزير الداخلية ، مع أننى لم أكن فى حاجة لما ينشط دموعى .. فقد كنا جميعا ننزف الدموع على سيناء التى ضاعت .. وعلى كرامتنا التى دفنت فى صحرائها ، وتحت رمالها .. وعلى شرفنا الذى أصبح نكتة على لسان خلق الله ، فى كل بلاد الله ..

وطوال الطريق إلى بيتى ، وأنا لا أصدق ما جرى ..

لا أصدق أننا خرجنا فى مظاهرة ضد رجال الهزيمة ، فإذا بنا نضرب من رجال عبد الناصر ..

وظللت شارد الذهن ، والقلب ، حتى دخلت بيتى ..

لم أفتح فمى .. لم أطلب الطعام .. لم أحك ما جرى ..

وعندما صرخت أمى :

ـ ماذا بك !

لم أرد ..

ودخلت فراشى صامتا ..

لا أسمع .. لا أرى .. لا أتكلم ..

كنت مذهولا ..

وضاعف من ذهولى ، سؤال شرس ، نجح فى اغتصاب كل ما تبقى لى من براءة ، وحماس ، واندفاع ، وأحلام ..

ـ لماذا يضرب عبد الناصر أولاده ؟ .. لماذا يسحق أنصاره ؟.. لماذا يبطش بمن يحبونه ؟

ولم أجد إجابة على هذا السؤال ..

ولم تخفف السنون والأحداث من شراسة هذا السؤال ..

بل العكس هو ما حدث .

فبعد أيام ، وقف جمال عبد الناصر ، يعلق على مظاهراتنا ، ويقول :

ـ دول شوية عيال مش فاهمين حاجة !

وقال :

ـ أنا لن أعاقب أحدا منهم ولن أعتقل أحدًا منهم ، ولكنى سأتركهم لآبائهم يؤدبونهم !

وقال :

ـ أنا كنت أقدر أحبسهم .. أنا فى ١٩٦٥ ، أصدرت قرار باعتقال ١٨ ألف فى يوم واحد !

وبعد أيام ، استقبل جمال عبد الناصر ، وفدا من أتحاد الطلبة .. وفى هذا اللقاء نصح عبد الناصر ممثلى الطلبة ، بالاهتمام بدروسهم .. وبزيادة النشاط الاجتماعى والترفيهى فى الكليات .. وبالابتعاد عن السياسة .. وبفتح عيونهم وآذانهم لمعرفة المخربين والمفدسين بين صفوفهم ..

وانتهى اللقاء بصورة تذكارية ، تتصدر الصحف اليومية وأغلفة المجلات الأسبوعية ..

وانتهى اللقاء أيضا بخروج رئيس اتحاد الطلبة ، الدكتور عبدالحميد حسن ، زعيما رسميا للحركة الشبابية ..

وقد أصبح عبدالحميد حسن فيما بعد الوزير المسئول عن الشباب ..

ونجح بمهارته أن يصبح من الرجال القلائل المناسبين لكل العصور .. من عصر عبدالناصر إلى عهد السادات .. ومن عصر السادات إلى عصر مبارك ..

حتى أنه عدا واحدًا من الرجال الذين بقوا فى مناصبهم ، لمدة تصل إلى ١٥ سنة .. وهى مدة طويلة جدا .. وخاصة فى نظم حكم ما بعد يوليو ..

●●

لقد انتهت مظاهرات فبراير ١٩٦٨ ، بفوز رجلين ..

الأول : عسكرى هو شعراوى جمعه ..

والآخر : مدنى هو عبد الحميد حسن ..

وقد انتهى الحال بالأول إلى السجن فى عهد السادات ، بعد القضية التى أطلق عليها قضية « مراكز القوى » ، ثم أفرج عنه قبل نهاية حكم السادات بقليل ، ليختفي عن الأنظار .

وانتهى الحال بالآخر إلى الجيزة محافظا لها ..

وبين الانتصار العسكرى لشعراوى جمعة ، والانتصار المدنى لعبد الحميد حسن ، انتهى فعليا التنظيم الشبابى ، الفعلى والحقيقى ، والوحيد ، لثورة يوليو .. منظمة الشباب الاشتراكى .. تجمع الجيل الشاب ، المثقف ، الذى وضع كل أحلامه وأفكاره ، وأهدافه ، ورهانه ، فى سلة «عبدالناصر» .

لقد بدأت المنظمة ، تحت شعار : «وحدة فكر .. وحدة عمل .. لكل الشباب» .. وكان هذا الشعار هو اللافتة غير المعلقة على معسكرات مراحلها الثلاث .. وكانت معسكرات ثقافية ، وسياسية ، وعقائدية ، فيها القليل من التلقين والكثير من الحوار .. فيها القليل من الصم ، والكثير من الإقناع .. فيها القليل من الفرض ، والكثير من الانتماء .

وكان كل أعضائها من الشبان والبنات الذين حولوا حبهم ليوليو إلى عمل من أجله ..

ولأن المنظمة كانت تتمتع بتجانس فكرى ، واجتماعى ، لا يتوافر فى التنظيم ـ الأم : الاتحاد الاشتراكى ـ ولأنها كانت تخلو من انتهازيته . وجبن رجاله ، وكان الخوف منها ، أحد سمات أعضائه ..

لكن ..

هذا الخوف ظل تحت الجلد ، وتحت السطح ، وخلف الضلوع ، حتى وقع ما يبرر ظهوره ، وخروجه ، وانطلاقه .. حتى وقعت مظاهرات فبراير ١٩٦٨ .. وأحس الكبار بخطر الصغار .. فتقرر القضاء عليهم ، وعلى منظمتهم ..

وفعلا ..

تقرر خروج المنظمة من الجامعة ..

وفعلا ..

تقرر تقليل دورها ، وتخفيف نشاطها .. تمهيدا لضربها ، ضربة قاضية ، لا تقوم منها .. وتدفع آلاف الشبان من أعضائها الذين آمنوا بها ، وبيوليو ، وبعبدالناصر ، إلى الهروب ، أو إلى الانزواء .

فبدأت الحرب ضدها ..

بدأت بطلقات خفيفة ..

فخرج كاتب ، وصحفي كبير ، ومسنود ، وقريب جدا من عبدالناصر ، يقول :

ـ إن مظاهرات فبراير ١٩٦٨ ، والتى قادها شباب منظمة الشباب ، ليس لها أى أسباب سياسية ، أو عسكرية .. كل ما فى الأمر أنهم شباب يعانى من

الفراغ العاطفي ، والمالى .. وهى متاعب الزمن كفيل بتخليصهم منها .. وليس علينا وعليهم سوى الانتظار .

ثم .. انطلقت المدفعية الثقيلة ..

وقال تقرير سرى جدا من أمانة التنظيم للاتحاد الاشتراكى .. التنظيم ـ الأم للمنظمة :

ـ إن شباب المنظمة ارتكب أكبر الكبائر ، عندما تظاهر (فى فبراير ١٩٦٨) لإسقاط جمال عبدالناصر ـ الرمز ، والأمل .. وحاولوا أن يحققوا فى ساعات ، ما عجزت عنه القوى الإمبريالية ، المتحالفة مع الرجعية ، والصهيونية فى سنوات ..

ثم .. استخدمت الصواريخ لتنهى الحرب تماما ..

فقيل :

ـ إن المنظمة كانت جهازا من أجهزة الأمن والمخابرات ، وإن أعضاءها كانوا جواسيس ، وكتبة للتقارير مهمتهم الأساسية متابعة السلوك الاشتراكى لآبائهم وأمهاتهم ، وأخواتهم ، وجيرانهم ، وإعداد التقارير عنهم ، الأمر الذى تسبب فى اعتقال أقرب الناس إليهم ، ودخولهم المعتقلات على أيديهم .

وانتهت الحرب بهزيمة سخيفة للمنظمة ..

وانتهت أيضا بتشريد أعضائها نفسيا وذهنيا ، وسياسيا .. وبتشوية سمعتهم .. وبطعنهم فى شرفهم ..

وكأن المنظمة هى التى تسببت فى هزيمة يونيو ..

وكأنها هى التى وضعت الديناميت لنسف ثورة يوليو ..

وفى هذه اللحظة ، أحسست ، وأحس الكثيرون من جيلى ، أن مكاسب يوليو التى تحققت ، يحرسونها ، وبلا غطاء جوى اجتماعى يحميها .. وأنها

أصبحت مكاسب مكشوفة ، يمكن ان تدمر ـ كما حدث لطائراتنا فى ٥ يونيو ـ من أقل قذف ..

وأحسست ـ وأحسن الكثيرون من جيلى ـ أن هذه المكاسب مجرد أبنية شاهقة ، بلا سكان يؤمنون بضرورتها ، مما يسهل عملية احتلالها بأضعف عملية غزو سياسى أو اقتصادى ممكنة .

وهذا ما حدث فعلا ، بعد الانفتاح .. أو الانتفاخ ..

وكان وراء هذا الإحساس مساحة من الوعى مهدتها لنا منظمة الشباب ..

وفى هذه المساحة فهمنا أن المكاسب ليست أرقاما ولا معادلات نمو فقط ، وإنما هى أيضا انتماء وارتباط ..

وفيها عرفنا أن الإنجازات حقيقة نفسية وسياسية قبل أن تكون حقيقة مادية واقتصادية ..

وفيها أدركنا أن التكنولوجيا موقف اجتماعى قبل أن تكون وجودا علميا ..

●●

وفى هذه اللحظة أحسست بمزيد من الحزن ، والانكسار ..

فأنا واحد من ذلك الجيل الذى كان «على موعد مع القدر» ..

وكل تاريخ حياتى ، يؤكد على هذا الموعد ..

ولدت فى عام هزيمة فلسطين .. ودخلت الجامعة فى عام هزيمة يونيو .. وتخرجت منها فى مايو ١٩٧١ ، يوم أطاح السادات بمن أسماهم بمراكز القوى ، وبدأ حركته التصحيحية ، أو التخريبية .. واحترفت الصحافة فى عام عبور القناة ، فى أكتوبر ١٩٧٣ ..

عندما قامت الثورة ، لم أفهم يومها ما حدث .. وكل ما علق فى ذاكرتى الصغيرة ، صورة الملك «فاروق» وهى تنزع من إطارها البلورى ، الثمين ، من حجرة صالون جدى ، الوفدى ، القديم ، وتعلق بدلا منها صورة ضابط كبير ،

طيب الملامح يدخن البايب ، ويبتسم .. عرفت فيما بعد أنه كان اللواء محمد نجيب ..

ويوم أرسل أخى الأكبر خطابا لجمال عبدالناصر، بعد سنوات قليلة جدا ، يطلب منه صورته ، أحسست بالغيرة ، ثم انقلبت الغيرة إلى حسد عندما رد عليه جمال عبد الناصر فعلا ، وأرسل له صورته ، وتوقيعه ، وخطاب شكر ..

يومها حكى لنا جدى ما حدث .. حكى لناقصة الثورة والملك والضباط ، بطريقة درامية جذابة وسهلة ، كتلك التى كان يروى لنا بها حكايات الخير والشر فى ألف ليلة وليلة ..

وكانت حكايات جدى هذه هى أول ما عرفناه عن جمال عبد الناصر .. الفارس ، الشجاع ، الذى أنقذ مصر الحلوة من الأشرار ..

وتفتح وعيى وأنا لا أزال صغيرا على الصدام بين الثورة وخصومها ، بعد رحلة قطار منهكة من الإسكندرية إلى أسوان ، أيام حرب السويس .. بعد تأميم القناة ..

كنا فى طريقنا إلى أسوان ، حيث يعمل أبى هناك ، فى البدايات الأولى للسد العالى ..

كان القطار مظلما ، والناس فيه كأنها فى قبر أسود ، يتحرك على قضبان حديدية .. وكانت أمى تلفنا تحت بطانية من الصوف الخشن ، تطوع بها جندى صعيدى أسمر ..

وفى أسوان رأيت النيل قبل أن يتحول مجراه .. ورأيت المدينة الحارة وهى قرية هادئة ، لا تعرف الصخب ولا أخلاق المدن .. ورأيت الجبال قبل أن تنفجر صخورها ، وتسد عرض النهر ، وتجبر مجراه على الانحراف ..

وبعد سنوات ، عدنا إلى القاهرة ..

وكبرت ..

وعرفت مع أسرتى المتوسطة معنى تخفيض إيجار المسكن .. ومعنى قرار مجانية التعليم .. وعرفت معها قسوة قرار رفع سعر كيلو الأرز قرشين .. من أربعة إلى ستة قروش ..

●●

وكبرت أكثر ..

ووجدت نفسى أنضم بحماس لمنظمة الشباب ، وأنا لا أزال تلميذا فى الثانوى .. وحضرت دوراتها الثلاث .. وعرفت فى معسكراتها ، ومحاضراتها وحلقات نقاشها معنى الاستعمار ، والوطن ، والسلطة ، والثورة ، والإصلاح ، والاشتراكية والتخطيط ، وتكافؤ الفرص ، وصراع الطبقات ، والعدالة الاجتماعية .. وعرفت الفرق بين تجربة أحمد عرابى وتجربة مصطفى كامل .. وبين أسلوب سعد زغلول وأسلوب جمال عبدالناصر .. وبين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ .

وأحسست أن مصر ـ الثورة ، التى أعطتنى الكثير ، لابد أنها تستحق منى الكثير .. فنزلت ـ مع زملائى فى المنظمة ـ الشوارع لأكنسها .. والأسواق لأنظمها .. والحدائق لأزرعها .. والأزقة لأعلم الناس الفرق بين ألف الكتابة ومئذنة الجامع .. وبين قوى التحرر وقوى الإمبريالية .. وبين الماضى المظلم ، والمستقبل المشرق ..

وجرى الحماس مع الدم فى عروقى ، من أجل مصر ، ويوليو ، والناصرية ..

ويومًا بعد آخر تضاعفت نيران الحماس فى صدرى ..

حتى ..

جاءت .. هزيمة .. يونيو .. ١٩٦٧ ..

يومها ..

توقف الزمن ..

توقف النفس ..

توقفت الحياة ..

ورغم ذلك ، اندفعت بكل ما فى قلبى من يأس وألم ، أقول لعبد الناصر :

ـ لا تتنحَّ !

واندفعت بكل ما فى عقلى من وعى وأمل ، أقول له :

ـ لا تتهاون !

فإذا بكلمة «لا» ترتد إلى صدرى ، وصدر شباب يوليو .. وإذا بها تنقلب علينا .. وإذا بها تطاردنا وتجبرنا على الانطواء ، والهجرة إلى أعماقنا .

وإذا بسؤال عمرى ، يقف فى وجهى كالجبل الذى لا يمكن زحزحته :

ـ لماذا يضرب عبدالناصر أولاده ؟ .. لماذا يسحق أنصاره ؟ .. لماذا يبطش بمن يحبونه ؟ !..

●●

فقدت الثقة فى كل شىء ..

فيما مضى ، وفيما هو آت ..

تعاملت مع ما يجرى حولى بنصف يأس ، ونصف إحباط ..

قرأت .. كتبت .. تعلمت .. سافرت .. رأيت .. سمعت .. فهمت .. شاب شعرى قبل الأوان .. ولم يضع هذا السؤال منى .. ولم يترك طريقى ..

إن الزمن يداوى الجراح ، ويشفى صدمات القلب . وينسيك الآلام ، لكنه لا يباعد بينك وبين سؤال لم تصل إلى إجابة عنه ..

والدنيا تدور ، وتلف .. تقوم وتقعد .. تستيقظ وتنام .. تتغير وتتبدل ، ورغم ذلك يظل سؤالا بلا إجابة ، هو مركز الكون ، ومحور الأرض ، وقلب الدنيا ..

والعلم ، والثقافة ، والمعرفة ، والوعى ، إذا لم توصلك إلى إجابة على سؤال يعذبك ، ويشقيك ، فلا مفر من أن تصبح مثل القربة المخرومة ، التى لا تحتفظ فى جلدها البرى ، الطبيعى ، بكل مياه أنهار العالم ..

وعندما يمر عليك سؤال بلا إجابة ، ويعيش معك كل هذه السنين . وتفشل فى التخلص منه ، وتفشل فى الإجابة عليه فلابد أن يصبح هذا السؤال أكثر من سؤال .. ولابد أن تصبح الحيرة ضياعا .. والحزن اكتئابا .. والألم البسيط . ألما مزمنا ..

وهذا ما حدث فعلا ..

فكل ما قرأته عن جمال عبدالناصر وعن ثورة يوليو حول سؤالى إلى أكثر من سؤال ..

وكل ما سمعته من شهادات لرجاله ، ولخصومه ، حول سؤالى من سؤال بسيط إلى سؤال مركب ..

وبعد أن كنت أبحث عن إجابة لسؤال ، وجدت نفسى متورطا فى تاريخ ..

وبعد أن كنت أتصور أن الأزمة التى أعانى منها أزمة خاصة ، اكتشفت أنها أزمة عامة ..

فلا أنا وحدى أتعذب بها ..

ولا حتى جيلى بمفرده .

إنها أزمة أكثر من جيل .. وأكثر من تيار ..

أزمة المثقفين وثورة يوليو .

● ●

إننى واحد من الجيل الثانى للثورة .. أو واحد من الجيل الذى جنى ثمارها ، وذاق طعمها .. واحد من جيل «الثمار» الذى تعرض لهذه الأزمة .. واكتوى بنارها ..

وقبل جيلنا .. كان الجيل الذى قبلنا .. الجيل الذى زرع شجرة الثورة فى التربة المصرية ، وسقاها بعرقه ودمه ، ورشها بسماد من أجساد شهدائه .. جيل «الغرس» ، الذى تعرض ، قبلنا ، لنفس هذه الأزمة .. بل وعاش مراحلها الأولى حتى تكونت ونضجت تماما .. وربما شارك فى خلقها ورعايتها ، كما فعل مع الثورة .

لقد ورث جيل «الثمار» كل ما فعله جيل «الغرس» .. الإنجازات .. التحديات .. الصدامات .. وأيضا الأزمات .. أزمات النظم العربية .. أزمات الصدام مع إسرائيل والاستعمار الجديد .. أزمات التحول الاجتماعى .. وأزمات الثورة والمثقفين ..

وأصبح لا يمكن بحال من الأحوال ، أن يفهم جيل «الثمار» ما جرى له ، دون أن يفهم ما جرى للجيل «الغرس» .. أى إننى لا يمكن أن أفهم ما جرى بين الثورة وجيلى ، ما لم أفهم سر الخلاف بينها وبين الجيل الذى قبلنا ..

إذن الإجابة على السؤال الذى حير جيلنا ، تبدأ من الرجوع طويلا إلى الوراء .. إلى السنوات الأولى للثورة .. إلى سنوات البداية ، والمقدمات .. إلى أيام الصدام الأولى بين المثقفين والثورة ..

إن المشوار طويل ، والطريق وعر ، والخطر رابض على جانبيه ..

لكن ..

لا مفر من اجتيازه ..

أو .. على الأقل ..

لا مفر من المحاولة ..

●●

منذ ٣٠ سنة تقريبا ، وجد جيل الغرس نفسه ، فى نفس الحيرة ، التى وجد جيل الثمار نفسه فيها ..

وكان السؤال الذى حيره ، هو تقريبا السؤال الذى حيرنا ..

ـ لماذا تعادى الثورة أنصارها . وتضرب بشدة .. مؤيديها ؟!

لقد تجاوبت كل الحركات الوطنية ، مع الثورة منذ بيانها الأول ، وتحمست لشعاراتها ، بداية من «ارفع رأسك يا أخى فقد انتهى عهد الاستعمار» إلى «القضاء على الإقطاع ورأس المال» .. ورتبت صفوفها لتقف خلف قادتها من أجل أن تبدأ «مسيرة ثورة مصر الوطنية فى قلب الوحدة العربية ، وفى إطار التحرك الأفريقى الأسيوى»[١]

لكن ..

«سرعان ما ظهر تناقض غير مألوف فى قلب القوى السياسية المتحركة لدفع الثورة إلى الأمام ، اتخذ شكل «الحرب فى الظلام» : بين الإسلام السياسى والضباط الأحرار من ناحية ، ثم بين اليسار الوطنى والدولة من ناحية أخرى»[٢] .

«وقد شاءت الظروف أن تصيب الضربات معظم القوى التى منها تشكل هذا الجيل ، الذى كان ـ هو الآخر ـ على موعد مع القدر ، وشاءت الظروف أن تجتمع الطليعة التقدمية المصرية آنذاك فى معتقل أبى زعبل على مراحل ، خلال ١٩٥٤ ، ١٩٦٤ .

«وكان السؤال .. السؤال الملح هو :

«كيف نفسر هذه الظاهرة» ؟

والسؤال يطرحه ـ هذه المرة ـ الدكتور أنور عبدالملك .. واحد من أشهر المثقفين التقدميين ، الذين تحمسوا للثورة ، ثم اشتبكوا معها ..

وهو يضيف :

«إذا كان تفسير هذه الظاهرة اقتصاديا ـ اجتماعيا ، أى من خلال التحليل

---

(١) د. أنور عبدالملك : «نهضة مصر» .
(٢) المصدر السابق .

الطبقي المعهود ، فكيف يفسر أن القوى التى أمرت بهذا الوضع هى فى الواقع وبشكل أساسى من نفس الشريحة الاجتماعية ـ أى الرأسمالية الصغيرة فى الريف والمدن وصغار الملاك ومن الموظفين . وكذا المثقفين . والفنيين . والضباط ـ التى منها تتكون فصائل التقدميين ، باضافة قطاع هام من ممثلى الطبقة العاملة وبعض مناطق الريف بالنسبة للقوى التقدمية . كيف نفسر هذا الوضع الغريب لو لجأنا إلى التحليل السياسى ؟ .. أفلم نكنْ جميعا نهدف إلى استئصال الحصار الاستعمارى الذى جاءنا بعد جلاء القوات البريطانية . وكان سوف يتخذ بعد شهور شكل حرب السويس ؟ أفلم نجمع على إنهاء النظام الملكى . وإقامة الجمهورية . وإعطائها مضمونا اجتماعيا متقدما اتخذ فيما بعد صورة نسبة ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين ؟ أفلم نسع جميعا إلى الربط بين حركتنا الوطنية الثورية المصرية من ناحية وبين قوى التقدم العربى فى إطار الوحدة العربية عبر تجربة الجمهورية العربية المتحدة الأولى مع سورية الشقيقة ؟ أفلم نعمل بدأب وتبصر على صياغة السياسة الثقافية وكذا أركان الثقافة الوطنية المصرية العربية ؟ أفلم نتجه إلى التجاوب بل والتحالف مع عموم حركات التحرر فى العالم والقوى الاشتراكية ودولها . فى مواجهة الاستعمار والصهيونية ؟ إذن : من أين هذه «الحرب فى الظلام» ؟؟ من أين هذه المصادمات الأهلية المفتعلة ، المصطنعة . غير المفهومة . وكأنها بدون معقولية ولا منهج ولا تفسير؟ من أين إذن عملية استنزاف القوى الوطنية فى مصر؟ كيف تم هذا ؟ من نحن إن كنا على خصام . رغم الوئام ؟ »[٣] .

نفس الأسئلة التى سألتها من قبل ..

نفس الأسئلة التى تعذب بها جيل الثار .. ولا يزال ..

وهى أسئلة . تخرج من قلب صاحبها . بحرقة .. وتشعر أنه اكتوى بنيرانها ..

---

(٣) المصدر السابق .

وتشعر أنها محفورة فى صدر جيله بنيران الاستغراب والدهشة . وعدم الفهم ..

وهى فعلا كذلك ..

فصاحبها واحد من المثقفين التقدميين الذين أحسوا بأن الثورة هى واقع الحلم الطويل الذى عاشوا فيه ونسجوا خيوطه ومشوا فى طريقه .. ثم فوجئوا بأن الحلم عندما تحول إلى واقع . دخلوا السجون ..

وعندما نقترب أكثر من د . عبدالملك ، الذى هو فى الحقيقة نموذج للمثقف التقدمى . نجده من المتحمسين لثورة يوليو .. ومن أشد أنصارها .. ومن الذين اعتبروا قيامها صحوة ونهضة لمصر .

وهذا ما ضاعف من دهشته واستغرابه عندما وجد الثورة تضعه فى معتقل أبى زعبل . كما يقول . من ابريل ١٩٥٥ إلى مايو ١٩٥٦ .. وبعد أن خرج من المعتقل ، ترك مصر . وسافر إلى فرنسا . وهناك راح ينقب فى تاريخ الفكر المصرى عن سر الخصومة بين المثقفين والثورة .. وانتهى هذا التنقيب برسالة الدكتوراة التى حصل عليها عام ١٩٦٩ من السوربون فى تكون الفكر والأيدلوجية فى نهضة مصر الوطنية من ١٨٠٥ إلى ١٨٩٢ . وهى نفسها الرسالة التى نشرت باللغة العربية فى كتابه «نهضة مصر» .

● ●

نفس الموقف المثير للاستغراب والدهشة . وجد نفسه فيه نموذج آخر . من التقدميين . هو : **شهدى عطية الشافعى** .. الذى لفظ أنفاسه الأخيرة . فى المعتقل . فى عز سنوات التحول الاشتراكى ..[٤] .

وأعتقد أنه سأل نفسه نفس الأسئلة التى سألناها ..

وأعتقد أنه مات وهو يبحث عن إجابة مستحيلة عنها ..

---

(٤) المعلومات الواردة عن شهدى عطية مصدرها الملاحق الخاصة بكتابه (تطور الحركة الوطنية) - طبعة ١٩٨٣ - دار شهدى للطباعة والنشر.

لقد آمن شهدى عطية ـ بشهادة كل زملائه ـ بخط التطور الرئيسى لثورة ٢٣ يوليو « باعتبارها ثورة وطنية ، معادية للاستعمار ، وتستهدف قيادتها المتمثلة فى جمال عبدالناصر ، تحرير الوطن من كل سيطرة استعمارية ، فحدد موقفه الذى ظل ثابتا عليه حتى لحظة استشهاده ـ من ثورة ٢٣ يوليو ».. وهو الانتماء إليها .

لكن ..

الثورة التى أخرجته من سجن الملك عام ١٩٥٥ ، عادت واعتقلته فى عام ١٩٥٩ ..

ورغم ذلك وقف شهدى عطية يقول أمام محكمة أمن الدولة العليا فى الإسكندرية ، فى الجلسة الأولى لمحاكمته ، ٨ مارس ١٩٦٠ :

« واجب كل وطنى أن يؤيد هذا الحكم. هذا واجب كل وطنى مخلص .. وأنا أؤيد هذا النظام .. والتأييد صادر لا عن قهر ولا عن خوف .. فأنا لم أطلب ثمنا لهذا التأييد .. وقمت بالواجب من كل أعماق كمواطن مخلص شريف » ..

وليلة الخامس عشر من يونيو عام ١٩٦٠ ، نقل شهدى وزملاؤه إلى أوردى ليمان أبو زعبل ، وأعد لهم استقبال خاص ، تحت إشراف مجموعة من مختلف الرتب فى مصلحة السجون ..

« وكانت كل أدوات التعذيب معدة .. العصى والكرابيج والحبال ، وقناة مملوءة بالمياه لإغراق المعتقلين فيها و« عروسة » الجلد الشهيرة ..

ومن بين صفوف المعتقلين أخذ شهدى عطية وحده ليركز الضرب عليه .. وخلال عملية من عمليات الجلد ، استشهد شهدى عطية داخل الأوردى ..

قتل شهدى عطية وهو يقول :

ـ أنا فى عرض جمال عبدالناصر !

قتل ، كما قالت زوجته « روكسانى بتريدس » ، فى رسالتها إلى رئيس محكمة أمن الدولة العليا : بلا رحمة ، « فى ظل النظام الاشتراكى الديمقراطى الذى

يقف فى صف العدالة والحرية .. قتل ، ليس فى عهد الملك ، أو فى ظل الاحتلال البريطانى ، ولكن فى عهد الثورة » ..

قتل ، بعد أن أرسل بنفسه ، رسالة إلى جمال عبدالناصر ، يقول له فيها :

« رغم ما لاقيناه من عنف وإرهاق ، ألم تكن هذه محنة ، ما أقساها محنة ، ومع ذلك لم تزحزحنا قيد أنملة عن الثقة فى وطنيتك ، وعن الثقة فيك كزعيم هذا الشعب ، حولك ، وحول حكم الوطنى ، تحالف كل الطبقات الوطنية من أجل تنفيذ برنامجك البنائى ، تكاتف هذه القوى كلها فى داخل الاتحاد القومى وتحويله فعلا إلى تنظيم فعال للشعب كله » .

ولفظ شهدى عطية أنفاسه الأخيرة ، وهو لا يجد أى تفسير ، مقبول ، أو غير مقبول ، لما حدث له ، ولما حدث لزملائه من باقى التيارات الوطنية ..

ولابد أنه تساءل قبل أن تصعد روحه للسماء مباشرة :

ـ لماذا يحدث كل هذا ونحن فى نفس المركب ، ونواجه نفس الرياح ، ونسعى لنفس الشاطئ ؟! .

وبالقطع لم يجد إجابة .

● ●

وإذا كانت الخصومة قد احتدمت بين المثقفين التقدميين ، وثورة يوليو ، ووصلت إلى حد الاعتقال ، والتعذيب ، والقتل ، فكان من الطبيعى أن تتمزق الجسور ، وتقطع ، وتحترق ، بينها وبين المثقفين المحافظين ، أو التقليديين ، من جيل الغرس .

لقد وقف أنصار هذا التيار فى جانب ، ووقفت الثورة فى الجانب الآخر ..

ولم يفكر كل منهما أن يمد يده ـ عبر النهر العريض الفاصل بينهما والملئ بالأشباح والتماسيح ـ إلى الآخر ..

وتعامل كل طرف مع الآخر حسب مشاعره وحاجاته وانفعالاته ..

الثورة تنظر للتيار المحافظ على أنه مخلوق ضعيف يمكن إسكاته فى الوقت المناسب ، ويمكن استغلاله فى الوقت الذى تريده .. والتيار المحافظ ينظر إليها على أنها قوة غاشمة ، يستحسن عدم الصدام بها ، ويستحسن تطويعها ـ إن أمكن ـ للحفاظ على كل حياته ، وبعض مميزاته ..

فاستمرت الحياة بينهما ، تحت سقف واحد ، بصورة اضطرارية ، باطنها العذاب ، وظاهرها الرحمة ..

لكن ..

هذه الحياة لم تخل أحيانا من التشهير ، والتشنيع ، والسخرية ..

فكثيراً ما وصفت الثورة المثقفين المحافظين ، بالتخلف ، والرجعية ، والعودة إلى الوراء ..

وكثيراً ما أطلق هؤلاء المثقفون المحافظون النكات على الثورة ، وعلى قائدها .. وخاصة العقاد ، أشهر فرسان هذا التيار ..

يقول أنيس منصور(٥) :

«عندما قامت الثورة المصرية ، كان (العقاد) يضيق بكثير مما يقال ، أو مما يقوله الرئيس جمال عبدالناصر . بعد ذلك الاعتداء على الرئيس عبدالناصر ، كان يصرخ قائلا : أنا الذى علمتكم الكرامة .. أنا الذى علمتكم العزة .. وكان العقاد يقول : إن شعبا يسمع مثل هذه العبارة ولا يثور عليه ويشنقه فى مكانه ، لشعب يستحق أن يحكمه ويدوسه بالنعال مثل هذا الرجل .. إنه عندما قام بثورته هذه ، وجد البيوت والشوارع وملايين الناس والأهرامات والثورات .. والجامعات ومئات الألوف من الكتب .. لقد سبقه إلى الوجود كل هؤلاء .. وسبقته إلى القاموس كلمات أخرى غير العزة والكرامة : الغرور والغطرسة .. مثل هذه الغطرسة ..

---

(٥) فى صالون العقاد ـ دار الشروق .

«وعندما قرأ الاستاذ العقاد أن السيد كمال الدين حسين أصبح رئيسا للجنة الطاقة الذرية . ضمن وظائف أخرى كثيرة يقوم بها . قال : يا مولانا إن الله لن يحاسبني على ما أفعل .. إذ كيف يحاسبني وقد خلقني فى عصر كمال الدين حسين وجمال عبد الناصر :

وإذا كان العقاد لم يأخذ فى اعتباره الظروف النفسية التى كان فيها جمال عبد الناصر بعد إطلاق الرصاص عليه . وحاسبه على كلماته كما لو كان فى ظروف طبيعية ونفسية عادية .. وإذا كان العقاد لم يضع فى اعتباره التحول الاجتماعى والاقتصادى . والسياسى . الذى قاده جمال عبد الناصر من أجل الفقراء .. وإذا كان العقاد لم يأخذ فى حسبانه الانجازات الضخمة التى حققتها الثورة على كافة المستويات .. فهذا كله يؤكد عمق الخندق وعرضه واتساعه . الذى كان يفصل بين تيار المثقفين المحافظ الذى كان العقاد أشهر فرسانه وبين الثورة .

● ●

من ناحية ثالثة . كانت هناك عداوة . وخصومة . وصلت إلى حد الدم . والشنق . والاعتقال بين مثقفي «الإسلام السياسى» .. أو الإخوان المسلمين . والثورة ..

ولست فى حاجة إلى دليل على صحة هذا الكلام ..

لكننا فى حاجة إلى تفسير انتقال الثورة والإخوان من مرحلة التحالف إلى مرحلة الخصومة .. ومن مرحلة الود إلى مرحلة الدم .. ومن مرحلة التضامن إلى مرحلة العداوة ..

إن الإخوان كانوا على علاقة قوية بالضباط الأحرار من قبل الثورة .. ويوم الثورة اشتركوا فى قيامها . عندما كلفوا بمقاومة الإنجليز فى طريق السويس . إذا ما تحركت قواتهم إلى القاهرة لإجهاض الثورة .. وكانوا هم أول من أطلقوا اسم الثورة على ما حدث فى ٢٣ يوليو . وذلك فى الوقت الذى كان الضباط الأحرار الذين قاموا بها يسمونها انقلابا ..

وبعد أسبوع واحد من الثورة ، قدم الإخوان بيانا وبرنامجا للعمل والإصلاح ، تحت عنوان «الإصلاح المنشود فى العهد الجديد» .. طالبوا فيه بألا يقتصر التطهير على عزل الملك ، بل يجب أن يمتد إلى رجال الحكم الذين «جاوزوا كل حدّ فى التفريط وتضييع الأمانة ، وإلى كل من أساء استخدام السلطة بمصادرة الحريات وترويع الآمنين» . كما طالبوا بإلغاء الأحكام العرفية ، وسائر القوانين الرجعية المنافية للحريات ، وتحريم ما حرم الله وإلغاء مظاهر الحياة التى تخالف ذلك . ثم تعرضوا لقضية الإصلاح الاجتماعى بعبارات قوية تعبر عن معان تقدمية ، فذكروا أن الأمة «تعانى تفاوتا اجتماعيا خطيرا . فهى بين قلة أطغاها الغنى وكثرة أتلفها الفقر ، وهذه حال لا يرضى عنها الإسلام .. فالإسلام يكره أن يكون المال دولة بين الأغنياء وحدهم» . وأن «الملكيات الكبيرة قد أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال ، وسدت فى وجوههم فرص التملك ، وصيرتهم إلى حال أشبه بحال الأرقاء ، فلا سبيل إلى إصلاح جدى فى هذا الميدان إلا بتقرير حد أعلى للملكية ، وبيع الزائد منها إلى المعدمين وصغار الملاك بأسعار معقولة تؤدى على آجال طويلة» . وطالبوا باستكمال التشريعات العمالية ، لتشمل جميع فئات العمال بما فيهم العمال الزراعيون وجعل الانتساب إلى النقابات إجباريا وإباحة تكوين الاتحادات النقابية» . كذلك فقد طالبوا بتمصير البنك الأهلى وإلغاء بورصة العقود التى أدت إلى المضاربات ، التى أدت إلى زعزعة الاقتصاد المصرى ، وتضييع البلاد . ثم اختتموا بيانهم بالقول ، بأن المشكلة القائمة تتلخص فى ثلاثة أطراف : مظلومون وطاغون وأوضاع أدت إلى الظلم ومكنت الظالم من أن يظلم . ولا بد لكى يستقيم الأمر فى الأمة ، من أن ترد الأموال والأرض المغصوبة إلى أهلها ويقتص من الظالمين وتتغير الأوضاع تغييرا شاملا[٦] .

لكن ..

(٦) انظر عبدالعظيم رمضان : عبدالناصر وأزمة مارس ـ الناشر روز اليوسف .

هذا الحماس الجارف للثورة ، سرعان ما انقلب ، بعد سنوات قليلة إلى قطيعة لا أمل فى إنهائها .. وإلى ثأر لا يمكن القبول بغيره .. وحرب لن تنتهى إلى يوم الدين ..

وهذا الإحساس لم يعرفه فقط جيل الغرس من الإخوان ، الذى كان فى النار ، وإنما امتد أيضا إلى جيل الثمار الذى خلفه ..

فالجيل الثانى من مثقفي الإخوان لم ينس ما جرى لآبائهم ومرشديهم ، ولا يزال يصر على رد الصاع صاعين ..

وهنا أسمح لنفسى بالتلكؤ قليلا ، لنرى ، ونسمع ما يمكن أن تقوله كاتبة ، وناقدة «إخوانية» من جيلنا .. هى «صافيناز كاظم»[٧] ..

إن صافيناز كاظم تسخر من الثورة ، ومن كل ما له علاقة دم أو نسب أو مصلحة ، أو جوار معها .. ولا تتردد فى فتح كل نيرانها على عبدالناصر ، وعلى كل ما هو ناصرى .. ولا تتردد فى التشكيك فى كل ما أنجزه ، وكل ما خلفه ..

وبصريح العبارة تقول :

ـ إن الثورة ذبحت كل «الاحتمالات الواعدة ، التى يمكن أن تشرئب من بين صفوف الشعب المصرى ، لتحاسبها ، أو تناقشها أو تفضحها ، وتقول لها : مكانك ! .. لقد خدعنا فيك ، ولست أنت أمل مصر ، ولا صيغة خلاصها ، غير مفرقة فى هذه السياسية بين الحركة الإسلامية وعلى رأسها «الإخوان المسلمون»، أو الحركة العلمانية، اللاإسلامية بتياراتها المختلفة من شيوعيين، أو يساريين ، أو اشتراكيين ، أو حتى بين صفوف الاتحاد الاشتراكى فيما بعد ! . هذه السياسة التى أفقدتنا ـ بين الكثير الذى فقدناه ـ مفكرين عباقرة من أعظم ما أخرجته التربة المصرية لمصر ، وللوطن الإسلامى وللعالم أجمع هما : الشهيد

---

(٧) صافيناز كاظم : «الخديعة الناصرية» ـ دار الإعتصام .

عبد القادر عوده (١٩٥٥) والشهيد سيد قطب (١٩٦٦) ، حين نفذت فيهما «الثورة البيضاء» حكم الإعدام ظلما وجورا وتعسفا .

ولقد مارس عبدالناصر هذا النهج وبلوره وأجاده منذ أن انفرد بالسلطة عام ١٩٥٤ معتمدا معه سياسة سرابية تغذى الأحلام ، دون أن يجد أى حلم وردى سبيله إلى أرض الواقع ، وتصنع منه رمز الفارس الآسر القوى أو «الجذع» ، مستقطبة أحلام الشعب العربى فى مصر وخارجها ، للتمركز فى شخصه ، مكررة على مسامعه السؤال الشرير : «من البديل ؟» .. والبدائل العظيمة تسحق بالمشانق والتعذيب والاعتقالات التى لا تنتهى » ..

● ●

.. وهكذا ..

تكتمل حلقات الخصام بين الثورة والمثقفين ..

من المثقفين التقدميين إلى المثقفين المحافظين ..

ومن أنصارالتيار الوطنى إلى أنصار التيار الدينى ..

.. وهكذا ..

لم تفلت شريحة واحدة من المثقفين المصريين ، من الخلاف مع الثورة ..

لكن ..

لماذا ؟ !

هذا هو السؤال ..

السؤال الذى بدأنا عنده ، ونعود إليه .. ولا يملك أحد تفسيرا مقبولا له ..

فلم يكن تيار المثقفين ـ التقدمى ضد الإجراءات والطموحات الوطنية للثورة .. على العكس تماما ، كان مع الجلاء ضد الاستعمار .. وكان مع الوحدة العربية ضد الانعزال فى قوقعة المحلية المصرية .. وكان مع الفقراء ضد الأغنياء .. وكان مع وحدة قوى التحرر العالمية ضد تجمد الإمبريالية الدولية ..

ولم يكن التيار ـ المحافظ من المثقفين مع عهد ما قبل الثورة .. على العكس تماما .. كان مع مجانية التعليم ، واعتبار العلم حقا لكل مواطن كالماء والهواء من أجل أن تتسع قاعدة الديمقراطية السليمة .. وكان مع الحرية ضد القهر .. وكان مع الشعب ضد القصر والاستعمار والفساد ..

ولم يكن التيار ـ الإسلامى عند المثقفين تياراً رجعياً .. على العكس تماما .. كان مع الفلاحين ضد الإقطاع .. وكان مع العمال ضدأصحاب المصانع .. وكان مع تأميم البنوك ضد العبث المالى .. وكان مع استقرار الاقتصاد الوطنى ضد المضاربات بالبورصة .. وكان مع المظلومين ضد الظالمين ..

بإختصار كانت برامج هذه التيارات هى نفسها البرامج التى نفذتها ثورة يوليو ..

.. ولكن ..

الثورة نفذت هذه البرامج بعد أن تخلصت من أصحابها .. وبعد أن أزاحتهم من أمامها .. وبعد أن وضعتهم فى السجون والمعتقلات .. وبعد أن حفرت بينها وبينهم خندقا عميقا وعريضا من الخصومة ..

والسؤال هنا ، هو نفس السؤال الذى يحيرنا ، ونلف وندور حوله ..

السؤال هنا :

ـ لماذا ؟

والإجابة ـ مرة أخرى ـ ليست سهلة ، ولا بسيطة ..

الإجابة هى ما نحاوله الآن .. أو من الآن .. من خلال الغوص فى أعماق ، أعماق ، هذه القضية المرة ..

قضية المثقفين وثورة يوليو .

●●

.. وبعد هذه المقدمة التى طالت ، ندخل فى الموضوع .

٢

صعب جدا ..
تعريف « المثقف » !

كانت مهنة الفكر والكتابة مهنة محتقرة من الفئات المميزة . .

وعندما شب المثقف العربى عن الطوق ، خرج ليواجه عددا هائلا من الضغوط لا حصر لها ، القديم منها والجديد . . منها شيوع الاستبداد والارهاب الفكرى . . وديما جوجية بعض الزعامات . . وطغيان وسائل الاعلام ذات الانتشار الساحق . . وعدم وجود المؤسسات التى تنطوى على طابع البحث والتفكير والدراسة فى شتى الفروع ، والشك القديم بين السلطة والمثقفين .

أحمد بهاء الدين

من السهل جداً أن نحدد معنى كلمة «الثورة» ..

لكن ..

من الصعب جداً أن نحدد معنى كلمة «المثقف» ..

فالثورة بالطبيعة هى :

«محاولة تغيير الأمر الواقع» !

أو هى باختصار :

«التغيير» !

تغيير نظام المجتمع .. تغيير شكل الحكم .. تغيير القوى التى تسيطر على صنع القرار .. وتغيير العلاقات بين الطبقات ..

أو .. تغيير ترتيب وأهمية هذه الطبقات نفسها ..

وهى بهذا المعنى ، تختلف ، كما هو معروف ، عن الانقلاب ..

فالانقلاب تغير فى شخص من يحكم ، لا ينسحب على ما يحكمه ..

أما الثورة ، فهى تغير فى شخص من يحكم ، وفيما يحكم ..

وكثيرا ما تبدأ الثورة بانقلاب ، لتستقر فى النهاية كثورة ..

وهذا ما حدث فعلا مع ثورة يوليو ..

فقد بدأت بمجموعة من الضباط الأحرار ، نجحوا فى الاستيلاء على قيادة الجيش ، لفرض بعض المطالب .. على رأسها التخلص من الملك ..

وكان هذا العمل فى حد ذاته انقلابا ..

لكنه .. سرعان ما تحول إلى ثورة ، بعد تغير النظام السياسى (من الملكية إلى الجمهورية ، ومن تعدد الأحزاب إلى إلغائها ، .. والنظام الاجتماعى والاقتصادى (من الإقطاع إلى الإصلاح الزراعى ، ومن الرأسمالية إلى التمصير والتأميم ، ومن حرية السوق إلى التخطيط والاشتراكية) ..

أى أن يوليو لم تصبح ثورة إلا بعد أن انطبق عليها تعريف الثورة ، الذى يمكن تلخيصه فى كلمة واحدة هى : التغيير.

وهذا الكلام لا خلاف عليه ..

ولا يجد أى نقد أو تحفظ من أى تيار سياسى أو فكرى مهما يكن ..

فالإخوان يقولون أن يوليو ثورة ، بنفس الاقتناع الذى يؤمن به الشيوعيون ، والوفديون ، واليساريون .. الخلاف فى الحقيقة ، يثور حول كلمة «مثقف» .. أو حول جمعها : «مثقفون» !

إنك بمجرد أن تسأل : من هو المثقف ؟ وتحاول أن تجد تعريفا محددا له .. ستفتح عليك كل الأبواب ، والنوافذ .. وستجد نفسك فى دوامة من الجدل والنقاش الذى لا ينتهى ..

فهناك من يعطى للكلمة براحها .. ويقول أن المثقف «هو كل من يعمل عملا ذهنيا» .. وهذا التعريف شائع فى الولايات المتحدة الأمريكية .. ويكاد «الأمريكان» أن يكونوا أصحابه وأنصاره والمدافعين عنه .

وهناك من يعطى للكلمة مدلولا أدق وأوقع .. ويقول : أن المثقف «هو الشخص الملم بكل ما حوله من تيارات عصره ، وليس بالضرورة أن يكون متعلما أو حتى يعرف القراءة والكتابة ، لأن الثقافة شيء والمعرفة شيء آخر».. وهذا التعريف شائع فى دول العالم الثالث ، التى تزيد فيها نسبة الأمية ، وتكون فى حاجة لتوسيع دائرة المثقفين فيها .

وهناك من يعطى للكلمة دورها فى التغيير .. ويقول : إن المثقف «هو الشخص الذى يحول معرفته إلى سلوك لتغيير حياته ومجتمعه نحو الأفضل وتكون معلوماته غير منفصلة عمن حوله » .. وهذا التعريف هو التعريف الذى تميل إليه الدول الاشتراكية التى تحاول ، قدر استطاعتها ، أن تضيق الهوة بين المثقف والثورة .. وتحاول أن تثبت أنهما وجهان لعملة واحدة هى التغيير .

وهناك من يعطى للكلمة موهبة التكييف .. ويقول : إن المثقف «هو الشخص القادر على حل المشاكل المتنازع عليها بينه وبين المجتمع ، بحيث يكون فى حالة تكييف مستمر معه ، ولا يشعر بالغربة على أرضه » .. وهذا التعريف يكاد يكون تلخيصا شديدا ودقيقا لما قاله ت . س . إليوت فى كتابه الصغير والهام «عن الثقافة والمعرفة » .. ويكاد يكون التعريف الملائم لمجتمعات أوروبا الغربية .

● ●

وهناك من يفضل الإبحار فى المياه العميقة .. ولا يأخذ هذه المسألة : مسألة التعريفات ، بهذه السهولة .. فهى بالنسبة له أساس ، والأساس لا بد أن يكون قويا .. وهى بالنسبة له بداية ، والبداية لا بد أن تكون سليمة .. وهى بالنسبة له مبدأ ، والمبدأ يجب أن يكون محددا .. والمياه العميقة هى مياه الدراسات العلمية ، والأكاديمية ، التى قد يكون من الصعب الإبحار فيها .. وقد تكون متلاطمة التيارات والدوامات .. لكن رغم ذلك .. من الضرورى النزول إليها ..

فى كتابه «المثقفون فى البلاد النامية » ، يبدأ «حمود العودى » تعريفه للمثقفين ، بتعريف الثقافة .. وهو عندما يتصدى لهذه المهمة الشاقة ، يضع أمامنا كل التعريفات المختلفة التى قيلت عنها .. وعندما نستطيع أن نلخص ما قاله ، فإننا فى الحقيقة نلخص ما قيل فى المراجع والمصادر الأصلية ، دون أن نتحمل عبء الرجوع إليها ..

يقول حمود العودى :

« الثقافة بمفهومها العلمى الشامل ، هى الصورة الأكثر صدقا وارتقاء للواقع فى ذهن الانسان ، وأداة تنظيمه وتطويره .. أو هى ، كما يؤكد قادة الفكر العلمى عامة ، الانعكاس الذهنى لتعامل الانسان مع الطبيعة والمادة عبر تاريخه الطويل » .

ويضيف :

« وهناك الكثير من المفاهيم والتعاريف التقليدية السابقة لهذا التعريف العلمى الشامل كان يصدرها الكثير من الشعوب والأمم المعاصرة ، كتعبير عن العواطف القومية والتاريخية ، وبدافع الحماس لها ، بل وأحيانا كمبررات لممارسة التسلط الاستعمارى والعنصرى وادعاء التفوق الخاص ..

« فالإنجليز مثلا يقولون على لسان ممثلهم تايلور : إن الثقافة هى الكل المعقد الذى يتضمن المعرفة والمعتقدات والقانون والأخلاق والعادات وأى قدرات وعادات يكتسبها الانسان كعضو فى المجتمع .

وتلك محاولة مبكرة لتحديد معنى الثقافة .

« والألمان اتجهوا بدافع من الإحساس القومى بالتفوق والعراقة التاريخية التى افترضها مفكروهم لأنفسهم ولشعبهم ، اتجهوا إلى تعريف الثقافة بأنها مظهر روحى أصيل وحر للتجمع البشرى مجسدا فى شعبهم فقط .

« وذلك خلاف مايراه الأمريكان ، الذين لا يملكون تاريخا طويلا ، حيث يعرفون الثقافة والحضارة بأنها « هى ما نحن فيه فى الوقت الحاضر وأن المدنية هى ما نستعمله » ، كما يقول ماكيفر .

« ويرى الفرنسيون ، بزعامة دور كايم ، إن الثقافة هى ظاهرة اجتماعية محلية ، غير قادرة بطبيعتها على الحركة والانتقال دون تغيير .

« ويمثل وجهة النظر العربية الأكثر قدما وكلاسيكية بالنسبة لكل ما سبق ،

العلامة ابن خلدون ، حيث يعرف الثقافة والحضارة بأنها الحالة المقابلة للبداوة واللاحقة لها .. وهى آتية من الحضر .. أى من الإقامة فى الحضر . «والثقافة من وجهة نظر الاشتراكية العلمية والتاريخية هى النهوض الروحى للشعب فى مختلف مجالات الفكر والفن والأدب وكل ما أنتجه الانسان من خبرات مادية .. وهى تتحقق على أساس النهوض المادى للشعب ولا يمكن الفصل بين النهوض الروحى والمادى فكلاهما يكمل بعضهما بعضا ، ويشكلان بناء واحدا لمجتمع راق ، تكون فيه القوى المنتجة فى وضع يمكنها من الجمع المتناسق بين تلبية حاجاتها المادية والروحية » .

ولا تتوقف التعريفات النظرية لكلمة «الثقافة» ..

لكن ..

ما قدمناه منها يكفي لتمهيد الأرض وفرشها بالرمال ، لنمشى عليها ، فى اتجاه المعنى العلمى لكلمة المثقفين .. لأن الثقافة كما يقول سارتر هى «التربية التى تنمو فيها بذور المثقفين » .. ولأن الثقافة كما يقول برترند راسل ، هى «الحضانة » التى ينمو فيها المثقفون .. ولأن الثقافة ، كما تقول سيمون دى بوفوار هى الرحم الذى ينجب المثقفين .

باختصار ..

فهمنا لمعنى كلمة الثقافة هو الخطوة الأولى لفهمنا لمعنى كلمة المثقفين .

وهنا يقول «حمود العودى » :

« المثقف بالمعنى الاجتماعى والسياسى الشامل هو شخص أو أشخاص تتوافر لديهم معلومات ومفاهيم نظرية مجردة عن حياة الناس وعاداتهم وعلاقاتهم وتاريخهم وأنشطتهم المكونة لثقافة المجتمع الحقيقية ، وبحدود نسبية أكثر ، ربما أكثر من الناس أنفسهم وبصورة أكثر تنظيما وتعقلا إلى حد ما ، إلا أنهم ليسوا هم الناس أنفسهم ولا عاداتهم وتقاليدهم وعلاقاتهم وطموحاتهم وكل ما يفعلونه أبدا ..

ويقول :

«المثقف والمثقفون بصفة عامة هم بالنسبة للطبقات والفئات التى ينتمون اليها أشبه ما يكونون بالأجرام الخارجية الدائرة فى محيطها ويشكلون نقاط التماس ، وقنوات إتصال بين هذه الطبقات بعضها وبعض .

«إنهم ـ كما يقول لينين ـ يجسدون ويعبرون عن تطور المصالح الطبقية والتكتلات السياسية فى المجتمع بأسره ، وذلك بأوعى وأحزم وأدق شكل ممكن للتجسيد والتعبير .

● ●

وهناك من يرى أنه لا يجوز التورط فى تعريف المثقف قبل أن نعرف دوره ، وموقعه فى المجتمع ..

وهؤلاء يرون ضرورة التفرقة بين المفكر والمثقف ..

فالمفكر هو شخص حر فى التعامل مع الأفكار ، ومن ثم ليس بالضرورة أن يكون له وجهة نظر ثابتة ..

أما المثقف فهو شخص له وجهة نظر[١] .

وهؤلاء يرون ضرورة التفرقة بين المثقف الحقيقي ، والمثقف المزيف ..

فالمثقف الحقيقي . هو الذى يحدد موقفه الاجتماعى ، ويطرح وجهة نظره[٢] .

والمثقف المزيف ، هو الذى لا يحدد موقفه الاجتماعى ، ويقفز بانتهازية بين وجهات النظر المختلفة ، والطبقات المختلفة ، ليأخذ أكثر مما يعطى .

وهؤلاء يرون ضرورة التفرقة بين المثقفين ، حسب طبقتهم[٣] ..

---

(١) د . عزت قرنى ـ الندوة الدولية عن «المثقفون والتغير الإجتماعى» ديسمبر ١٩٧٩ .
(٢) د . فؤاد مرسى ـ المرجع السابق .
(٣) د . عبدالعظيم رمضان ـ المرجع السابق .

فالمثقف هنا لا يعد مثقفا إلا إذا كان له انتماء اجتماعي . وهو بهذا المفهوم يعبر عن طبقته أو عن الطبقة التى يريد أن ينتمى إليها ..

فهناك إذن مثقف رأسمالى ، وآخر برولیتاری .. إلخ .

وهؤلاء يرون ضرورة التفرقة بين المثقف التقليدى ، والمثقف العضوى (٤)

فالمثقف التقليدى هو الذى يعمل فى قطاع الثقافة وكأنه منفصل عن حركة المجتمع وينصب نفسه حكما منصفا وموضوعيا على عملية التاريخ التى لا يقبل الانغماس فى أوحالها .. والمثقف العضوى هو الذى يربط بين مضمون عمله الفكرى ، الثقافى من ناحية وتحرك المجتمع القومى والطبقي والتراثى من ناحية أخرى .. المثقف التقليدى يحكم على التاريخ باسم الفكر ، القديم أو الجديد على السواء ، دون أن نعرف باسم من يتكلم ، ولحساب من يحكم على التاريخ .. أما المثقف العضوى فيشارك فى صنع التاريخ ويتحدث من خلال وباسم القطاعات الاجتماعية الواضحة التى تشترك فى واقع عملية الجدلية التاريخية .. إذن هو يتحدث باسم هذه القطاعات ، ويعمل لحسابها ، ومفهومه للواقعية مفهوم موضعى ، تاريخى غير مجرد ..

المثقف التقليدى ناقد .. والمثقف العضوى مشارك ..

المثقف التقليدى محايد .. والمثقف العضوى متورط ..

المثقف التقليدى يقف على الهامش .. والمثقف العضوى منغمس حتى أنفه ..

● ●

ونعود بعد هذا الإبحار فى العمق إلى الشاطئ ..

وفى فرز ما جمعناه وما اصطدناه فى شباكنا حتى الآن نقول : أن تعريف المثقف هو تعريف مطاط ، يختلف من مجتمع لآخر .. ومن زمان لآخر .. ويؤثر

---

(٤) د. أنور عبدالملك ــ رياح الشرق ــ دار المستقبل بالقاهرة .

فى صياغته الدور الذى يلعبه المثقف والمهمة التى يقوم بها .. ومتاعب المجتمع الذى يعيش فيه ..

ولأننا يجب أن نصل إلى تعريف مناسب ، نتفق عليه للمثقف ، أو للمثقفين ، قبل أن نرصد ملامح الخصام بينهم وبين ثورة يوليو ، فإننى أميل إلى الأخذ بالتعريف الذى قاله محمد حسنين هيكل فى كتابه «أزمة المثقفين» .. والذى صدر عام ١٩٦١ .. وتعرض للخلافات بين ثورة يوليو والمثقفين .. فقد أثارت المقالات التى تضمنها الكتاب مناقشات واسعة وجدلا لا حد له .. لكن رغم ذلك لم يتعرض خصوم هيكل أو أنصاره لهذا التعريف .. ولم يقترب أحد منه .. وهو من ناحية أخرى يكاد يكون تعريفا ملائما للمجتمع المصرى ..

يقول محمد حسنين هيكل :

إن المثقفين هم هؤلاء الذين واتتهم الفرصة ليتعلموا وليتولوا القيادة الفكرية فى شتى المجالات » .

وهو كما نرى تعريف مناسب لنا وللقضية التى نمهد لاختراقها ..

●●

على أن الوصول إلى التعريف ـ الدليل الذى سنمشى وراءه لا يكفي ..

فلابد ، بعد التعريف ، ان نعرف خواص المثقفين .. ومميزاتهم الخاصة .. وطبيعة دورهم .. فهذه المعرفة تحول التعريف من كلام نظرى إلى واقع مادى .. وتحوله من طائر يحلق فى الأفق إلى طائر نمسكه بين أيدينا .. والفرق كبير بين طائر نراه بعيدا فى السماء ، وطائر بين أيدينا نعرف مواصفاته ، وقدرته ، وطول أجنحته ، وقوة جسمه ، وفائدته .. وعدد «الريش» فى جسمه ..

وهنا أعيد ما سبق أن قاله حمود العودى فى كتاب «المثقفون فى البلاد النامية» .. وأقول :

١ ـ إن المثقفين ليسوا طبقة وإنما هم فئة أو شريحة اجتماعية موزعة بين مختلف الطبقات الأساسية فى المجتمع .

٢ـ إنهم أقل الفئات الاجتماعية انسجاما وتماسكا وأكثرها تمردا ورغبة فى التغيير.

٣ـ إن أهم دور إيجابى بالنسبة لمثقفي أى طبقة سواء كانوا من أفرادها أو ممن تجتذبهم من أوساط طبقات أخرى هو أن يساعدوا هذه الطبقة على تنمية حسها ووعيها الطبقي ويجعلوها بحكم ثقافتهم ـ تعى مصالحها جيدا وتقوم بتنمية وتطوير هذه المصالح والدفاع عنها بنفسها بطريقة أفضل .. وليس ادعاء القيام بكل ذلك نيابة عنها كما يحدث غالبا.

٤ـ إن المثقفين غالبا ما يكونون أكثر الفئات تضحية وخاصة فى دول العالم الثالث.

●●

ونقرب الصورة أكثر ..

نقربها من مستوى المثقفين عموما إلى مستوى المثقفين فى العالم الثالث ..

وعند المستوى الجديد الذى نرى عنده الصورة سنجد هذه الملامح والمواقف والمواصفات للمثقفين فى الدول النامية ، و المتخلفة .. وخاصة إبان مرحلة التحرر السياسى وما بعدها :

١ـ البعد الهامشى عن طبقاتهم وجماعاتهم القديمة ، وعدم القدرة على تكوين طبقة أو جماعة اجتماعية جديدة متماسكة.

٢ـ التذبذب الشديد فى اتخاذ المواقف المتطرفة بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ، مع الاستعداد للعب الأدوار المتناقضة فى وقت واحد أو من وقت لآخر بالنسبة للفرد الواحد.

٣ـ سوء الفهم العلمى والتاريخى للمسألة القومية وبطبيعة دورها السياسى والاجتماعى فى حياة أى مجتمع أو أمة من الأمم.

٤ـ الإسراف فى النقد النظرى والإحجام عن الفعل العلمى إلا قليلا ، فهم

غالبا ما يفشلون فى المواءمة والتوفيق بين ما يقولونه وبين ما يفعلون أو بين ما يظنون أنهم قادرون على فعله وبين ما يستطيعونه فعلا .

٥ـ سوء الرؤية وانعدام التميز الجيد بين ما هو أساسى وما هو ثانوى فى تعاملهم مع بعضهم البعض ، أو مع الغير ، ومع الواقع برمته الذى غالبا ما يتعاملون معه من مواقع هامشية وليست مصيرية .

٦ـ انتشار النرجسية وعشق الذات وتضخيمها المقرون غالبا بالميل إلى استثمار حالة التخلف القائم بفرض أنفسهم عليه والبحث عن مصالح طفيلية متخلفة من خلاله .

٧ـ التشرد وعدم الإحساس بالأمن والاستقرار النفسى والاجتماعى والعائلى تحت مختلف الظروف والتعرض لنوبات الحساسية وانهيار التوازن الشخصى والنفسى باستمرار .

●●

ونقترب بالصورة أكثر ..

نقترب بها إلى مستوى النظر القومى ..

نقترب بها إلى المستوى الذى يهمنا ، ويخصنا أكثر ..

وهنا نجد رجلا موضوعيا ، إلى حد كبير ، يتميز بإحكام العقل . والمنطق . مثل أحمد بهاء الدين ، يرسم صورة واقعية ، لوضع المثقفين فى البلاد العربية .. وهى صورة تعكس طبيعة هذه المجتمعات ، وتصوراتها للقوى المختلفة ، فى داخلها ..

يقول أحمد بهاء الدين[٥] :

إن وجود المثقفين فى بلادنا العربية «لا يعنى دائما الاستفادة منهم ، وبالتالى

---

(٥) كتاب «شرعية السلطة فى العالم العربى» ـ دار الشروق .

فالصورة العامة لهم فى معظم بلادنا العربية . إما السخط والكبت والشعور بالإحباط وإما الانحراف ـ بالعدوى ـ مع الأمراض الاجتماعية الشائعة فى بلادهم ، فهم لا يستفيدون من ثقافتهم وقيمهم الحياتيه ولا يفيدون . وإما أن يلجأوا إلى نوع آخر من الهجرة .. هو الهجرة الداخلية . والانغلاق على أنفسهم ، فهم موجودون فى بلادهم وغير موجودين ، موجودون بأجسامهم وبعلمهم الروتيني اليومى ومشاكل حياتهم اليومية الصغيرة ولكنهم غير موجودين بعقولهم ولا بقدراتهم وطاقاتهم الحقيقية .

متفرجون سلبيون يرون الأحداث تجرى أمامهم ، وربما رأوا بلادهم كلها تتعثر أمامهم ، ولكنهم عاجزون عن المحاولة أو إبداء الرأى ، أو مشيحون بوجوههم عن الأمر كله ، يعيشون فى مجردات ومطلقات لا صلة لها بضجيج الحياة من حولهم .. » .

ويقول :

« إننا نجد المثقف عندنا لا يقاسى فقط تاريخيا ـ ما قاساه المثقف الأوروبى . بل إنه يعانى من مرحلة إنقطاع فكرى دامت عدة قرون من الزمان ، مع سيادة الاستبداد وخصوصا خلال الإمبراطورية العثمانية ، الاستبدادية الذى زاد على ثلاثة قرون ..

« وعندما بدأ هذا يتغير مع العصر الحديث ، كانت مهنة الفكر والكتابة مهنة محتقرة من الفئات المميزة ، فى حين أن التعليم لم يكن متاحا إلا لهؤلاء .. فى مصر كانت الأسر تكاد تتبرأ من ابنها إذا احترف الأدب أو كتب مقالا فى الصحف . وكان المحامى يسمى فى اللهجة العامية « السفيه » لأنه الذى يدافع بالحق أو بالباطل أمام القضاة » . وعندما شب المثقف العربى عن الطوق ـ كما يقول ـ خرج ليواجه عددا هائلا من الضغوط لا حصر له ، القديم منها والجديد .. منها ..

« شيوع الاستبداد السياسى والإرهاب الفكرى فى كثير من المراحل فى كثير

من البلاد العربية فى تاريخها الحديث .. انتشار الأمية انتشارا مخيفا ، ومازال قائما ، الذى يجعل دور العالم والمفكر بوجه عام مقصورا على التأثير أو مجرد الوصول إلى عدد قليل من الشعب ، الذى يفكر له ..

« ديما جوجية بعض الزعامات التى تستخدم سحرها لدى الجماهير فى إسكات الصوت المختلف وإرهابه فكريا ، بضغط الأغلبية المنساقة لها السلطة الرسمية .

« طغيان وسائل الإعلام ذات الانتشار الساحق ، من صحافة وإذاعة وتليفزيون ، وهى وسائل تحتاج إلى استهلاك واسع من جهة ، وإلى تلبية رغبات نسبة كبيرة من غير المتعلمين من جهة أخرى . صار ضجيجها الترفيهى يغطى تماما على صوت العقل المفكر فى القضايا الأساسية لأى بلد ، وهى محنة يعانى منها مفكرو العالم جميعا .

« عدم وجود المؤسسات التى تنطوى على طابع البحث والتفكير والدراسة فى شتى الفروع ، والتى قد يجد المثقف والباحث فيها ملاذا وملجأ ومجالا يفيد فيه » ..

« الشك القديم الذى يميز العلاقة بين السلطة وبين المثقفين بهذا المعنى » :

.. هكذا .. ولهذه الأسباب وغيرها ..

« نجد الكثرة من المثقفين العرب ، وخصوصا أولئك الذى يريدون طرح قضايا العصر الحقيقية والمصيرية إما مهاجرين إلى أماكن نائية ، وإما مهاجرين هجرة داخلية ، وفى كلتا الحالتين نراهم هائمين على وجوههم ، بضمائر مثقلة وآمال محبطة ، ونفوس جريحة ، غير راضين عن أنفسهم أكثر مما هم غير راضين عن ظروفهم ، ولا يفيد البلد ما أنفقت عليهم وهيأت لهم ، أى شىء » ..

« أقول هذا الكلام وأنا مدرك تماما أن هذه المشكلة جزء من درجة التقدم والنضج العام لأى مجتمع من المجتمعات » ..

« وأقول متوقعا ألا يجد الكثيرون أن القضية على هذا القدر من الأهمية ، وهو اعتقاد غير صحيح » ..

«إن مشكلة التقدم فى البلاد النامية . لم يعد أحد فى العالم يترجمها إلى درجة التقدم المادى وحده ، والتقدم المادى وحده ليس تقدما راسخا . إنما قد يكون مظهريا سرعان ما تنهار أسسه ، وتتأزم أموره إذا لم يصاحبه تقدم عام فى كافة المجالات » ..

«التقدم المادى لا بد منه ، ولكن لا بد معه من تطوير وتنوير بالنسبة لمجموع الشعب ، لا بد لتطوير وتنوير مجموع الشعب من العناية بالعناصر المتميزة ـ قدرة ـ من أبنائه والمحافظة على المصابيح التى تضىء طريقه . والقوى التى ترعى قيمه وتقاليده وأفكاره .

● ●

باختصار هناك أزمة حادة ، يعيشها ويعانى منها المثقفون فى بلادنا ..

وهى أزمة خاصة بهم .. لكن .. ليسوا هم أسبابها غالبا .. أو أن أغلب أسبابها ، خارج عن إرادتهم .. ولا حول ولا قوة لهم فيها .

قد يكون للصدام مع ثورة يوليو جانب ..

قد يكون لتقهقر دورهم فى المجتمع ، جانب آخر ..

لكن من المؤكد ، عموما ، أن هناك أزمة تنهش فى عقول المثقفين ، وفى أجسادهم ، أيضا ..

ولعل أهم مظاهر هذه الأزمة ، غياب المثقفين عن المشاركة المطلوبة منهم فى الحياة العامة .. أو إحساسهم بضعف الدور الذى يلعبونه .. أو إحساسهم بأن هذا الدور مجرد واجهة لا أهمية ولا قيمة لها .. فانعزل البعض .. وهرب البعض .. واكتفى البعض بالنقد والغضب .. وخلت الساحة لآخرين .. يرتدون مسوح المثقفين ويتكلمون بألسنتهم ويحترفون الطاعة ، ويمارسون التبرير ، ويكيفون الأمور على حسب الريح ..

وبهذه «التقسيمة» انقسم المثقفون على أنفسهم .. ليس انقساما فى الفكر أو

المبادئ أو الإيديولوجيات ، وإنما انقساما فى الاتهامات وتبادل القذائف والحجارة .. واختفت من قاموسهم كلمات «الالتزام» ، «المشاركة» ، «التحدى» ، وظهرت كلمات مثل «الاستسلام» ، «العمالة» ، «الانهزامية» .. واختفى من حياتهم أسلوب الجدل والحوار وبرز أسلوب القذف والاتهام .. وسيطر عليهم جميعا ما يمكن أن نطلق عليه «قانون الاشتباه الثقافى» .. وبفعل هذا القانون أدين كل المثقفين .. من يدخن سيجارة أمريكية يصبح إمبرياليا .. من يرتدى قميصا فرنسيا يصبح برجوازيا .. من يدافع عن الحكومة يصبح عميلا لها .. من ينقدها يصبح خائنا للوطن .. كل تصرف أصبح جريمة .. كل حركة أصبحت تهمة .. كل سلوك أصبح كارثة ..

وبفضل هذا القانون تحولت الكتل الثقافية المتجانسة إلى أفراد ، من السهل اصطياد كل منهم على حدة .. وبفضل هذا القانون انفرط عقد التيارات الثقافية المترابطة وتحولت إلى ذرات من الثرى ، تضيع فى الهواء عند أقل نفخة فيها .. وبفضل هذا القانون ، انقلب شعار فولتير الخالد ، من «قد أختلف معك فى الرأى لكنى على استعداد للتضحية بحياتى فى سبيل الدفاع عن رأيك» إلى «قد أختلف معك فى الرأى ولكنى لن أتردد بالتضحية بحياتك فى سبيل الدفاع عن رأيى» .. وبانقلاب هذا الشعار «المقدس» على هذا النحو ، فقد المثقفون أعز ما يملكون .. قدرتهم على الحوار .. وانتقلوا من مرحلة التفاهم إلى مرحلة الصدام ، ومن عصر الإقناع إلى عصر الذبح ، ومن زمن «الكلمة الطيبة صدقة» إلى زمن «الكلمة القاتلة حكمة» .. وأصبح المثقفون يفعلون بأنفسهم ما كان الآخرون يفعلونه بهم .

وكل هذه المظاهر وغيرها دليل على أزمة المثقفين .. ودليل على ضعف دورهم فى المجتمع .

فكلما كان للمثقف دور فى المجتمع كان أكثر تفاؤلا وأكثر ترابطا ، وأقل شراسة .. وكلما تقلص هذا الدور زادت متاعبه وكبرت عيوبه . ووقف للآخرين

بالمرصاد .. وهنا تتحول طاقاته الإبداعية إلى طاقات تدميرية .. وتنقلب طاقاته الاجتماعية إلى طاقة كلامية .. ويصبح كل همه البقاء على نوعه .. وفى معركة البقاء على النوع كل شىء مباح .. حتى التجريح والاشاعات ورجم الآخرين بالاتهامات .. [٦]

● ●

ولعل أهم مظاهر هذه الأزمة الآن ، تغير خريطة التحالفات السياسية والحزبية ، فى مصر ، بعد مرحلة السادات ..

فقد تغيرت المبادئ ، وارتبكت الائتلافات ، ولم تعد كل جماعة سياسية ، تعرف حدودها .

فالتيار الماركسى يتحالف مع التيار الناصرى ، ويعيشان ، أو يتعايشان معا تحت سقف واحد ..

الوفد العلمانى يتحالف مع الإخوان ، ويواجهان الحكومة معا بنفس الشعارات ، ونفس المبادئ ..

والحزب الوطنى الذى خرج من عباءة السادات ، وبنى وجوده على هدم كل ما أنجزه عبدالناصر ، تنصل بعد السادات ، وقبل آخر انتخابات من الأب الروحى له ، وعاد يتمسح فى قميص عبدالناصر ، بعد أن مزق عباءة السادات ..

والتيارات المتحمسة لثورة يوليو ، والتى ولدت فى أحضانها ، أصبحت هى نفسها التيارات المتحمسة للوفد ، وللإخوان ، ولتحالفهما الغريب ، ضد ثورة يوليو .

والتيارات التى كانت تهاجم ثورة يوليو ، بعد رحيل عبدالناصر ، أصبحت

---

(٦) انظر مقالنا : قانون الاشتباه الثقافى على مقاهى المثقفين ـ مجلة الوادى ـ مايو ١٩٨٢ .

هى نفسها التيارات التى تدافع عنها ، بعد رحيل السادات وأصبحت بصورة علنية واضحة ضد خصوم يوليو ، وخصوم عبدالناصر.

والتيارات التقدمية ، أو الماركسية التى لم تتوان يوما فى الهجوم على التيارات الدينية ، عادت للتخلص ، أوللتخفف ، من هذا العداء القديم ، وأصبح بينهما نوع من الهدنة .. على الأقل من أجل أن تتجه كل النيران إلى الحكومة ، وتقوى جبهة المعارضة ..

والتيار المحافظ الذى نشط فى السبعينات ، بعد الانفتاح ، يهاجم الانفتاح أحيانا ، ويشهر بجرائمه ، وينشر أخبار تجاوزاته فى صحف المعارضة ..

والذين خرجوا من سجون يوليو ، انقسموا فى التعامل معها .. فهناك من جعل قضية عمره هى الدفاع عنها (الماركسيون مثلا) .. وهناك من نذر نفسه للتخلص من آثارها (الاخوان مثلا) .. وهناك من قرر الاستفادة من الوضع الذى انتهت اليه الآن (الوفديون مثلا) ..

ولا يتوقف الارتباك الذى نعيشه .. ويعيشه المثقفون ..

● ●

وبقدر ما تتنوع مظاهر هذه الأزمة ..

بقدر ما تتنوع أسبابها ..

وبقدر ما تتنوع وجهات النظر فيها ..

فالدكتور فؤاد مرسى ، مثلا ، يرى أن هذه الأزمة نتيجة تراكمات سنوات عديدة ، إلا أنها انفجرت بعد الانفتاح(٧) .

ويقول :

إن أزمة المثقفين الراهنة ، تختلف نوعيا عن أزمة ١٩٦٠ ، التى تمثلت فى

---

(٧) ندوة « المثقفون والتغير الاجتماعى » .

انصراف المثقفين عن التأييد القلبي للثورة ، وفى احتضان الثورة لأهل الثقة دون أهل الخبرة ، أما فى وقتنا هذا ، فإن الأزمة من نوع آخر ، هى أزمة نوعية وجودة الثقافة ، بمعنى : هل تؤدى الثقافة وظيفتها . وهى إعطاء الناس رؤية يستطيعون بها أن يستشرقوا المستقبل وأن يتحركوا بثقة إلى الأمام .. أم لا ؟!

والدكتورة سامية الساعاتى ترى[٨] :

أن أزمة المثقفين ليست فى عدم القدرة على تكوين وجهة نظر ، وإنما فى التعبير عن وجهة النظر . وأن التفاوت ليس فى وجهة النظر وإنما فى القدرة والشجاعة فى التعبير .

وتقول :

إن أزمة المثقفين هى أزمة تعبير وأزمة فعالية ، وبالتالى فإنه من غير الممكن أن نطالب بحوار يجمع بين المثقفين يعبرون فيه عن وجهات نظرهم المتباينة ويؤكدون فيه فعاليتهم ، إذ أن مجرد التعبير أصبح يمثل مشكلة رئيسية .

والدكتور أحمد عبدالرحمن إبراهيم يرى[٩] :

إن أزمة المثقفين سببها تخلى المثقف طوعا أو كرها عن نصرة الحقيقة ، والعدالة ، والحرية ، ووقوفه إلى جانب نفسه وأنانيته ، وقد استمرأ ذلك ، واستحبه ، أجل لقد خذل المثقفون أمتهم ، وخدعوها ردحا طويلا من الزمان ، ولما أفاقت واستيقظت تحت مطارق الأزمات ، راحوا يتبرءون من الماضى ويدينون سياساته وأوضاعه ونظمه ، متناسين أنهم كانوا شركاء أصليين بما بذلوا من جهد فى تبرير الخطأ ومباركة الاستبداد ونصرة الظلم .

ولا يرجى من مثقف أفنى حياته يبحث عن مبررات لأعمال غيره ، أن يبلور لنفسه فلسفة أو نظرية شاملة تحكم فكره ومواقفه ، وتضمن له الاتساق والتميز ،

---

(٨) ندوة « المثقفون والتغير الاجتماعى » .

(٩) الأهرام ١٩٨٤/٤/٩ .

وتحميه من الاضطراب والتناقض ، ولعلنا لانشتط إن قلنا إن هذا المثقف «لا يريد» أن تكون له فلسفة أو نظرية محددة واضحة ، فإن التبرير لأفعال الآخرين يتطلب «مرونة !» واسعة تسمح بالجمع بين المتناقضات ! والفلسفة الشاملة المحددة الواضحة لا تسمح بتلك المرونة الجهنمية !

والدكتور على الدين هلال يرى[١٠] :

إن أزمة المثقفين تنبع فى شق منها من طبيعة تكوين الجماعة الثقافية فى مصر ، وتطورها التاريخى ، وفى شق آخر من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تعمل هذه الجماعة فى إطارها . إن على المثقفين ـ كأفراد وكجماعة ـ أدوارا عدة فى عملية التغير الاجتماعى ، يمكن أن نوجزها فى ثلاثة . أولها : دور المثقف كمعبر عن قضايا عصره ومجتمعه ، وثانيها : دور المثقف كمبشر بتغير الرؤية الاجتماعية ، والنظام الاجتماعى وثالثها : دور المثقف كرجل حركة وعمل ينخرط فى الأحزاب السياسية لتحقيق ما يؤمن به ..

وبالطبع فإن كل مثقف لا يلعب هذه الأدوار الثلاثة بالضرورة ، ولكن الجماعة الثقافية أو جماعة المثقفين دائما من بينها من يلعب هذا الدور أو ذلك فى نفس اللحظة التاريخية .

وبالطبع فإن المثقفين بحكم اختلاف نظراتهم الاجتماعية ومواقفهم الفكرية يجدون أنفسهم فى «خنادق مختلفة تحتم عليهم أن ينازلوا بعضهم بعضا ، وبالطبع أيضا لا يوجد زعم بأن عملية التغير الاجتماعى يحتكرها المثقفون أو حتى أنهم يقومون فيها ـ بالضرورة ـ بالدور الأساسى . ولست أعرف تيارا اجتماعيا يقول بذلك . ومن هنا خطورة ما يطرحه البعض بخصوص «التغير الاجتماعى بدون مثقفين» .

إن عملية التغير الاجتماعى بدون مثقفين هى عملية لا يمكن تصورها فى المقام

(١٠) الورقة المقدمة منه إلى ندوة «المثقفون والتغير الاجتماعى» والتى تحمل عنوان : «بعض جوانب : الجماعة الثقافية فى مصر»

الأول ، فأى عملية اجتماعية تتغير تحديدا للأولويات والبدائل . وإن التقليل من دور المثقفين ورجال الفكر فى هذا الصدد يعنى أن نترك ساحة عملية التغير الاجتماعى لقوى التكنولوجيا العمياء ولدافع الربح الفردى الأنانى والضيق .

وعلى ذلك هناك أربع إشكاليات رئيسية تواجهها الجماعة الثقافية فى مصر . هى :

إشكالية الازدواج بسبب انقسام التعليم إلى دينى ومدنى .

إشكالية الانفصام بين الماضى والحاضر .

إشكالية العلاقة مع السلطة . وغياب الحريات العامة وضمانات حقوق الإنسان ، الأمر الذى جعل هذه العلاقة تتسم إما بالقهر السياسى وإما بالفساد المالى ، وفى كل من الحالتين يواجه المثقف أزمة فى التعبير .

إشكالية العلاقة مع المجتمع ومدى وجود المثقف العضوى الملتزم والمرتبط ارتباطا وثيقا مع طبقة اجتماعية ما يعبر عن مصالحها ويرتبط بمنظماتها وحركاتها .

والدكتور حامد أبو أحمد يرى[11] :

إن أزمة المثقفين فى زماننا سببها تقاعس مثقفي اليوم ونكوصهم على أعقابهم ، ويتمثل ذلك فى اتجاهين ، الأول هو الهروب من مواجهة الواقع إما بالهجرة خارج البلاد ، أو التقوقع داخل المجتمع ، والثانى هو اللجوء إلى التجريد والمعميات ، أو التغريب عبر الوعى وكلها أمور لا تتفق مع المنعطف التاريخى الخطير الذى يمر به مجتمعنا فى الوقت الراهن ، وقد أدى هذا بالطبع إلى بروز أنصاف الموهوبين والمتملقين والآكلين على كل الموائد ، وخلت الساحة ، أو كادت تخلو من فرسانها الحقيقيين .

••

ولا يتوقف الكلام عن أزمة المثقفين ..

---

(١١) جريدة « الأهرام » ١٩٨٤/٤/١٧ .

ولا يتوقف الكلام عن مظاهر الأزمة .. وأسبابها .. ونتائجها ..

لكن ..

هذا الكلام يصبح كلاما بلا معنى .. مجرد فض مجالس .. إذا لم نعد به إلى الأصل .. وإذا لم نعد به إلى الجذور والبذور التى غرست فى تربة المجتمع المصرى بعد ثورة ٢٣ يوليو .

إننا لا نستطيع أن نعرف سر ضعف الثمار ، دون أن نعرف سر ضعف البذور ، والتربة ..

ونحن الآن ، عندما نتكلم عن أزمة المثقفين ، نتأمل الثمار ، ونشخص أمراضها ، ونصف عيوبها ، دون أن نكلف أنفسنا العودة إلى الجذور وتأملها ، والعودة إلى البذور وتوصيفها .. وهذا ما أتمنى أن أنجح فيه وأنا أحاول الغوص فى أعماق ، أعماق ، ما سمى بأزمة الثورة ، والمثقفين ..

على أننى ، وقبل أن ننزل بحر المحاولة ، أجدنى مضطرا للتساؤل عن جدوى التعرض لهذه القضية الآن ، وعن جدوى الغوص فى أعماق أعماقها .

هل هناك فائدة من وراء ذلك ؟

هل نحتمل مثل هذه القضايا الآن ؟

أليس من الأفضل أن نغلق صفحة الماضى بحلوه ومره ، ونتطلع إلى المستقبل ونحاول أن نواجه متاعبنا التى نعيشها فيه ؟

وبداية . أقول : إن الحاضر هو ساق وفروع وأوراق وثمار بذرة الماضى .. الحاضر هو غرس الماضى .. وإن من لا ماضى له لا حاضر ولا مستقبل له .. وإن من لا تاريخ له لا جغرافية له ..

ثم أقول : إن ثورة يوليو التى أعطت الشعب المصرى الكثير.. من استقلال الوطن إلى كرامة المواطن ومن التعليم المجانى إلى العلاج المجانى .. ومن رفع مستوى المعيشة إلى رفع رأس الانسان .. هى ملك لنا جميعا .. من حقنا أن

نناقشها ونحاسبها .. ومن حقنا أن ندافع عنها بتنقية أخطائها ومراجعة عيوبها وتلافى تكرار خطاياها ..

وأضيف : إن الوقت مناسب الآن لمناقشة أسباب الخصومة بين الثورة والمثقفين .. بل إن الوقت الآن يفرض علينا هذه المناقشة .. ويجعلها ضرورة ..

بل ونؤكد أننا تأخرنا كثيرا فى مناقشتها والتعرض لها ، وفك عقدها .

٣

نحن في التفكير
والثورة في التنفيذ !

« إن طبيعة الضباط وعزلتهم عن المجتمع تجعل منهم فئة خاصة تتعامل مع الحياة بالأسلوب الذى اعتادوه فى الجيش والذى يغلق دائرة التفكير غالبا فى حدود إعطاء الأوامر ، وتنفيذها . .

إن هؤلاء الضباط كانوا يشكلون نوعية خاصة . . ورغم أنهم كانوا من أكثر الضباط ثقافة ، ولم يكونوا من الخاملين ، وكانت شخصياتهم ومراكزهم مصدرا من مصادر جاذبيتهم لتجمع باقى الضباط الأحرار حولهم ، رغم ذلك يصعب القول بأنهم فى مجموعهم أو فى الأغلبية كانوا من المثقفين » .

أحمد حمروش

لا يستطيع أحد أن ينسب «ضباط يوليو» إلى شرائح ، أو فئات ، أو جماعات المثقفين .

فقد كانوا - رغم وعيهم - جزءا من الضباط عموما .

والضباط فى مصر ، قبل الثورة ، كانوا شريحة معزولة عن المجتمع .. لهم عالمهم الخاص .. وليس لهم حق ممارسة العمل السياسى ، ولا الحزبى ..

وكانوا من شدة تجانسهم ، ومن شدة توافقهم ، فئة خاصة ، منفردة ، ومميزة .

يقول أحد ضباط يوليو ، هو أحمد حمروش :

إن «طبيعة الضباط ، وعزلتهم عن المجتمع ، تجعل منهم فئة خاصة ، تتعامل مع الحياة بالأسلوب الذى اعتادوه فى الجيش والذى يغلق دائرة التفكير غالبا فى حدود إعطاء الأوامر وتنفيذها »[1] .

ويضيف :

«إن هؤلاء الضبّاط كانوا يشكلون نوعية خاصة » .

«ثلاثة منهم حصلوا على ترقية استثنائية فى حرب فلسطين هم : عبدالحكيم عامر وكمال الدين حسين وصلاح سالم .

---

(١) أحمد حمروش - قصة ثورة يوليو - الجزء الأول .

وثلاثة منهم حصلوا خلال الحرب على نجمة فؤاد وهم : جمال عبدالناصر وعبداللطيف البغدادى وزكريا محيي الدين .

واثنان منهم تخرجا فى الجامعة ، هما : محمد نجيب الذى حصل على ليسانس الحقوق ، وحصل بعد ذلك على دبلومين فى القانون الخاص ، والقانون العام ، إلى جانب تخرجه من كلية أركان الحرب .. وخالد محيي الدين الذى تخرج فى كلية التجارة .

أى أن مؤهلاتهم العسكرية أكبر من مؤهلاتهم التعليمية .

وفهمهم للغة «الشكنات» يفوق فهمهم للغة «الثقافة» .

وتقبلهم لتنفيذ الأمر يتخطى تقبلهم لقبول الحوار .

ولو تخطينا الزمن قليلا ، لوجدنا أن أصحاب المؤهلات الجامعية ، الذين أضافت لهم العلوم المدنية بعدا جديدا كانوا أول من تخلصت منهم الثورة ..

مثل خالد محيي الدين الذى أجبر على الرحيل إلى سويسرا فى مارس ١٩٥٣ .

ومثل محمد نجيب الذى انتهى نفوذه فعليا بعد أزمة مارس ١٩٥٤ .

وإذا كان محمد حسنين هيكل ، قد عرف المثقفين بأنهم هؤلاء «الذين واتتهم الفرصة ليتعلموا القيادة الفكرية فى شتى المجالات »[٢] فإن هذا التعريف يخرج أغلب الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة من دائرة المثقفين .

فأغلبهم لم يتعلم أكثر من العلوم العسكرية التى كانت فى ذلك الوقت بعيدة كل البعد عن العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، التى بدأت تأخذ بها الكليات العسكرية الآن .

وكلهم كانوا أبعد ما يكون عن تولى القيادة الفكرية فى مجالاتها المختلفة .

بل إن أغلبهم كانوا أبعد ما يكون عن الحياة الفكرية والحزبية والسياسية ..

---

(٢) انظر الفصل الثانى من الكتاب .

فحوالى ١٢ ٪ منهم فقط هم الذين كانوا على اتصال بالجماعات والأحزاب ، وخاصة الإخوان ، والشيوعيين ، وحزب مصر الفتاة .

وكان جمال عبدالناصر الوحيد الذى كان على علاقة بهذه الاتجاهات الثلاثة .. فقد كان عضوا فى خلية شيوعية .. وكان عضوا فى جماعة الإخوان .. وكان عضوا فى حزب مصر الفتاة ..

ويفسر البعض ارتباط عبدالناصر بهذه الاتجاهات المتناقضة بواحد من اثنين :

- إما أنه كان يفتش عن مذهب يؤمن به .
- وإما أنه كان يفتش عن قوة سياسية تساند عمله العسكرى .

وأغلب الظن أنه كان يفتش عن قوة ، لا عن مذهب ..

وأغلب الظن أن كل القوى السياسية المتناقضة خذلته .. أو تصورت نفسها فى غير حاجة إليه .. أو لم ترد أن تقحم الجيش فى السياسة ..

وكان على رأس هذه القوى : الوفد !

فقد رفض الوفد نهائيا ، أن يتعاون مع الضباط الأحرار ، فى تغيير أى شىء ، بعد حريق القاهرة .

وكانت القوة السياسية الوحيدة التى قبلت التعامل مع عبدالناصر هى جماعة الإخوان .. ومن الثابت أنها الجماعة السياسية الوحيدة التى كان لها دور مباشر ، ومحدد فى ليلة ٢٣ يوليو .. وكان هذا الدور دورا عسكريا ، شعبيا ، يتلخص فى صد التحركات المتوقعة للجيش الإنجليزى على طريق السويس - القاهرة .

وبسبب رفض القوى السياسية الرهان على الضباط الأحرار ، لم يجد عبدالناصر ، كقائد لهم ، مفرا من الرهان عليهم .. ولم يجد مفرا من أن تكون حركته عسكرية لا سياسية .. بدنية لا عقائدية .. ولم يجد مفرا من أن ينضم إليه

فى التنظيم كل من لديه الحماس والشجاعة وروح المغامرة ، بغض النظر عن مستواه الثقافى ، وبغض النظر عن وجود حد أدنى من التجانس الفكرى بينهم .

لقد كان تنظيم الضباط الأحرار : سمك . لبن . تمر هندى .

كان يضم الرومانسيين ، والوطنيين بلا هوية فكرية ، والشيوعيين ، والإخوانيين ، وأيضا من أطلق عليهم : «الكمالة » .. كمالة العدد ، حتى يكون للتنظيم وجود فى أكبر عدد ممكن من وحدات الجيش وتشكيلاته .

وهؤلاء هم الذين قال عنهم جمال عبدالناصر ، أنهم جمعهم من الغرز والبارات .

وهؤلاء هم فى اعتقادى الذين أساءوا للثورة، وركبواموجتها ، ونجحوا كعملة رديئة فى طرد العملات الجيدة ، وكانت تصرفاتهم وانحرافاتهم الثغرة الكبيرة التى نفذ منها أعداء الثورة ، وكانت السلطة القوية التى وجدوها فى أيديهم ، أحد الأسباب القوية لشق نهر من الخصومة ، لا يمكن عبوره ، بين الثورة والمثقفين.. فقد تصرفوا بلا وعى ، واستخدموا سلطاتهم بلا فهم ، وأطلقوا لغرائزهم العنان ، فأطاحوا بعدد كبير من المثقفين ، وفرضوا قواعد وأصولاً للتعامل ، كان من الصعب التخلص منها بعد ذلك .

وقد كانت المسافة بين هؤلاء «الكمالة » وضباط «القيادة » بعيدة جدا ..

ضباط القيادة يتمتعون بالنشاط والجاذبية وا ندرة على جمع الآخرين حولهم .. وضباط الكمالة من ذلك النوع من البشر الذى يكمن ثم يقفز .. ويحسب قبل أن يتحرك .. ويتعامل مع الغريزة قبل الضمير .. ومع المصلحة قبل العقل .

لكن رغم أن ضباط القيادة كانوا من أكثر الضباط ثقافة ، ولم يكونوا من الخاملين، وكانت شخصياتهم ومراكزهم مصدرا من مصادر جاذبيتهم

لتجمع باقى الضباط الأحرار حولهم ، رغم ذلك يصعب القول بأنهم فى مجموعهم أو فى الأغلبية كانوا من المثقفين[٣] .

«وما ورد فى منشورات الضباط الأحرار لا يعكس المستوى الفكرى لهم ، ولا يعطى مقياسا صحيحا لدرجة وعيهم .. بل هو تعبير عن أفكار عدد محدود منهم .

«ولا شك أن قصر الفترة الزمنية لتشكيل تنظيم الضباط الأحرار والتى لم تتجاوز الثلاثة أعوام بكل ما صاحب من ظروف التجنيد واستكمال شكل التنظيم ، كانت سببا رئيسيا فى عدم خلق وحدة فكرية ، ووعى ثقافى مشترك لهؤلاء الضباط .

«كانت الأفكار العامة ، والأفكار الوطنية ، والنقمة على الاستعمار هى الدافع الرئيسى لتحريك الضباط ، ولكن تفاصيل الأمور كانت متباينة فى عقولهم ، وصورة المستقبل غير واضحة أمامهم .

«وتجاوبا مع طبيعة الضباط فى تقبل الحركة البدنية التنفيذية عن الحركة العقلية الذهنية ، تحركوا ليلة ٢٣ يوليو ، ولكن أغلبيتهم العظمى لم تكن تدرك ، أو تحاول بذل الجهد فى معرفة ما يحمله الغد»[٤] .

باختصار ..

لم تكن قيادة يوليو من جماعات المثقفين ، وإن كانت من طليعة العسكريين الوطنيين .

ورغم حماس أفرادها ، فإنهم لم تكن لهم عقيدة واحدة .

ولأنهم فشلوا فى الارتباط بالمثقفين والسياسيين ، لم يكن أمامهم سوى

---

(٣) أحمد حمروش ــ المصدر السابق .

(٤) أحمد حمروش ــ المصدر السابق .

التعامل مع المدنيين والعسكريين . ولأنهم تحركوا دون خطة كاملة ، وواضحة عن المستقبل ، لم يكونوا ليعرفوا ماذا يخبىء لهم القدر ، ولا ماذا سيفعلون فى الغد .

● ●

ان أغلب ضباط يوليو لم يكونوا ليعرفوا ، حتى ساعة تحركهم لتغيير النظام فى مصر ، ماذا يريدون بالضبط ، ولم تكن لهم أفكار واضحة عن نظام الحكم البديل ، ولا عن العدالة الاجتماعية .. ولا حتى عن دور الجيش الذى يمثلونه فى السياسة .

أكثر من ذلك ، لم يكن فى ذهنهم صورة واضحة عن التغير الذى يريدونه ، وكان كل همهم على الأقل فى البداية ، تغيير قيادات الجيش التى تسببت فى فضيحة حرب فلسطين ، تلك الحرب التى كانت شرارة الغضب فى نفوسهم ، وكانت شرارة الوعى بأن العدو الحقيقى ليس فى فلسطين وإنما فى مصر .

أى أن من أهم أسباب ما حدث فى ٢٣ يوليو ، كان الثأر للهزيمة فى فلسطين ، من الذين تسببوا فى هذه الهزيمة ، أما باقى الأسباب الإجتماعية والسياسية الأخرى فمن المؤكد أنها كانت باهتة ، أو ضائعة فى عقول وضمائر الضباط الأحرار ، حتى بعد أن استولوا على السلطة .

وهذا ما يضع حركتهم فى إطار الانقلاب العسكرى ، سواء ونحن نناقشها من حيث الإعداد ، أو من حيث التنفيذ .

وهو ما يعترف به جمال عبدالناصر شخصيا ..

ففى أول أكتوبر ١٩٥٢ ، نشر عبدالناصر بمجلة «التحرير» مقالا بعنوان : «كيف دبرنا الانقلاب ؟ ».. ومن عنوان المقال نستطيع أن ندرك بسهولة أن جمال عبدالناصر ورفاقه كانوا يعتبرون ما جرى فى ليلة ٢٣ يوليو انقلابا .. لا ثورة .. وهذا يعنى أنه ورفاقه لم يكن فى نيتهم ــ فى التحرك ــ أكثر من إسقاط

الملك فاروق وتطهير الجيش ، وفى نفس الوقت استمرار الحكم فى يد البروجوازية الكبيرة ، كما كان قبل ذلك ..

وهذا يؤكد أن ثوار يوليو لم يكن لديهم ، لا قبل نجاح الحركة ، ولا بعدها ، أى فكرة ، أو اتجاه ، أو نظرة مسبقة ..

لم تكن لديهم أيديولوجية ..

وبالتالى لا يمكن ـ مع الاحتفاظ بزيهم العسكرى ـ أن ننسبهم إلى المثقفين .

ومرة أخرى يعترف جمال عبدالناصر بهذه الحقيقة ، عندما قال فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر القومى العام :

« ماكانش مطلوب منى أبدا فى يوم ٢٣ يوليو أنى أطلع معايا كتاب مطبوع وأقول أن هذا الكتاب هو النظرية .. مستحيل .. لو كنا قعدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ، ماكناش عملنا ٢٣ يوليو ، لأن ماكناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض » ..

وهذا دليل إضافى يثبت أن حركة يوليو كانت حركة بدنية وليست حركة فكرية .. وأنها كانت حركة وطنية لا حركة اجتماعية ..

وأنها حركة كانت تستهدف تغيير قيادات الجيش ، لا تغيير علاقات المجتمع ..

ولسنا نقول هذا الكلام من باب التقليل من دور الضباط الأحرار .. ولكن .. من باب فهم ما جرى بصورة مجردة ، لا عواطف فيها ، ولا انفعال .

لقد قام الضباط الأحرار بانقلاب عسكرى ، كان الأمل ضعيفا فى نجاحه ، ثم فرضوا مطالبهم العسكرية ، فاستجيب لهم ، فإذا بهم يطالبون الملك بالتخلص من أعوانه وحاشيته الفاسدة ، فلم يتردد الملك فى تنفيذ طلباتهم .. فإذا بهم يطالبون برحيله وتنازله عن العرش ، فلم يتردد مرة أخرى فى الاستجابة لهم ..

وهكذا ..

نمت حركة الجيش ، وكبرت ، وكسبت أرضا بعد أخرى ، إلى أن تمكنت تماما من السلطة .. فتحولت إلى ثورة .

واتجهت لقلب المجتمع ..

ولو كان الملك قد رفض التخلص من حاشيته ، هل كان الضباط الأحرار سيطالبون برحيله ؟ .

ولو كان الملك قد تصرف دون خوف ، وبلباقة وحكمة ، هل كان الانقلاب سيتحول إلى ثورة ؟.

إننا لا نستطيع أن نقدم الإجابة على مثل هذه الأسئلة .. ولا يهم أن نقدم الإجابة عليها .. لأن كل مانريد أن نقوله هنا ، هو : أن ضباط يوليو كانوا يمشون وراء الظروف لا وراء خطة محددة .. وكانوا يتصرفون حسب رد فعل الأحداث لا حسب خطوات اتفقوا عليها .

● ●

وتتضح الصورة أكثر ـ كما يقول د . عبدالعظيم رمضان فى مقدمة كتابه « عبدالناصر وأزمة مارس » ـ إذا عرفنا أن الإصلاح الزراعى الذى أعطى للثورة اسمها منذ البداية ، والذى يعد الخطوة الأولى فى طريق تحولها من « انقلاب » إلى « ثورة » ، لم يكن من فكر الذين قاموا بحركة ٢٣ يوليو ، وإنما كان من فكر القوى السياسية السابقة على الثورة ، والتى قدمته فى برامجها بعد قيام الثورة . كما أن مشروع الإصلاح الزراعى لم يكن من وضع الضباط الأحرار ، وإنما كان من وضع الدكتور راشد البراوى .

ويضيف د . رمضان :

«إن الثورة بعد نجاحها ، كانت قد طلبت من الأحزاب السياسية القائمة

تقديم برامجها « ليكون الشعب على بينة من أمره » . وكان من الطبيعى أن تفرض المسألة الزراعية نفسها على برامج هذه الأحزاب ..

وكان أن طالب الوفد ، والأحرار الدستوريون ، والسعديون ، وأعضاء الحزب الوطنى (وهى الأحزاب التى مارست الحكم) بالأخذ « بطريق الضرائب التصاعدية على جميع الدخول ، ذلك أن هذا الحل كان يناسبها باعتبارها أحزابا تتكون من عصبيات زراعية بالدرجة الأولى ؛ لأن الضرائب التصاعدية سوف تطبق على كل من كبار رجال الصناعة والتجارة وكبار الملاك سواء بسواء ، وفى نفس الوقت تدع لكبار الملاك الاحتفاظ بسيطرتهم السياسية » .

وكان أن طالبت الأحزاب الراديكالية (التى لم تمارس الحكم مثل) « الإخوان المسلمون » والحزب الوطنى الجديد والحزب الاشتراكى وحزب الفلاح بالأخذ بطريق تحديد الملكية ..

وفى الحقيقة لم تشغل قضية الأرض الزراعية بعد الثورة فقط ، وإنما شغلتها ، وشغلت معظم أنصار الفكر والرأى والثقافة ، قبل الثورة بسنوات طويلة أيضا ..

وهنا أشير إلى ما كتبه مصطفى أمين فى ٣٠ يونيو ١٩٤٥ ، فى الموقف السياسى ، فى أخبار اليوم[٥] :

قال مصطفى أمين :

« لقد طالبنا بالاستقلال السياسى ، وطالبنا بجلاء القوات الإنجليزية عن بلادنا ، وتحريرنا من رق الاستعمار الذى يسمونه معاهدة الشرف والاستقلال .

« ونحن اليوم نطالب بالاستقلال الاجتماعى نطالب بجلاء الفقر والمرض والجهل والجوع عن بلادنا ، نطالب بتحريرنا من الاستعمار الاجتماعى ، الذى يسمونه كذبا ، احترام ملكيات الغير !

---

(٥) مصطفى أمين ـ لكل مقالة أزمة ـ دار الشروق .

«إن فى مصر ١٢ ألف أسرة تملك ٨٠ فى المائة من الأرض ، على حين أن ١٧ مليونا من السكان لا يملكون إلا ٢٠ فى المائة من الأرض ، وإذا كان فى الهند نظام المنبوذ الدينى فإن فى مصر نظام المنبوذ الاجتماعى .

وقال :

«إن الذين فى أيديهم مصير السياسة المصرية هم زعماء الأحزاب فى مصر ، ومجالس إدارات الأحزاب تتكون غالبا من أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المزارع الواسعة ! هؤلاء هم الذين يتكلمون باسم الشعب ، ويعدون إخراجهم من الحكم اعتداء على حقوق الشعب ! ومن هو الشعب ؟ ، هو مائة أو مائتان من الأغنياء يتبادلون مقاعد البرلمان ، ويحكمون ويسقطون ، ويتشاجرون ويتصالحون ، ويذهبون ويجيئون ، ويبقى الشعب كما هو فقيرا محروما ، مظلوما ! فلو فرضت ضريبة تصاعدية على ذوى الدخل الكبير ، ولو استعملت حصيلة هذه الضريبة لمصلحة الطبقات الفقيرة أمكننا أن نحول هذا الفقر المدقع إلى رخاء نسبى ، وأن نحول المقابر والكهوف التى يسكنها الفقراء إلى بيوت يعيش فيها الاحياء. وإذا ضاعفنا ضريبة التركات ووضعنا حداأعلى لما يرثه الإنسان ، أمكن أن نجعل عدد الذين يملكون شيئا أكثر من عدد الذين يملكون كل شئ .. وأمكن أن نخفض مستوى الغنى الباذخ ونرفع مستوى الفقر المدقع ، وأمكن أن نفتح المدارس لجميع أفراد الشعب بالمجان ، وأمكن أن نضع مشروع تأمين صحى يجد فيه المريض الدواء والعلاج . وأمكن أن يكون للعامل بيت نظيف وحياة مريحة ومستقبل مأمون .

وقال :

«إننا نهيب بأغنيائنا أن يفهموا الموقف على حقيقته ، وأن يعرفوا أن العالم اليوم اتجه نحو العدالة الاجتماعية ، وأن تلك الأيام الذهبية ولت ولن تعود ، وأن الاستعمار الاجتماعى آن له أن يزول ، وأنه خير لنا أن نعقد معاهدة شريفة بين الذين يملكون كل شىء ، والذين لا يملكون شيئا ، بدلا من أن نترك الريح

تعصف بأولئك الذين يفضلون أن يفقدوا كل شيء على أن يعطوا المحروم جزءا من كل شيء ..

ويقول مصطفى أمين :

ـ توقعت أن تقوم الدنيا وتقعد على هذا المقال ، وأن يغضب الملك .. ومر يوم السبت ولم يحدث أي شيء ومر يوم الأحد . ولم يتحرك أحد ! .

وفي يوم الاثنين ٣ يوليو اتصل بي أحمد حسنين باشا رئيس ديوان الملك من بيته وقال لي : نجحك من السما ! الملك كان مشغولا يوم السبت فلم يفتح أخبار اليوم ! لوكان الملك قرأ مقالك الذي دعوت فيه إلى تحديد الملكية لقطع رقبتك.

كان الشيء الذي كان يشغل الملك هو رد الإهانة عن صديقه الدكتور النقيب ، مدير مستشفى المواساة والذي هاجمته أخبار اليوم أيضا .

أي أن اهتمام الملك بغضب صديقه الدكتور النقيب كان أكبر من اهتمامه بتحديد الملكية والحد من الإقطاع ، وهذا يؤكد أن فكرة الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية لم تكن من اقتراح حكومة يوليو .. ولم تكن فكرة جديدة لها .. ولم تكن من مطالب الأحزاب الراديكالية فقط ، وإنما من مطالب المثقفين المحافظين ، مثل مصطفى أمين أيضا .

أكثر من هذا كان بعض رؤساء الحكومة في مصر قبل الثورة ، يقبلون هذه الفكرة ..

ومنهم النقراشيّ باشا ، رئيس الحكومة في ذلك الوقت الذي نشر فيه مصطفى أمين مقاله ..

فعندما قال الأمير محمد علي (ولي العهد) : إن فكرة تحديد الملكية فكرة شيوعية ، رد النقراشي باشا :

« إذا كانت هذه شيوعية فأنا إذن شيوعي لأنني مقتنع بها » .

لقد كانت فكرة تحديد الملكية إحدى الأفكار التي سادت مصر ، بعد

الحرب العالمية الثانية .. وكان البعض ينادى بها من باب تحقيق العدالة الاجتماعية .. وكان البعض الآخر ينادى بها من باب نزع الفتيل من قنبلة الثورة .. ومن باب الذهاب إلى الثورة فى منتصف الطريق ، قبل أن تأتى إليهم وتكتسحهم وتقتلع جذورهم .. وكان البعض الثالث يرى «أن العدالة الاجتماعية التى سيحققها الاصلاح الزراعى أهم من الجلاء» وأن «الجلاء ضرورة وطنية ولكن العدالة الاجتماعية هى وحدها التى ستحفظ استقلال البلاد»[٦] .

●●

بل إن المفاجأة المذهلة ـ بعد كل هذا ـ أن فكرة الإصلاح الزراعى لم تكن محل تأييد من كل أعضاء مجلس قيادة الثورة .. وعلى رأسهم محمد نجيب .. يقول محمد نجيب فى مذكراته التى نشرها تحت عنوان «كلمتى للتاريخ» :

«وقد عارضت المشروع المقدم فى مجلس الثورة ولكن الأغلبية أيدته بأكثرية كبيرة .

«وقد شرحت وجهة نظرى وكانت تتلخص فى :

«أننى لا أريد الطفرة ومن رأيى أن يتم إعادة توزيع الأرض تدريجيا بفرض ضرائب تصاعدية .. بأن تزيد الضرائب زيادة كبيرة على الأراضى التى تزيد مساحتها على ٢٠٠ فدان مما سيجعل أصحابها يسارعون فى التخلص منها ببيعها .. والمشروع كما قدم سيستلزم إنشاء وزارة للإصلاح الزراعى وأجهزة إدارية كثيرة مما سيكلف الدولة أموالا كثيرة مع أن الضرائب التصاعدية ستزيد دخل الخزانة العامة ، فى حين سيثقل كاهل الفلاح ببيروقراطية الموظفين الجدد (أى السادة الجدد) .. «وكان رأيى عدم إثارة العداوة بين أصحاب الأرض القدامى والفلاحين المالكين الجدد للأرض مما سيثير حدة الصراع الطبقى وهو ما كنت أعمل جاهدا على تجنيب بلادنا ويلاته .

---

(٦) من أول المنادين بمثل هذه الآراء الدكتور أحمد ماهر .

«كما أن تفتيت الملكية بهذه الطريقة المتسرعة سيجعل الإنتاج ينخفض» .

كذلك ..

«عارض المشروع رشاد مهنا ، وعلى الرغم من أنه أعلن موافقته تحت ضغط رأى الأغلبية مؤكدا أنه سوف يتعاون معها ، إلا أنه لم يلتزم بقوله ، وبدأ يهاجم المشروع فى مجالسه ، وفى اتصالاته» .

والغريب ..

إن مشروع الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية لم يكن يستهدف ـ كما يقول د . عبدالعظيم رمضان ـ تصفية الطبقة الزراعية الكبيرة تصفية اقتصادية ، وإنما «كان يستهدف تصفيتها سياسيا فقط . بمعنى أنه لم يستهدف الاستيلاء على ثروتها» وإنما كان يهدف تجريدها من سلاح قوتها .. وهو الأرض والثورة .. لإضعاف تأثيرها على الحياة السياسية[7]

أى أن الاصلاح الزراعى لم يكن تعبيرا عن «ثورة اجتماعية» وإنما كان محاولة واقعية للعزل السياسى .. وقد اعترف بذلك جمال عبدالناصر فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى (٢٥ نوفمبر ١٩٦١) حين قال : «لم يكن الإصلاح الزراعى فى ذلك الوقت دليلا على الثورة الاجتماعية وإنما كان دليلا على الحاجة إلى الثورة الاجتماعية» .

والأكثر غرابة ..

إن هذا المشروع ـ كما يقول د . رمضان أيضا ـ على الرغم من أنه لم يكن من فكر الثورة أو من إعدادها ، كان هو الركيزة التى استندت إليها الثورة فى محاربة الأحزاب الليبرالية واتهامها بالرجعية ، رغم أن هذه الأحزاب جميعا قد قبلت المشروع دون استثناء .

---

(٧) ما قيل عن لسان د. عبدالعظيم رمضان مصدره كتابه : عبدالناصر وأزمة مارس ـ مؤسسة روز اليوسف .

فالوفد ــ مثلا ــ أعلن فى يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ فى برنامجه الثانى الذى أصدره بعد الثورة قبوله للإصلاح الزراعى ، فقال : «يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والإصلاح الزراعى يتفق مع مايهدف إليه من إشاعة العدالة الاجتماعية ، والتقريب بين الطبقات ، وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فى الصناعات والاتجاه نحو تصنيع البلاد والعمل على إيجاد الصناعات » .

وتحمست باقى الأحزاب الليبرالية لهذه الخطوة ، لأنها اعتبرته جزءا من برامجها .

لكن الثورة تغاضت عن هذا التأييد .. وتغاضت عن هذه الصحوة التى انتابت الأحزاب .

وشنت عليها حملات ضارية .. ووجهت إليها كل ما يمكن من اتهامات ..

باختصار ..

هللت الثورة لفكرة قديمة ، واعتبرتها أهم أفكارها ..

ونفذت هذه الفكرة ، رغم أنها ليست لها ..

ثــم ..

حاربت أصحابها .. ورمتهم بعكس ما طالبوا به ..

وكان هذا فى الواقع ، القانون رقم «واحد » الذى طبقته الثورة على المثقفين عموما وهى تتعامل معهم .. تأخذ أفكارهم .. تنفذها .. ثم .. تعصر أصحابها .. وتحاربهم .. وتكتسب جماهيرهم وتستولى على نصيبهم .. من إعجاب الناس .

وليس الإصلاح الزراعى وقانون تحديد الملكية هو الدليل الوحيد على صدق هذا القانون ..

صحيح أنه كان الدليل الأول ، لكنه لم يكن الأخير ..

وصحيح أنه كان الدليل الصارخ ، لكنه لم يكن اليتيم ..

●●

فى أول أغسطس ١٩٥٢ أصدر الوفد بيانه الأول ، الذى حدد فيه برنامجه بعد الثورة .. جاء فى مقدمة هذا البيان :

« استطاع الوفد المصرى خلال الثلاث والثلاثين سنة التى انقضت على توكيل الأمة إياه أن يقرب البعيد من آمالها ويسترد الكثير من حقوقها ، ويحقق الجليل من أهدافها . فإلى الوفد ـ بعد الله والأمة ـ يرجع الفضل فى صدور الدستور الذى جعل الأمة مصدرا لجميع السلطات ، وهو صاحب اليد الطولى فى حماية الدستور والذود عن حياضه كلما عصفت به ريح الطغيان تزلزل أركانه وتقوض بنيانه ، إذ التزم لشعار الذى سجله رئيسه الأول سعد زغلول فى برنامج وزارته وهو : « بث الروح الدستورية فى جميع المصالح ، وتعويد الكل احترام الدستور والخضوع « لأحكامه » لذلك ظفر الوفد بثقة الأمة فاختصته بتأييد الإجماع فى جميع الانتخابات الحرة » .

ومضى البيان يرصد إنجازات الوفد خلال فترات حكمه ..

من مشروعات الرى والصرف وشق القنوات وتعلية السدود إلى ترقى العمال وزيادة أجورهم والاعتراف بحقهم النقابى .. ومن رعاية الطبقات الفقيرة إلى مجانية التعليم .. ومن المطالبة باستقلال الوطن إلى الدفاع عن الحريات الشخصية .

ويصل البيان إلى ما سيقوم به الوفد من سياسات مقبلة فى العهد الجديد عهد ما بعد ٢٣ يوليو :

١ ـ تعديل بعض أحكام الدستور بما يجعل من المسئولية الوزارية أمام ممثلى البلاد قاعدة لا استثناء فيها .

٢ ـ العمل على توطيد الروح الدستورية على أساس حكم الأغلبية مع تمكين المعارضة من إبداء الرأى وبذل المشورة ومباشرة حق النقد بكامل الحرية .

٣ ـ دعم أسس الحريات العامة وغرس تقاليدها فى الضمير الوطنى لتسمو عند الجميع إلى منزلة التقديس .

٤ـ إحاطة الحريات الشخصية والعامة بسياج منيع ضد كل عدوان .

وحدد البيان ما سيقدمه الوفد للقضاء ، والجيش ، والبوليس ، والعمال ، والفلاحين ، والتعليم ، والأزهر ، والصحة ، والسجون أيضا .

وعن السياسة الاقتصادية والمالية قال البيان : إن الوفد يشجع رأس المال المصرى فى استخراج الثروة المعدنية والبترول . وإنه يشجع الادخار الوطنى .. وإنه سيبادر بتنفيذ المشروعات التى تؤدى إلى زيادة الانتاج وبالتالى إلى زيادة الدخل القومى .. وإنه سيعمل على نشر الصناعات الزراعية ، ومحطات الكهرباء ، وحماية محصول القطن ، وتشجير المقطم ، وإنشاء أسطول تجارى بحرى ونهرى وجوى .. وإنه سيتسلم قناة السويس بعد انتهاء عقد امتيازها .. وإنه سيكافح الغلاء .. وسيوفر المساكن الشعبية للفقراء .

وعن السياسة الخارجية قال بيان الوفد إنه لاسياسة للوفد فى قضية الوطن غير السياسة الحازمة الحاسمة التى نفذها بالفعل فى عهد وزارته الأخيرة .. وهى نبذ المفاوضة نبذ النواة .. ونبذ فكرة الدفاع المشترك .. وحدة وادى النيل .. التمسك بالجامعة العربية .. وبعروبة فلسطين .. وبمبادئ الأمم المتحدة .. ودعم مجموعة الدول الأفريقية الأسيوية ..

وانتهى البيان بتوقيع رئيس الوفد المصرى مصطفى النحاس .

وفى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ أصدر الوفد برنامجه الثانى بعد الثورة ..

وكان هذا البرنامج أكثر تحديدا وأكثر وضوحا من البرنامج الأول ..

ففي السياسة الخارجية طالب بتحقيق استقلال البلاد بإنهاء احتلال البلاد من أراضى مصر والسودان وإخراج كل جندى أجنبى منها وتحقيق وحدة وادى النيل ورفض أى صورة من صورة الدفاع المشترك والتمسك بالجامعة العربية وبعروبة فلسطين وبمبادئ الأمم المتحدة وتأييد نضال الشعوب الأفريقية لنيل استقلالها ودعم مجموعة الدول الأفرواسيوية .

وفى السياسة الداخلية ، قال البيان : ان سياسة الوفد فى هذا المجال تتلخص

« فى العمل على رفاهية الشعب وترقيته عن طريق نظام اشتراكى اجتماعى تكون فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أساس كل مقوماتنا الوطنية » وذلك من خلال توفير وسائل العيش للرجال والنساء .. توزيع الموارد توزيعا عادلا .. عدم تركيز الثروة .. المساواة بين الرجال والنساء فى الأجور .. حماية الطفولة والشباب .. التعليم المجانى ..

ومن جديد تعرض البيان للإصلاحات التى سيقدمها فى مجالات الحياة المختلفة : الصحة العامة .. السياسة الزراعية .. السياسة الاقتصادية والبرلمانية .. التربية والتعليم .. والدستور ..

ومن هذه الإصلاحات : تأميم المرافق العامة بالتدريج .. وقف البذخ فى مصروفات الدولة .. زيادة الضرائب على الكماليات .. تشجيع السياحة .. تشجيع الصناعات الوطنية .. تحريم الخمر والميسر .. التأمين الاجتماعى للعمال .. تجديد القرية المصرية خلال ٢٠ سنة .. تغيير نظام المعاشات ..

ووقع هذا البيان أيضا مصطفى النحاس .

●●

وفى أول أغسطس أيضا أصدر الاخوان المسلمون بيانهم عن « الإصلاح المنشود فى العهد الجديد » .. جاء فى مقدمته : بسم الله الرحمن الرحيم . « ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز » ..

« الآن ، وقد وفق الله جيش مصر العظيم لهذه الحركة المباركة ، وفتح بجهاده المظفر أبواب الأمل فى بعث هذه الأمة وإحياء مجدها التليد ، وأزال عقبة كانت تصد عن سبيل الله والحق وتعوق المصلحين ، ويستند إليها ويملى لها المفسدون والمغرضون من كبراء هذه الأمة وحكامها فى العهود المختلفة .

« الآن ينبغى أن ننظر إلى الأمام وألا يأخذنا الزهو بهذه الانتصارات عما يجب من استئناف العمل فى مرافق الاصلاح الشامل حتى تشعر الأمة بأنها انتقلت نقلة

كلية من عهد إلى عهد . فان لا تفعل ، فقد ضاعت هذه الحركة وأصابتنا نكسة لا تؤمن عواقبها .

«وهذا يفرض على كل ذى رأى فى الأمة ، إن يتقدم إلى الأمة وإلى أولى الأمر فيها بمشورة خالصة لله ، بريئة من الهوى بما ينبغى أن يتجه إليه الإصلاح المنشود لبعث هذه الأمة من جديد .

«وسنة الإخوان المسلمين أن يتقدموا إلى الأمة وإولى الأمر فيها ، فى مثل هذه المراحل المتميزة من تاريخها بالرأى يستقونه من كتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، والذى يسوى بين المسلمين وغير المسلمين فى حقوقهم وواجباتهم العامة ، ولا يفرق بين جنس وجنس ولا بين لون ولون » .

ويمضى البيان ليطالب بـ :

١ـ التطهير الشامل الكامل .
٢ـ الإصلاح الخلقي والتربوى .
٣ـ الإصلاح الدستورى .
٤ـ الإصلاح الاجتماعى .
٥ـ الإصلاح الاقتصادى .
٦ـ التربية العسكرية .

وهنا نشير إلى أن البيان طالب بتوفير فرص العمل .. والتكافل الاجتماعى .. وتحديد الملكية الزراعية .. واستكمال التشريعات العمالية .. وإلغاء النياشين .. وتمصير البنك الأهلى .. والغاء البورصة .. وتصنيع البلاد .. وإلغاء البوليس السياسى .. والاستقلال الكامل .

ووقع البيان : المرشد حسن الهضيبى .

● ●

ولسنا فى حاجة إلى أن نضيف لبيانات الوفد والإخوان ، ما نادى به الشيوعيون أيضا .. فقد طالبوا بالتأميم ، وبمزيد من التصنيع ، وبتحديد

الملكية ، وبالكفاح المسلح من أجل الاستقلال وبالتحول الاجتماعى لصالح الطبقات المعدمة .

وقد كان الشيوعيون قبل الثورة يندرجون تحت ثلاثة تنظيمات هى :

١ـ الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) .

٢ـ الحزب الشيوعى المصرى .

٣ـ طليعة العمال .

كما أن أحدا لا يجرؤ فى نفس الوقت على أن ينفى علاقة الشيوعيين بتنظيم الضباط الأحرار ، بنفس القدر الذى لا يمكن إنكار علاقة هذا التنظيم بالإخوان .

● ●

والذى يقرأ هذه البرامج التى صاغها مثقفو الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة لا بد أن يكتشف بسهولة أنها كانت هى نفسها البرامج التى نفذتها الثورة .

لكن ..

لا بد أن نضع خطا سميكا باللون الأحمر تحت عبارة : «نفذتها الثورة» .

فمن الإنصاف أن نقول : إن كل هذه البرامج وغيرها ، ظلت حبيسة فى عقول أصحابها .. ظلت حبرا على ورق .. مجرد كلام فى كلام .. فقرات فى خطاب أو بيان ..

ومن الإنصاف أن نقول : إن عمر هذه البراج يكاد يكون من عمر أصحابها ، ومع ذلك لم يجد أغلبها ـ إن لم يكن كلها ـ طريقه للتنفيذ والوجود قبل يوليو ١٩٥٢ ..

ومن الإنصاف أن نقول : إن بعض أصحاب هذه البرامج كانوا فى الحكم ، وكانوا يملكون الفرصة والسلطة لتنفيذ برامجهم ، لكنهم لم يفعلوا .. وأغلب الظن أنهم كانوا لن يفعلوا ..

ومن الإنصاف أن نقول : إن أصحاب هذه البرامج كانوا يتحججون

بالاستعمار والقضية الوطنية . حتى لا يطالبوا بتنفيذ الإصلاح والعدالة الاجتماعية .. وكانوا لا يجدون الظروف ملائمة للتنفيذ ..

لقد فكر الآخرون .. ونفذت الثورة ..

فثوار يوليو كانوا قادرين على التنفيذ .. أكثر من قدرتهم على التفكير ..

وكان السياسيون والمثقفون والحزبيون قادرين على التفكير .. أكثر من قدرتهم على التنفيذ ..

فأخذ من ينفذ ممن يفكر ..

وسحب من ينفذ البساط من تحت أقدام من يفكر ..

وكان لا بد ألا يعجب من يفكر بأسلوب من ينفذ ..

وكان لا بد ألا يؤمن من ينفذ بعجز من يفكر ولا ينفذ ..

وكان لا بد من أن تقع الخصومة بين الجانبين .. وألا يوافق كلاهما على الآخر .. أو على الأقل يحاول كل منهما احتواء الآخر ، أو إذابته .. أو التخلص منه .

وهذا ما حدث بالفعل ..

وهذا ما حفر خندق الخصومة بين العسكريين والمثقفين ..

أو بين الثورة والمثقفين ..

إن ثوار يوليو كانوا يملكون الرغبة والحماس والقدرة على تغيير المجتمع ، لكن لم يكونوا يملكون البوصلة التى تهديهم للطريق السليم .. وكان المثقفون يملكون أكثر من بوصلة وأكثر من طريق سليم ، لكنهم لا يستطيعون إستخدامها .. فأخذ المتحمسون كل البوصلات .. وساروا فى كل الطرق .. ونفذوا أغلب البرامج .. وانتهوا إلى تغيير المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، بطريقة برجماتية .. أو بالطريقة التى يفرضها الأمر الواقع .. فجاء التغيير بلا نظرية مستقرة .. وجاء التغيير بلا استمرار لأى قوة سياسية تقليدية .. وجاء التغيير بلا رهان دائم على قوة

سياسية واحدة ، وإنما بالرهان على قوة لضرب الأخرى ، حتى أصبح الرهان على قوة العسكريين فقط ..

وجاء تنفيذ ثوار يوليو لبرامج الآخرين تنفيذا لا يرضى عنه أصحاب هذه البرامج ..

إما لأن هؤلاء الآخرين كانوا لا يتصورون واقعيا إمكانية تنفيذ هذه البرامج .. وإما لأن الثوار الجدد أرادوا التنفيذ والإنجاز مهما كان الثمن ، ومهما كانت الأخطاء والنواقص ..

وقد أتاحت الأخطاء الفرصة للنقد ..

وأتاحت النواقص الفرصة للهجوم ..

فقد نفذت الثورة الجلاء لكنها أضاعت السودان ، وفرطت فى وحدة وادى النيل ، وقبلت شرطا كان مرفوضا وهو موافقتها على اتفاقية الدفاع المشترك .

ونفذت الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية رغم أنها لم تهدف فى البداية إلى تغيير اجتماعى وإنما أرادت كسر شوكة الإقطاع سياسيا .

نفذت التأميم والتمصير وبنت القطاع العام ، رغم أنها لم تخلق الكوادر المناسبة لذلك .

لقد كان كل هم الثورة هو التنفيذ ..

ولأنها نفذت ، فقد التف حولها الشعب .. والتف حول قائدها .. وصفق لها وله .. فقد كان الشعب فى حالة يأس ، وحالة تشبع من كثرة الوعود والانتظار ، وفى حاجة لمن يرمى له «قشة» لتنقذه من الغرق ..

وقد صفق عدد كبير من المثقفين للثورة ، لأنها نفذت ما عجز عنه الآخرون .. واعتبر هؤلاء أن دورهم الوحيد هو التنفيذ ..

وكان شعارهم فى السنوات الأولى للثورة هو :

«نحن فى التفكير والثورة فى التنفيذ» !

وهذا ما عبر عنه بوضوح إحسان عبدالقدوس فى مقال نشره يوم ١٥ مارس ١٩٥٤ تحت عناوين ضخمة تصدرت مجلة روز اليوسف منها :

إننا نسير فى الطريق الطبيعى المحتم على الثورة ..

إنها ثورة تنفيذية وليست ثورة تشريعية .

ليس من طبيعة تكوين الثورة فرض الديكتاتورية العسكرية ..

وقال إحسان عبدالقدوس :

هذه الثورة ـ ثورة الجيش لم تقم بذاتها ولم تقم لتعبر عن نفسها ، إنما قامت مكملة لسلسلة متتالية من الثورات الصغيرة التى قام بها الشعب ، وقامت لتعبر عن أهداف كان قد رسمها الشعب فعلا خلال ثوراته الصغيرة هذه .. وتاريخ ٢٣ يوليو ليس هو التاريخ الوحيد فى الثورة إنما هو تاريخ الحلقة الأخيرة منها ..

ودور ثورة الجيش بالنسبة لثورة الشعب كان دور السلطة التنفيذية الثورية .. فان الجيش لم يتحرك ولم تتكون ثورته إلا لما أحس الشعب بعجزه عن تنفيذ الثورة وحده ..

فهى إذن ثورة تنفيذية ..
وليست ثورة تشريعية ..

أى ليس من طبيعتها أن تشرع هدفا جديدا يختلف عن الهدف الذى ثار له الشعب .. أى أنها بطبيعة تكوينها لا تستطيع أن تقلب ـ مثلا نظام الحكم من نظام ديمقراطى برلمانى إلى نظام ديكتاتورى عسكرى. وتقلب ـ مثلا ـ أساس الحكم من أساس رأسمالى إلى أساس شيوعى ..

إنما هى ـ كما قلت ـ ثورة تنفيذية .. أى قامت لأداء دور معين ، هو القضاء على الفساد الذى ثار عليه الشعب .. القضاء عليه فى جميع صوره واقتلاع كل جذوره .. ثم تترك الحرية للمشرعين ليسيروا فى أمان الله .

وقال :

إن الاتجاهات الثورية تختلف بعضها عن بعض باختلاف الطبقات الشعبية التي تسيطر عليها ، وبالتالى اختلاف المبادىء الأساسية التي تسيرها ..

وثورة الجيش لم تسيطر عليها طبقة أخرى غير الطبقة الشعبية التي كانت تسيطر على العهد الماضي ، وهي نفس الطبقة التي قامت بثورة ١٩١٩ ..

فمحمد نجيب وجمال عبد الناصر ينتميان إلى نفس الطبقة التي ينتمي إليها سعد زغلول ومصطفى كامل وعرابي ..

فثورة الجيش إذن ليست لها مميزات طبقية تميزها عن العهد السابق الذى بدأ منذ ثورة ١٩١٩ .

وهي بالتالى ليست لها مبادىء مميزة تفصلها عن هذا العهد السابق ..

فثورة الجيش لا تدين بالمبادىء الشيوعية مثلا ..

لا تدين أيضا بمبادىء سياسية دينية كالإخوان المسلمين .. مثلا ..

لا تدين بمبادىء اشتراكية محددة كحزب العمال فى إنجلترا أو الحزب الاشتراكى المصرى الذى كان يرأسه أحمد حسين ..

ولا تدين بمبادىء رأسمالية واضحة كحزب المحافظين فى إنجلترا أو الجمهورية الديمقراطية فى أمريكا ..

إنما مبادىء الثورة كلها تنحصر فى كلمة واحدة مجردة هى الإصلاح وقد يكون بعض هذا الإصلاح مقتبسا من المبادىء الشيوعية ، وقد يكون بعضه مقتبسا عن المبادىء الاشتراكية ، .وقد يكون مقتبسا من مبادىء الرأسمالية ، وليس هناك شىء يجمع بين كل هذه المبادىء المتنافرة إلا كلمة واحدة مجردة هى « الإصلاح » .

وقال :

إننا لو أخذنا مبادىء حزب الوفد التى كتبها وأعلنها عقب حركة الجيش ووضعناها لهيئة التحرير لما حدث شيء ، ولما قام خلاف ..

ولو أننا أخذنا المبادىء التى نادت بها هيئة التحرير وكتبناها وقلنا : هذه هى مبادىء الوفد . لما حدث خلاف أيضا .

ولو نشرنا هذه المبادىء دون نسبتها إلى حزب معين لاحتار الناس : أهى مبادىء الوفد ، أم مبادىء هيئة التحرير .. بل لاستطاع كل حزب من الأحزاب القديمة بما فيها الحزب السعدى وحزب الأحرار الدستوريين أن ينسبها إلى نفسه فقد كانت كلها أحزابا تدعو إلى الإصلاح ..

إلى هنا يتضح أن ثورة الجيش ليس لها تشريع خاص بها ..

فهى لا تقوم على طبقة جديدة ..

ولا تقوم على مبادىء جديدة ..

ولم يبق للتمييز بين العهد الجديد والعهد القديم إلا ناحية واحدة : ناحية الأشخاص .

فالمسلم به أن أشخاص العهد القديم قد عصفت بهم الأهواء الحزبية والأغراض الشخصية حتى أصبحوا غير صالحين للحكم وحتى فقدوا ثقة الشعب بهم .. وعندما فقدوا هذه الثقة ــ لا قبل أن يفقدوها ــ قامت حركة الجيش ، وقام العهد الجديد ..

وهذه الثقة وحدها ، هى كل ما يميز ثورة الجيش .. فلولا أن الشعب سحب الثقة من العهد القديم لما قام العهد الجديد ، ولولا أنه منحها للقادة الجدد لما نجحوا يوما واحدا فى حركتهم أو فى ثورتهم ..

وعندما نعرف ذلك نكون قد انتهينا إلى الأرض الصلبة التى قامت عليها الثورة .. قامت لأن الشعب أراد لها أن تقوم لتكون السلطة التنفيذية التى ينفذ بها أهدافه ..

ولا تنتهى مقالة إحسان عبدالقدوس عند هذا الحد .. لكن ما أخذناه منها يكفي للتدليل على الفكرة الأساسية التى توصلنا إليها ..

الفكرة التى يمكن صياغتها الآن صياغة محددة لا لبس فيها ولا غموض .. والتى يمكن ترجمتها على النحو التالى :

١ ـ إن الثوار الذين قاموا بحركة ٢٣ يوليو لم يكن لهم فكر أو إيديولوجية معينة يمكن أن تنسب إليهم .

٢ ـ إن محاولة فصلهم عن باقى الذين ثاروا فى تاريخ مصر الحديثة من عرابى إلى سعد زغلول هى محاولة مضللة .

٣ ـ إن الأفكار التى طالبوا بتنفيذها أو سعوا إلى تنفيذها أو نفذوها بعد ذلك لم تكن لهم ، وإنما هى محصلة تطور ونمو عاشته الأحزاب التى سبقتهم وهى محصلة طرح للمثقفين الذين جاءوا قبلهم .

٤ ـ إن دورهم كما طالب به المثقفون كان دور التنفيذ لا دور التشريع .. على أساس أن المثقفين يشكلون العقل والثوار والضباط كانوا يشكلون القوة والسلطة والعضلات .. وإن من الطبيعى أن يتحد العقل مع العضلات ليكون جسم المجتمع سليما وفعالا ..

وهذا ما حدث فعلا .. على الأقل فى السنوات الأولى من الثورة ..

لكن ..

سرعان ما أخذت الثورة أفكار المثقفين ، وسعت لتنفيذها ، ثم خاصمتهم ، وأزاحتهم من طريقها ، وأطاحت بهم ، ووضعتهم فى السجون والمعتقلات ، وشهرت بهم ، واتهمتهم بالتخاذل والتخلف عن ركبها .

وهنا أحس المثقفون بالحزن والانكسار ..

وأنهم نالوا جزاء سنمار ..

وهنا أحس ثوار يوليو بالزهو والانتصار ..

وأنهم نالوا كل السلطات ..

هنا وقعت الأزمة بين المثقفين والثورة ..

لكن ..

ما هى مظاهر هذه الأزمة !

ومتى وقعت بالضبط ؟

ومن كانوا أول ضحاياها ؟

يقول محمد حسنين هيكل[٨] .

فى تصورى وأنا اتطلع الآن إلى أحداث السنوات التسع التى مضت ، أن العلاقة بين « قوة الدفع الثورى » الطلائع الثائرة التى تحركت ليلة ٢٣ يوليو تسعى إلى إحداث تغيير أساسى وشامل فى شكل المجتمع المصرى ـ وبين « المثقفين » مرت بأكثر من أزمة ، لا بد من فصل كل منها على حدة ووضعها واحدة بعد الأخرى تحت الفحص الدقيق المتجرد .

وإذا ما حاولت من ناحيتى أن أقوم بهذا الفصل ، فمن رأيى ـ وهو رأى مفتوح بالطبع للمناقشة ـ أن هذه الأزمات تتابعت على النحو التالى :

قامت الأزمة الأولى حول المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته فى أعقاب تصديه لتنفيذ ثورة ٢٣ يوليو .

« وكان هناك من يبنى هذه المطالبة على أساس أن الجيش ليس سلطة حكم ، وأنه وقد قام بالثورة ، عليه أن يتنحى ويترك الحكم لأربابه والعارفين بأصوله !

قامت الأزمة الثانية حول المطالبة ، بعودة الحياة النيابية ، وبعودة الأحزاب

---

(٨) هيكل ـ كتاب « أزمة المثقفين » القاهرة ١٩٦١ .

السياسية باعتبار أن ذلك فى رأى المطالبين به هو أساس الديمقراطية وصورتها التى لا تتغير.

- قامت الأزمة الثالثة حول ما أسموه فى ذلك الوقت بالمفاضلة بين «أهل الثقة» و«أهل الخبرة» وتركزت هذه الأزمة فى الواقع حول تعيين بعض العسكريين فى عدد من الشركات والهيئات والمؤسسات وفى وظائف يبدو أنها فنية بحتة لا تحتمل غير المتخصصين فى أعمالها.

هذه فى تصور هيكل الأزمات الثلاث التى وقعت بين الثورة والمثقفين.. أو هذه هى المظاهر الثلاث لما أصر على تسميته بأزمة الثورة والمثقفين..

وهذا التصور يوافق عليه عدد هائل وكبير من المثقفين الذين دخلوا فى حوار وجدل كبير مع هيكل عندما نشر هذا الكلام، وحاول قدر استطاعته أن يلقى القفاز فى وجه المثقفين.

وهذا التصور نوافق عليه بدورنا، ونعتبره علامات استرشاد فى طريق وعر، لم يكن هناك مفر من السير فيه.

٤

يعود الجيش

أو .. لا يعود !

« كيف يعود البكباشي جمال عبد الناصر ليقف (زنهارا) أمام أى لواء ، ويرفع يده (تعظيم سلام ، لكل أميرالاى) . . وكيف يعود صلاح سالم إلى الحياة العسكرية الجافة التى لا سبيل فيها إلا الطاعة العمياء للأوامر . . ومن يلقى إليه هذه الأوامر . . وجمال سالم ، وزكريا محيى الدين ، وأنور السادات . . و . . و . . إنهم رجال مارسوا الحكم فعلا . . ومارسوا السياسة فعلا وعملا ، ومارسوا المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية . . وكونوا لأنفسهم آراء ومبادىء فى كل ذلك . . كانوا وزراء . . وأكثر من وزراء »

إحسان عبد القدوس

يعود الجيش إلى الثكنات ..

أو ..

لا يعود ؟ !

هذا هو السؤال الذى فجر أولى الأزمات بين الثورة والمثقفين !

ولم تكن هناك إجابة واحدة ، كالعادة ، على هذا السؤال . الأقرب إلى عبارة شيكسبير الخالدة : «نكون ، أو لا نكون » ..

فهناك من طالب بعودة الضباط الأحرار ، الذين تحركوا ليلة الثورة ، ونفذوها بنجاح ، إلى ثكناتهم ، وبنى هؤلاء هذه المطالبه على أساس أن الجيش ليس سلطة حكم ، وأنه وقد قام بالثورة عليه أن يتنحى وأن يترك الحكم لأربابه والعارفين بأصوله .

وهناك من طالب ببقاء الضباط الأحرار فى الحكم ، بعد أن غيروا النظام ، ونقلوه من عهد إلى آخر ، وبنى هؤلاء هذه المطالبة على أساس أن القادة الجدد يمكنهم أن يحققوا وينفذوا ما عجز عنه القادة القدامى .. وإذا كان القادة الجدد بلا خبرة ، فان يوما فى الحكم بخبرة ٢٠ سنة ، كما قال لينين .. وإذ كانوا لا يعرفون أصول الحكم ، فهذا أفضل لأننا فى عهد جديد . ونحتاج لأصول جديدة يمكن أن يقام عليها الحكم الجديد . وهناك من قرر استحالة أن يعود الضباط الأحرار إلى ثكناتهم ، لأنهم اشتغلوا بالسياسة . ومن الصعب أن يعود ضباط اشتغلوا بالسياسة إلى الجيش وإلى الأوامر وإلى الطاعة العمياء من

جديد .. وخاصة إذا كانوا من الرتب الصغيرة التى اعتقلت وأزاحت رتبا عالية .. لكن .. فى نفس الوقت لا يمكن أن يتسلم هؤلاء الضباط الحكم المدنى وإلا انقلبت البلد إلى ديكتاتورية عسكرية .. والحل الوحيد أمامنا هو أن نتخلص منهم بطريقة مهذبة فيها تكريم لهم ولدورهم الوطنى ، ليعود الحكم بعد ذلك لأربابه والعارفين بأصوله .

● ●

هذه هى الأفكار المتقاطعة التى كانت مطروحة على ساحة الحياة السياسية فى مصر . فى وقت كان الضباط الأحرار فيه يحكمون فعلا .. ويقبضون بأيديهم على كل السلطات ..

وكانت هذه الأفكار لا تأخذ فى اعتبارها الخطر الذى كان ضباط القيادة يشعرون به ، ويسيطر عليهم ، ويؤثر على سلوكهم وتصرفاتهم ..

كان الخطر يحيط بضباط القيادة من كل جانب ..

كان هناك خطر الانقضاض من جانب قوات الاحتلال ، الذين كانوا على بعد ٨٠ كيلومترا من أبواب القاهرة . وكان هناك خطر الانقضاض من قبل القوى السياسية القديمة والقوية التى أطيح بأقوى مدافع عنها ، وهو الملك فاروق ..

وكان هناك خطر الانقلاب من قبل الجيش نفسه ، والذى كان من الطبيعى أن يجد بعض ضباطه ، فى نجاح انقلاب يوليو ، فرصة لتكراره من جديد ..

وكان الخطر الأخير هو أول الأخطار التى أرقت ضباط القيادة ، وشغلتهم ، وأطارت النوم من عيونهم ..

وكان هذا الخطر ـ من وجهة نظر ضباط القيادة ـ يمكن أن يكون مصدره بعض الضباط الأحرار الذين شاركوا فى الثورة وتحركوا ليلتها ، بجانب ضباط الجيش الآخرين .. وخاصة أن هؤلاء الضباط الأحرار قد فهموا أصول اللعبة ،

وعرفوا سرها . كما أنهم أحسوا بأن ضباط القيادة أخذوا أغلب المكاسب لهم . وانفردوا بالسلطة دون أن يشركوهم فى اتخاذ القرارات .. كذلك اعتبر بعض الضباط من الصف الثانى ، بعض ضباط الصف الأول غير جديرين بمواقعهم . ونسبوا لهم اتهامات لا أول لها ولا آخر[1] .

وكان لا بد من أن يتخلص ضباط القيادة من هؤلاء الضباط .. بالذوق .. أو بالعافية ..

وكان لا بد من إبعادهم بقدر الإمكان عن الجيش ..

كان من المستحيل عودتهم إلى الثكنات ..

وقد قال لى أحد الضباط الأحرار هو محسن عبدالخالق :[2]

بالنسبة للعودة إلى الثكنات . كان هناك مشروع كامل بأسماء الضباط الأحرار الذين سيحالون إلى التقاعد بعد الثورة . وكان من بين الأوراق التى أخذت من بيتى بعد اعتقالنا (بعد حركة المدفعية) بعض مسودات هذا المشروع . وقد أخبرنى وفاء حجازى ، السفير بالخارجية الآن ، بأنهم سلموا هذه الأوراق إما لزكريا محيى الدين أو لجمال عبدالناصر ، فقد كان من المتفق عليه ـ قبل قيام الثورة ـ أن يخرج من الجيش غالبية الضباط الأحرار . حتى يعود الانضباط العسكرى إلى القوات المسلحة ، هذا الاتفاق . لم يعلن عنه فى حينه ، أى قبل الثورة ، بطبيعة الحال لما سيكون له من أثر سيىء .

وبعد الثورة أعددنا الكشوف تمهيدا للتنفيذ . فالضابط الحر . أصبح ضابطا سياسيا ، بحكم أنه قد ظل يعمل فى حركة سرية سياسية لبضع سنوات . ونصبح مخطئين فى حق القوات المسلحة لو سمحنا باستمراره فى الخدمة العسكرية .

وكان مشروع التقاعد يتضمن من بين ما يتضمن ، التحاق الضباط بالجامعة

---

(١) انظر كتابنا الوثائقي : «نهاية ثورة يوليو» مكتبة مدبولى ـ ١٩٨٣ .

(٢) المصدر السابق . .

وتقرير معاش مناسب .. الخ. وباختصار بنى المشروع على آساس التقاعد وعلى أساس مسئولية الدولة فى تهيئة الضباط الأحرار المتقاعدين . لحياة جديدة . وأظن أن هذا حق لهم ولا نزاع عليه .

إذن كانت عودة القوات إلى ثكناتها تبدأ أولا من تقاعد الضباط الأحرار وإلا كانت العودة إلى الثكنات كلمة بلا مضمون .. فقد كان الأساس ـ فى رأينا ، هو ابعاد الضابط الذى عمل بالسياسة . فالقوات المسلحة نفسها دائما هى فى الثكنات .. ولم تكن بعد ثورة ٢٣ يوليو بأيام ، إلا فى الثكنات .

أما الذى كان خارج الثكنات فهو الضابط السياسى الذى لا يستطيع أن يحرك البندقية ويلوح بها .

وفى هذا الكلام منطق وواقعية لا يمكن إنكارهما ..

فقيادة الثورة لم تكن ـ فعليا ـ قادرة على عودة الضباط الأحرار إلى الثكنات وإلا تحولت مصر إلى نموذج شبيه بدول أمريكا اللاتينية ، التى كان يتولى الحكم فيها من يستيقظ مبكرا عن الآخرين ..

وقيادة الثورة ضاعفت من اقتناعها بصعوبة عودة الضباط الأحرار للثكنات بعد عدة محاولات وقعت بالفعل . فى الجيش .. منها حركة ضباط المدفعية .. وحركة ضباط الفرسان .. وغيرها ..

كما أن الأمر الواقع الذى فرض نزول الضباط إلى الشارع . واختراقهم للحياة المدنية . زاد من صعوبة العودة إلى الثكنات .. أو التخلص منهم ..

وهذا الأمر الواقع هو ما دفع إحسان عبدالقدوس لأن يكتب يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ مقالا بروز اليوسف يتساءل فى عنوانه عن : «مصير الثورة .. ومصير رجال الثورة » ..

وقد قال إحسان بالحرف الواحد فيه :

«أنا لا أومن بأن هؤلاء الرجال ـ رجال الثورة ـ يستطيعون أن يعودوا إلى ثكناتهم ..

قد يعود الجيش إلى ثكناته ، كمبدأ عام ..

«أما رجال الثورات بالذات .. فلا .. كيف يعود البكباشي جمال عبدالناصر ليقف (زنهارا) أمام أى لواء . ويرفع يده (تعظيم سلام) لكل أميرالاى ؟!

«وكيف يعود صلاح سالم إلى الحياة العسكرية الجافة التى لا سبيل فيها إلا الطاعة العمياء للأوامر .. ومن يلقي اليه هذه الأوامر؟!

«وجمال سالم .. وزكريا محيي الدين .. وأنور السادات .. و ..

«إنهم رجال مارسوا الحكم فعلا .. ومارسوا السياسة فعلا وعملا . ومارسوا المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية .. وكونوا لأنفسهم آراء ومباديء فى كل ذلك .. كانوا وزراء .. وأكثر من وزراء ..

«وإذا كانوا قد أنكروا ذواتهم فقرروا أن يتنازلوا عن مناصبهم كوزراء . فكيف نطالبهم بإنكار الذات إلى حد التنازل عن عقلياتهم ـ العقليات التى درست السياسة وخبرت الحكم ـ ليعودوا إلى ثكناتهم ولا شأن لهم بالحكم ولا بالسياسة ؟ وكيف يرتاحون ونرتاح على هذا الوضع ؟!

إن كل من يعتقد أن عودة قادة الثورة إلى ثكناتهم هو الحل السعيد .. مخطىء . لا يستطيع أن يرى أبعد من قدميه ، ولا يستطيع أن ينفذ ببصيرته إلى الشهر القادم أو الشهر الذى يليه !

«وأكثر من ذلك ..

«إن رجال الثورة الذين أعنيهم ليسوا فقط أعضاء مجلس القيادة الأحد عشر ، فهناك الضباط الأحرار ، الآخرون .

والذين كان لهم دور كبير فى الأزمة الأخيرة أزمة مارس كما لهم دور كبير فى الحركة ، وفيما قبل الحركة .. وهم يتولون اليوم مناصب كبيرة هنا وهناك .. فى مختلف الوزارات ، وفى مختلف الهيئات .. وقد نجح البعض فى منصبه نجاح

كبيرا .. وفشل البعض الآخر فشلا ذريعا .. هؤلاء أيضا لا يمكن تجاهلهم بعد أن تشبعت عقلياتهم بالحياة التى مارسوها . وبعد أن أصبح لهم آراء فى المسائل العامة لا يمكنهم التنازل عنها ولا يمكنهم أن يكفوا عن تأييدها والعمل على تطبيقها . ومن تكليف النفس أكثر من وسعها أن نطالبهم بالعودة إلى ثكناتهم .. ومن الغباء أن نعتقد أن الأمر سينتهى عند هذا الحد .

وأيضا ..

إن رجال الثورة قد أنشأوا مؤسسات ضخمة تجارية وشبه تجارية لحساب هيئة التحرير يشرف عليها حتى اليوم ضباط ..

أين تذهب هذه المؤسسات .. ما مصيرها ؟..

وما قاله إحسان عبدالقدوس فى هذا المقال . ينفي ما قيل عن المثقفين فى هذه القضية ..

فقد قيل :

إنهم خياليون لا يناقشون الأمر الواقع .

وقيل :

انهم يتصورون الأمور على هواهم دون أن يضعوا أيديهم فى نيران التجربة ..

فهذا الكلام الذى قاله إحسان عبدالقدوس يؤكد أن المثقفين لم يطالبوا بعودة الضباط الأحرار إلى الثكنات . ولو كانوا قد قالوا هذه العبارة . فإنهم كانوا فى الحقيقة يقصدون من ورائها ألا يحكم الضباط . وأن يظلوا فى أماكنهم كمقاتلين وعسكريين . وإذا قرروا ـ بحكم الظروف ـ ممارسة السياسة والقيادة . فعليهم أن يراعوا أصولها . لا أن يفرضوا عليها أصولهم وأصول ثكناتهم .

لقد كان المثقفون يعرفون جيدا أن من الصعب ، بل ومن المستحيل أن يعود الضباط الأحرار إلى الثكنات .. وهم كانوا يعرفون أنهم خلعوا ـ فعلا ـ بدلة الجيش وارتدوا بدلة السياسة ، وكانوا يعرفون أن هؤلاء الضباط تحولوا ـ فعلا ـ

من رتب صغيرة إلى سلطة كبيرة .. ولأنهم كانوا يعرفون أنهم تركوا ـ فعلا ـ مواقعهم العسكرية واخترقوا المواقع المدنية ..

كان المثقفون يعرفون بواقعية شديدة أن من الصعب أن يتقاعد هؤلاء الضباط أو يعزلوا ، أو يتعرضوا للنفي ..

وكان المثقفون يعتبرون أن من حقهم المشاركة فى السلطة بكافة أشكالها ، باعتبارهم وضعوا رقابهم فوق أيديهم وقاموا بالثورة ..

لكن ..

الذى لم يقبله المثقفون كان أن تصبح الحياة المدنية موقعا للجيش ، سواء كان ضباطه شاركوا فى الثورة أو لم يشاركوا .. وأن تكون الوظائف العليا فى الدولة مكافأة لنهاية خدمة الضباط ـ عموما ـ العسكرية فالتسرب من الثكنات إلى المؤسسات لم يتوقف عند الضباط الأحرار وإنما امتد إلى أنصارهم وأتباعهم ، والأجيال التالية عليهم ..

ولو كان الأمر اقتصر على الضباط الأحرار ما كانت هناك مشكلة ، حيث إن عددهم الإجمالى ، وهو ٢٦٧ ضابطا[٣] لم يكن ليشكل فرصة كبرى لصبغ الحياة المدنية باللون الكاكى .

لكن .. الأمر لم يقتصر عليهم ..

وامتد إلى غيرهم ..

وتحول من مكافأة إلى أسلوب ..

وهذا ما جعل المثقفين يعترضون ، ويغضبون ويرفضون هذا الأسلوب ..

هذا ما جعلهم يعلنون ويطالبون بعودة الجيش إلى الثكنات ..

---

(٣) هناك مجموعتان من الضباط الأحرار : المجموعة الأولى عددها ٩٩ ضابطا .. والمجموعة الثانية عددها ١٦٨ ضابطا .. ولم تعلن أسماؤهم كاملة إلا عندما قرر السادات فى نوفمبر ١٩٧٢ منح معاشات شهرية لهم .

لقد تقدم ضباط الصف الأول من الضباط الأحرار ليتولى شئون السلطة العليا فى البلاد ..

وسكت المثقفون ..

وتولى ضباط الصف الثانى المراكز الحيوية فى السفارات ، والهيئات ، والوزارات ، والمؤسسات ، والبنوك ومراكز الثقافة والفكر ..

وسكت المثقفون ..

وجاء ضباط من الجيش لا علاقة لهم بالثورة ليواصلوا المشوار ..

فغضب المثقفون ..

وغضبوا أكثر عندما حل الضباط محلهم .. وعندما فرض الضباط أسلوبهم .. وعندما أطاح الضباط بكل القواعد والقوانين والأصول ..

وغضبوا أكثر وأكثر عندما قرر الضباط الاستمرار فى الحكم مهما كان الثمن .. أو حتى ولو كان الثمن إلغاء الأحزاب .. وإلغاء الدستور .. وفرض الأحكام العرفية .. وفرض الرقابة على الصحافة والنشر .. وهى إجراءات تستفز المثقفين فى أى مكان فى العالم ، وتجردهم من أسلحتهم ومن وجودهم ، وتنفيهم من الحياة ..

وعندما غضب المثقفون من هذه الاجراءات كان مصيرهم الاعتقال .. دخلوا السجون على اختلاف اتجاهاتهم وتياراتهم .. من الوفديين إلى السعديين .. ومن الإخوان إلى الشيوعيين .. واشتعلت الأزمة بينهم وبين الثورة .. فمن لا دور له يتحول إلى المعارضة .. ومن كان معارضا كان مصيره السجن والاعتقال .. أو فى أحسن الأحوال الانزواء والتجاهل .

• •

ولا بد هنا أن نتوقف عند فترة هامة من فترات الثورة ، مد فيها المثقفون

يدهم إليها ، وكان التعاون قويا بينهم وبين رجالها .. وكان الحكم بينهم شركة .. وكانت السلطة بينهم قسمة ..

كانت هذه الفترة هى الفترة التى تلت نجاح الثورة مباشرة ..

وكانت هذه الفترة هى شهر العسل القصير بين الثورة والمثقفين ..

فى هذه الفترة وصل التعاون بين الطرفين إلى مداه .. ففي مجلس الوصاية على العرش كان هناك رشاد مهنا (الضابط) جنبا إلى جنب الأمير محمد عبدالمنعم ، وبهى الدين بركات (مدنيين) .. وفى السلطة التنفيذية كان على ماهر رئيسا للوزراء وكان محمد نجيب قائدا للجيش ..

وفى السلطة التشريعية كان مجلس الدولة ممثلا فى د. السنهورى وسليمان حافظ ، فى حالة اتصال ومشورة مستمرة مع مجلس قيادة الثورة ..

وفى هذه الفترة قدم المثقفون للضباط كل ما عندهم من خبرة وفكر وموهبة ..

لكن ..

هذه الفترة لم تدم ..

وسرعان ما ظهرت الازدواجية وظهرت الحساسية بين المثقفين والثورة .

وبدأ ذلك بخلاف بين على ماهر ومجلس قيادة الثورة .. فعلى ماهر لم يكن من أنصار تحديد الملكية وإنما من أنصار فرض ضرائب تصاعدية ، ومجلس القيادة لا يرى ذلك[٤] ..

«وكان الاتفاق قد تم بين مجلس القيادة وعلى ماهر على أن تتم الانتخابات فى شهر فبراير تنفيذا لرأى مجلس الدولة وطلبوا منه أن يذيع ذلك توضيحا للشعب ، ولكن على ماهر أذاع البيان دون تحديد شهر فبراير ، بل قال إن الانتخابات ستتم فى أقرب فرصة ..

---

٤) مصدر هذه القصة أحمد حمروش ـ كتاب «قصة ثورة يوليو» ـ الجزء الأول .

«ورفض ضباط القيادة هذا الكلام .وأذاعوا بيانا يتناقض مع بيان على ماهر ويحدد فبراير موعدا للانتخابات .. الأمر الذى نقل مشكلة الخلاف من كواليس السياسة إلى ساحة الجماهير.

«وعقب إذاعة بيان مجلس القيادة بعد بيان على ماهر فكر فى الاستقالة ولكنه تراجع عن ذلك ..

«وبعد أزمة الاتصال بالضباط ومعارضة الإصلاح الزراعى .. والخلاف حول موعد الانتخابات .. ظهر خلاف ثالث حول تعديل الوزارة ..

«كان على ماهر قد اتفق مع محمد نجيب على أسس تعديل وزارته التى شكلت فى سرعة شديدة عقب تكليفه بذلك من معظم وزارته التى أقالها الملك .. ثم فوجىء محمد نجيب بمراسيم التعديل الوزارى وقد صدرت على غير ما اتفقوا عليه ..

ويقول أحمد حمروش[٥] :

«لقد ظهر منذ وقت مبكر فى حركة ٢٣ يوليو أن مركز القوة والسلطة قد انتقل إلى مجلس القيادة وأنهم ما كانوا ليطبقوا حكما يتعارض مع إرادتهم أو يعرقل مشاريعهم .

«وسلك مجلس القيادة سلوكا يستظهر به قوته ليس أمام على ماهر وإنما أمام كل السياسيين.. إذ أصدر قرارا باعتقال ٦٤ سياسيا يوم ٧ سبتمبر دون الرجوع لمجلس الوزراء .. وأعلن جمال عبدالناصر الخبر فى اجتماع لمجلس القيادة كان يحضره الدكتور عبدالرزاق السنهورى وسليمان حافظ .

وفى هذا الاجتماع تقرر إقالة على ماهر.. واختير محمد نجيب بدلا منه ..

«وخرج آخر رئيس وزراء مدنى بعد فترة حكم امتدت ٤٧ يوما فقط ..

---

(٥) المصدر السابق .

وسقط الحكم المدنى فى مصر شكلا وموضوعا بخروج على ماهر بعد أن سقط الملك من قبل » .

● ●

إن قصة الخلاف بين على ماهر والثورة نموذج مبكر للصدام الذى وقع بين الثورة والمثقفين ..

فقد كان على ماهر الواسطة بين الثورة والملك ..

وكان أحد الأسباب التى جعلت الملك يوافق على طلب الضباط .. بما فيها طرده شخصيا من البلاد .. وهى الخطوة التى دعمت فعلاً نجاح الحركة العسكرية ، وسهلت من فرص استقرارها ..

وكان أصلح شخص ـ من وجهة نظر ضباط القيادة لتولى منصب رئيس الوزراء .. وعندما قبل على ماهر هذا المنصب كان يحاول أن يكون رئيس حكومة بالفعل . لا مجرد واجهة ينفذ من ورائها الضباط أهدافهم .. ولأن رئيس الحكومة فى ذلك الوقت كان القوة التنفيذية الفعلية فى الدولة . فقد رفض على ماهر الكثير من القرارات .. وهذا حقه . حتى ولو كان على خطأ .. لكن هذا الحق سحبه منه ضباط القيادة . ولم يتصوروا أن هناك من يستطيع أن يقول لهم : لا .. أو ثلث الثلاثه كام ؟ !

لذلك كان طبيعيا أن يتخطاه مجلس القيادة . وأن يضعوه فى الحجم الذى قدروه له . وأن يصدروا ـ دون استشارته ـ بيانات تخالف ما قاله . وأن يعتقلوا ـ دون استئذانه ـ ٦٤ سياسيا . وأن يعزلوه دون كلمة شكر واحدة ـ من منصبه فى النهاية .

إن على ماهر تعامل مع الثورة واضعا فى اعتباره الحدود التقليدية للسلطات .. لكن الثورة رفضت هذا الاعتبار لأنها كانت تعتبر مجلسها هو كل السلطات ..

وما حدث لعلى ماهر كان إنذاراً مبكراً لكل المثقفين الذين رحبوا بالثورة وتعاملوا معها ..

والدرس الذى نستخلصه منها ، هو ببساطة : إن الثورة رحبت بالتعاون مع المثقفين والسياسيين ، ولكن على شرط أن ينفذوا أوامرها .. كما لو كانوا من العسكريين الأقل رتبة من ضباط قيادتها ..

وقد كان خروج على ماهر من منصبه كرئيس للوزراء ، وتولى محمد نجيب المنصب بعده ، إعلانا واضحاً لنية الضباط فى مزيد من النفوذ والسلطات ، وإنذارا للمثقفين والمدنيين بالحذر .

وخطوة بعد أخرى بدأ الضباط يتغلغلون فى خياة المدنية .. إلى أن سيطروا عليها تماما ..

وسيطرت شهوة الحكم على الضباط .. ولم يكن هناك من يستطيع أن ينزعها منهم ..

وفى ذلك الوقت أحس الضباط أن البلد بلدهم وأنهم أصحابها الوحيدون يفعلون بها وفيها ما يشاءون .. يعزون من ينافقهم .. ويذلون من يعارضهم ..

وكان أشهر ضحاياهم .. المثقفين !

● ●

على أن هناك تيارا قويا يرفض هذا الكلام ، ويؤكد : أن الثورة لم يكن أمامها مفر من أن تفعل ما فعلته بالسياسيين ، والمثقفين .. وأن هؤلاء السياسيين والمثقفين وخاصة الذين أحاطوا بها ، وبمجلس قيادتها فى هذه الفترة هم الذين دفعوها إلى إنهاء الحكم المدنى ، وإعلان الحكومة العسكرية لأول مرة فى تاريخ مصر ، ويتزعم هذا التيار أحمد حمروش[٦] ..

---

(٦) أحمد حمروش ـ المرجع السابق .

ويدلل حمروش على وجهة نظره بأكثر من دليل ..

«فالاخوان المسلمون وجدوا فرصتهم الفريدة لتحقيق أطماعهم فى القضاء على الوفد بدعوى القضاء على الحزبية والتحزب .. ووثقوا أن شجرة الانقلاب تنمو فى ساحتهم ..

«موقف على ماهر ورغبته فى الانفراد بالحكم على غير أسس دستورية وإهدار القيم التى كان يمكن أن تكون سندا للارادة الشعبية .. كما أن تشكيله للوزارة من عناصر ليس لها احترام وتقدير شعبى أضعفت من مركز الوزراء عموما أمام الجماهير وجعل كل الأمور متعلقة بشخصه ..

«كل هذه الاتجاهات التى أحاطت بمجلس القيادة منذ البداية خلقت شعورا بالاستهانة بالدستور .. كما أنها تجاوبت مع ما فى صدور الضباط عامة من الرغبة فى التغيير السريع الحاسم الذى يتناسب مع إيقاع الحياة العسكرية فى الجيش فسقطت واجهة الحكم المدنى .. وتولى اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة منصب رئيس الوزراء» .

ويضيف حمروش :

«ولم تكن حركة ٢٣ يوليو محصورة فى مطالب اقتصادية أو مهنية خاصة بالجيش .. بل كانت دائرتها أوسع من حدوده ، فامتدت لتشمل المجتمع بكل ما يدور فيه من أحداث وقضايا» ..

«ولعل هذا ما دفع الكاتب «أجارون كوهيمة» إلى القول عن حركة ٢٣ يوليو :

«فى حين أن الحكام التقليديين عاجزون عن الاستمرار فى السلطة ، والعمال لم ينضجوا بعد لتحقيق هذا الهدف لا توجد قوة غير العسكريين قادرة على ملء هذا الفراغ» .

«ويعقب روستو على ذلك باعطاء صورة أكثر تحديدا فيقول :

«ليس من الدقة القول بأن الجيش يملأ الفراغ . ومن الأفضل القول بأنه يفتح طريقا مسدودا بالقوة » .

«ويقول بيير أزوى ، بعد أن يوضح أن قوى كثيرة حاولت الاستيلاء على الحكم فى العراق وسوريا ومصر ولكنها فشلت فى حين نجح الجيش .. يقول (لا يعنى ذلك أنه لا توجد قوى أخرى غير الجيش . فهذه القوى توجد بالتأكيد ولكنها لا تملك القوة التى يملكها الجيش) .

لقد تمت الخطوة الأولى لاستيلاء الجيش على السلطة نتيجة ظروف متعددة :

أولا : تمت حركة ٢٣ يوليو فى توقيت مناسب سليم كان الشعب قد وصل فيه إلى ذروة النقمة على الملك ورجال الحاشية وحكومات الأقلية التى عطلت الدستور عمليا ، واستندت إلى إرهاب الأحكام العرفية .. ولذا جاء استقبال الجماهير للحركة معبرا عن التأييد الكامل ، مشجعا الضباط الأحرار على مواصلة السير فى الطريق .

ثانيا : أحزاب الأقلية كانت لافتات تضم فريقا من الاقطاعيين وكبار الرأسماليين بعيدا عن ساحة الشعب ، ولذا فانهم مع ظهور الحركة لم تعد أحزابا منظمة وإنما تحولت إلى شخصيات يسلك كل منها سبيلا خاصا يدافع به عن نفسه وعن مصالحه ولو على حساب الآخرين .. وهذه الانهيارات كشفت للضباط مدى التفسخ والتمزق الذى كانت تعانى منه هذه الأحزاب وسقطت بعض الأسماء الكبيرة بتصرفات صغيرة .

ثالثا : احتفظ الوفد بوحدته ولم يحدث له مثل ما حدث فى أحزاب الأقلية ، ومع ذلك ظل موقفه مترددا وغير واضح .. يؤيد الحرية فيشجعها على الاستمرار ، ويرقب الاعتداء على روح الدستور ولا يشن حملة شعبية حول ذلك .. ولعله كان حذرا لعدم قدرته على السير فى اتجاه مضاد

للتيار الشعبي المتدفق المؤيد للحركة والذى كان يضم بالتأكيد جماهير الوفد الممثلة فى القوى العاملة التى طال بها الحرمان .. ولذا لم تشعر الحركة بجدية المعارضة أو صلابة الموقف المسئول .

رابعا : كان نجاح حركة ٢٣ يوليو هو فرصة الإخوان المسلمين الفريدة للسيطرة على الحكم والسلطة فقادتها ليسوا غرباء عن تنظيمهم .. والاخوان يعتبرون أنهم شاركوا فى نجاح الحركة عندما كلفوا بعض أعضائهم المسلحين بحراسة دور العبادة وبعض المرافق العامة وأرسلوا فريقا منهم إلى طريق مصر ـ السويس واستنفروا قواتهم فى منطقة القنال صباح ٢٣ يوليو قبل يومين من الحركة .. وذلك قبل أن تظهر التناقضات بينهم وبين الجيش فى محاولة التنازع على مركز السلطة .

خامسا : وقفت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ـ أكثر القوى التقدمية تأثيرا ـ موقف التأييد لحركة ٢٣ يوليو وكان ذلك أمرا طبيعيا ، فالمنشورات كانت تطبع عندهم ومعظمها يكتب بأيدى الضباط المنضمين إليها والمعتقلون الشيوعيون أفرج عن معظمهم .

«كل هذه العوامل وغيرها ـ دفعت الضباط إلى أخذ الخطوة الأولى على طريق السلطة .. وهى دليل على أن القوى السياسية القائمة خارج الجيش لم تكن ضعيفة أو متهالكة .. ولكنها كانت مشتتة بين التأييد المطلق أو التحفظ فى المعارضة حتى لا تسير ضد التيار الشعبى .. وإن إرادة الجيش تبلورت فى الاستيلاء على السلطة يوما بعد يوم ، كلما ضعفت شخصيات وأحزاب المعارضة أمام الإجراءات التى اتخذت والدعاية المكتسبة التى صاحبت الحركة .

«ويمكن تلخيص ذلك فى القول بأن الجيش كان يملك القوة التى تستطيع أن تحسم له الأمر فى شق طريقه ، وأنه لم يواجه معارضة شعبية تجبره على الابتعاد عن هذا الطريق .. كما أن انطلاق الجيش للعمل خارج حدود طبيعته التى خلق

لها ، تشبه تماما أسطورة خروج المارد من (القمقم) وصعوبة عودته إليه » .

انتهى تحليل أحمد حمروش ..

وقد يكون هذا التحليل صحيحا وعلميا إلى حد ما ..

لكنه .. لا يأخذ فى اعتباره الفرق بين طبيعة المثقفين وطبيعة الضباط .. ولا يأخذ فى اعتباره الفرق بين من يملك القوة والسلطة وبين من لا يملك سوى الكلمة والرأى ..

كما أنه لا يأخذ فى اعتباره الرغبة الخاصة بأن يحكم الضباط ويمارسون السلطة والسيطرة ..

كذلك لا يعفي من أن تأخذ الثورة ذلك الموقف العنيف الذى أخذته من المثقفين .. والذى وصل إلى حد السجن والقتل .. فلم يكن الخلاف بين الثورة والمثقفين خلافا فى البرامج ولا فى الأهداف وإنما كان فى الأسلوب .. أوكما يقول العسكريون أنفسهم : لم يكن الخلاف فى الاستراتيجية وإنما فى التكتيك . على الأقل فى السنوات الأولى للثورة ..

● ●

وهذه التحفظات على تحليل أحمد حمروش . لم يأخذ بها أيضا محمد حسنين هيكل وهو يناقش الأزمة الأولى بين الثورة والمثقفين .. أزمة العودة إلى الثكنات . وترك الحكم لأربابه ..

وهو يبدأ المناقشة بسؤال هو :

ـ هل كانت المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته بداية الأزمات المتلاحقة التى صنعت للمثقفين فى النهاية أزمتهم الكبرى ؟[7]

ويرد على السؤال فيقول :

«فى الحقيقة أن الإجابة الوحيدة هنا هى النفي » .

---

(٧) هيكل ـ أزمة المثقفين ـ القاهرة ١٩٦١ .

ثم يضيف :

«لم تكن المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته هى بداية الأزمة ، فإن الأزمة كانت قائمة قبل أن يتحرك الجيش . بل لو لم تكن الأزمة لما كانت حركة الجيش ، فان مهمة الجيوش التقليدية أن تحافظ على الأمر الواقع وتصونه لا أن تثور عليه وتحاول تغييره .

«ولقد وقعت حركة الجيش اتجاها إلى الثورة ، فى الفراغ المخيف الذى أحدثته أزمة المثقفين فى مجال القيادة الحقيقية للنضال الشعبى .

«تلك حقيقة لا مجال لإنكارها فى رأيى .

«لقد أدت ظروف كثيرة إلى أن أصبح عدد كبير من المثقفين فى مصر ، فى واقع حالهم يكونون طبقة لها مصالحها المتميزة عن مصالح الجماهير ، ولها ارتباطاتها الوثيقة مع الطبقة الحاكمة ، ضمانا لهذه المصالح المتميزة عن الجماهير .

«كان الوصول إلى المراحل المتقدمة فى العلم ، فى الغالب الأعم ، حكرا للقادرين ، للذين واتتهم الفرصة بحكم المولد أو بحكم الصدفة .

- الذين واتتهم الفرصة بحكم المولد كان ولاؤهم لطبقتهم الممتازة .

- والذين واتتهم الفرصة بحكم الصدفة كان تطلعهم أيضا إلى هذه الطبقة الممتازة باعتبارها المالكة لمقدرات الأمور ، والقادرة على فتح الأبواب المغلقة .

«ولقد ساهم الاستعمار والحكم الملكى وكبار ملاك الأرض الذين كانوا يكونون قاعدة الأحزاب فى العهد السابق للثورة ، على زيادة الفجوة ما بين الجماهير وما بين غالبية المثقفين ، وذلك باغرائهم المستمر على التخلى عن قضايا النضال الشعبى والانصراف بكل حصيلتهم الفكرية إلى تدعيم الأمر الواقع وتثبيت قوائمه والانسياق فى تياره انسياقا إراديا أو غير إرادى !

«ولم يكن النضال الشعبى فى حقيقته هو تلك المعارك الباهته بين الأحزاب

على الحكم . ولا كان ذلك الصراع الظاهر أو الخفي بين بعض الأحزاب وبين القصر .

« ذلك كله كان من مظاهر النزاع على المكاسب المسلوبة من حرمان الجماهير ومن كبتها .

«وأما النضال الشعبي الحقيقي فقد كان يتخبط فى متاهات أخرى يحاول أن يجد فرصة للتعبير عن نفسه وعن مطالبه .

«وكانت الطبقة الحاكمة تشعر بالفوران الشعبي ولكنها كانت من الغباء ـ أو من التغابى ـ بحيث أدارت عيونها عن المسببات الأصلية للفوران واكتفت بأن تفتح له متنفسا فى مقاومة الاستعمار ، عله يستغنى بهذه المقاومة عن باقى مطالب الثورة الشاملة .

«ولقد استطاع الشعب بالتجربة وبالشواهد أن يفهم الموقف ويدرك معناه .

«وفى فترة الاندفاع الشعبى إلى قتال الاستعمار فى منطقة القناة قبل الثورة كانت الحكومة فى القاهرة تكتفي باصدار الأمر إلى رجال البوليس العزل فى محافظة الإسماعيلية بالصمود أمام مدافع الاحتلال ودباباته إلى آخر رجل وإلى آخر طلقة ، وكان الملك قمة الطبقة الحاكمة وقتها ورأسها يكتفي بأن يتبرع للفدائيين بثلاثة آلاف جنيه من حصيلة أرباح القمار التى كان يجرى وراءها فى أندية العاصمة .

«كلها كانت محاولات ـ متعمدة أو غير متعمدة ـ لاستنزاف طاقة النضال الشعبي ، حتى يتبدد حماسه وتفرغ همته ، ويسكن ويستسلم ..

وقبل أن نمضى مع هيكل فيما قاله .. لابد أن نتوقف قليلا عندما سبق أن قاله ..

فمن الظلم قبول هذا الكلام على علاته .. وعلى النحو الذى صاغه ..

فلا يمكن التسليم بأن كل الذين واتتهم فرصة التعليم بحكم الصدفة تنكروا لطبقاتهم ، وكان تطلعهم إلى الطبقة الممتازة ..

صحيح أن التسرب وارد .. وصحيح أن هذا حدث مع البعض بحكم الانسلاخ .. لكن صحيح أيضا أنه لم يحدث مع الكل .. بل طبقا لقوانين علم الاجتماع ولقوانين الطبقات لا يمكن أن يحدث هذا مع الكل .. وإذا كان هذا حدث مع الكل لما وجد تنظيم الضباط الأحرار أى معونة أو دعم أو عون من المثقفين المدنيين .. من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .. ومن الإخوان إلى الشيوعيين .. ففي الحقيقة أن ثوار يوليو تربوا فى أحضان المثقفين خارج الجيش . ولم يوح لهم بأفكارهم ولم تأت لهم هذه الأفكار فى المنام .

ولا يمكن التسليم بأن مقاومة الاستعمار كانت متنفسا يستغنى به عن مطالب الثورة الشاملة .. ولو كان هذا صحيحا . فان نضال الشعب المصرى الطويل . والذى مهد لثورة يوليو ، كان نكتة .. وكان خدعة .. وكان نوعا من تحكم الطبقة الحاكمة فى الشعب وقدرة فائقة منها على تدويره وتحويره وتغيير اتجاهه كيفما تشاء .. ولو كان هذا صحيحا . لاقتنع الشعب بها . وما كان فى حاجة إلى الثورة .. ولا إلى إسقاطها وتبديلها والتخلص منها .. ثم إن القضية الوطنية . فى ذلك الوقت . كانت أهم بكثير من القضية الاجتماعية .. لأن الاستعمار كان أساس كل بلاء .. وكان التخلص منه تخلصا من كل الشرور . وكان النجاح فى التعامل معه ، نجاحا يمهد لحسم القضية الاجتماعية .. بل إن أشهر الأحزاب ، مثل حزب الوفد ، ولد على القضية الوطنية . واستمد اسمه ومبادئه من التفاوض من أجل الجلاء .

وهذه الاعتراضات لا تقلل من قيمة الكلام الذى قاله محمد حسنين هيكل ، ولكنها ، تكمل الصورة ، وتكشف الوجه الآخر للعملة ، وتجعل التشخيص والتوصيف أكثر عدلا وإنصافا خاصة وأنه يبنى على هذه المقدمات نتائج أصعب وأشد قسوة ..

فهو عندما يتساءل بعد ذلك أين كان المثقفون . وأين كان دورهم الطليعى فى قيادة الجماهير؟

يقول :

«الواقع أنهم . فيما عدا ظواهر فردية . كانوا بعيدين عن المعركة :

– بعضهم بارتباطاته الطبقية كان يقف فى الصف المعادى لصالح الجماهير.

– والبعض الآخر . بحكم إيثار العافية على الأقل كان يقنع بالانزواء ويباشر رعايته لمصالحه الشخصية من غير تعرض غير مأمون العواقب لمجرى الحوادث .

ومرة أخرى أقول أن هذا الكلام قد يكون صحيحا إلى حد ما .. لكنه لا يمكن أن يكون صحيحا تماما .. وإلا بماذا نفسر وجود مئات من المثقفين والمناضلين فى السجون والمعتقلات على ذمة قضايا سياسية متنوعة عندما قامت الثورة .. وبماذا نفسر وجود البوليس السياسى النشيط فى تعقب كل من يحاول أو يطالب بالتغيير .. وبماذا نفسر حملة كالتى قام بها إحسان عبدالقدوس لفضح أسرار الأسلحة الفاسدة ومطالبته بمحاكمة العصابة التى تاجرت فيها . وكان على رأسها الملك ، وكاد أن يدفع حياته ـ كما قال لى ـ ثمنا لما كتبه وما نشره ؟!

ولست هنا للرد على مثل هذا الكلام . الذى لا أتفق معه تماما . ولا أرفضه تماما . ولكن هى ملاحظات عابرة بالمناسبة ، أحاول بها ، أو أتصور أننى أحاول ، أن أجعل الصورة أكثر واقعية .

فمن الظلم لثورة يوليو أن نحاول أن نثبت أن كل ما كان قبلها فراغا ..

ومن الظلم لها أن نحاول أن نقول أنها ثورة بلا جذور لا أسرة لها ، ولا أصول ..

ونعود من جديد للصورة التى رسمها محمد حسنين هيكل . فى الستينات .. فى عز مجد الثورة وسلطانها ونفوذها ..

يقول هيكل :

«لقد كان بروز القيادة الثورية من بين الطلائع الشابة التى تحركة فى صفوف الجيش واتصالها الحى بالجماهير ، ونجاحها فى التعبير عن مطالبها ، تذكيرا دائما ومستمرا لهذه الغالبية من الفئات المثقفة ـ بعجزها عن أداء دورها الطليعى .

«لقد كان يجب بحكم المنطق أن تكون القيادة الثورية لها .. للفئات المثقفة .

«ولكن يوم الثورة جاء ليجدها فى العزلة البعيدة .

«هكذا بدافعين .

– دافع المصلحة الطبقية المتميزة .

– ودافع هواجس الضمير .

«بدأ الهمس بالمطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته .

«وبهذا الهمس أثبتت هذه الفئات ، أنها لم تستطع التعمق الكافى لرؤية أبعاد الحوادث وحدودها ، ولم تتمكن من التفاعل مع التجربة والإحساس بطبيعتها ومتطلباتها .

فقد كان من العسير ـ وسط الفراغ السياسى المخيف ـ أن توجد جماعة قادرة على تحقيق الثورة ، من غير الاعتماد على تأييد الجيش .

ومعنى ذلك أن الجيش سوف يبقى من وراء الستار هو السلطة العليا فى البلاد وذلك وضع بالغ الخطورة .

وإذا حدث ما يخالف رأى الجيش ، فمعنى ذلك أن الوسيلة الوحيدة لفرض رأيه هى أن يتدخل بالقوة المسلحة ، ومعناه أن يحدث لنا هنا ما كان يحدث فى أمريكا اللاتينية من تكرار وقوع الانقلابات العسكرية .

وسوف يكون من الطبيعى لأى هيئة تستهدف الحكم أن تسعى إلى تفريق صفوف الجيش الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى احتمالات مخيفة للصدام .

وهذا هو الأمر الأول الخطير الذى كان يمكن أن يتعرض له العمل الثورى وقتها ..

«والخطر الثانى : أن يرفض الجيش همس العودة إلى الثكنات وأن يتولى مسئوليات الحكم كجيش .

«ومعنى ذلك أن الطريق مفتوح لاحتمال فاشستية عسكرية تجد نفسها فى النهاية بعيدة عن مطالب الثورة الشعبية وترى الجماهير نفسها مرغمة على تقبل الأوامر الصادرة إليها من أعلى .

وذلك نكسة خطيرة للنضال الشعبى .

«فإن الوضع الطبيعى لكل جيش أن يكون سلاحا فى يد السلطة الشعبية المدنية لا أن تكون السلطة الشعبية سلاحا فى يد الجيش .

ولا تعليق عندى على هذا الكلام ..

فأنا أترك التعليق لكل من عاش تجربة يوليو وهم ـ والحمد لله ـ بالملايين . .

وفى نهاية تعرضه لهذه الأزمة يتساءل محمد حسنين هيكل :

ـ وماذا فعلت غالبية المثقفين ؟!

ثم يرد على نفسه قائلا :

ـ قفزوا إلى السلبية مثل قواقع البحر حين تنكمش داخل أصدافها ..

هكذا فعل بعضهم .

والبعض الآخر اتجه بولائه السياسى إلى الوضع الجديد . باعتباره نظام حكم قائم . أما ولاؤه الفكرى فقد راح يتأرجح مع الحيرة والشك .

ومضى هؤلاء وهؤلاء ينتظرون الأيام لعل الأيام تجىء بجديد .

● ●

وجاءت الأيام بما لا يشتهى المثقفون ..

مزيد من الضغط عليهم ..

ومزيد من الإرهاب فى التعامل معهم ..

ومحاولات لا تنقطع لترويضهم . وطيهم تحت جناح الثورة .. ولأن الثورة

كانت بلا عقيدة ، أو فكرة ، أو نظرية ، فانها لم تجد مفرا من النفور من أصحاب العقائد ، والأفكار والنظريات ..

ولأن المنهج الذى سارت عليه الثورة ، كان المنهج «البرجماتى» ، وهو منهج يتعامل مع الأمر الواقع ، ومع الظروف وتتغير تصرفات صاحبه بتغير هذه الظروف ، فإنه لم يكن هناك أى استقرار ، فى تعامل الثورة مع فئة من فئات المثقفين .. ولم تكن هناك علاقة مودة دائمة ، ولا علاقة حرب دائمة ، بينها وبين تيار فكرى أو سياسى ، معين ..

تعاملت مع كل التيارات .. فى فترات مختلفة .. وحسب الظروف ..
وضربت كل التيارات .. فى فترات مختلفة .. وحسب الظروف ..
تعاملت مع الإخوان لضرب الشيوعيين .. فى الخمسينات ..
وتحالفت مع الشيوعيين على حساب الإخوان .. فى الستينات ..
ثم عادت لمغازلة الجماعات الدينية لتصفية اليسار .. فى السبعينات ..
وهكذا ..
من تيار إلى آخر ..
ومن جماعة إلى أخرى ..
وفى كثير من الأحيان .. كانت ضد كل التيارات .. وكل الجماعات ، فى نفس الوقت ..

وهذا كله أدى إلى ظهور ما يسمى بأزمة شكل الحكم ..
وهذه الأزمة ، كان محورها :
- ما هو شكل الحكم الذى اختارته الثورة ؟
وأهمية هذا السؤال ، فى تحديد قوى وجماعات المثقفين ، التى ارتبطت بالثورة ، فى مراحلها المختلفة .
فشكل الحكم يحدد نوعية المثقفين الذين يؤيدونه ، ونوعية المثقفين الذين يعارضونه ..

فإذا كانت البرامج واحدة ..

وإذا كانت التيارات السياسية المختلفة توافق عليها . بدرجة أو بأخرى ..

وإذا كانت الثورة تتحمس لها أيضا ..

فان الخلاف لابد أن يقع فى أسلوب التنفيذ . وفى شكله أيضا ..

باختصار ..

لا يكون الخلاف فى مضمون الحكم . وإنما فى شكله ..

ولا يجوز التقليل من أهمية شكل الحكم .. لأن شكل الحكم هو الوعاء الذى يحدد المضمون .. وهو الذى يحدد القوى التى تقبله ، والقوى التى ترفضه .. وهو الذى يحدد إيدلوجية أصحاب القرار فيه ..

وفى هذه القضية لابد أن نقرر أن الثورة لم تهتم بشكل الحكم .. بقدر اهتمامها بإنجازاته .. فلا كان هذا النظام رأسماليا ، ولا كان اشتراكيا .. ولا كان ليبراليا ، ولا راديكاليا .. ولا كان ديكتاتوريا ، ولا فاشيا ..

كان يتأرجح بين هذه الاتجاهات ..

وكان يحمل ملامح كل هذه التيارات ..

ولم يستقر .. ويهدأ .. أو حتى يقترب كاملا من واحد منها ..

فكان أن فقد الانتماء الحقيقى بينه وبين المثقفين جميعا ..

ولم ينتم إليه إلا المثقف الانتهازى ، القابل للتهاون ، والذى يجد أن مصلحته هى العقيدة الوحيدة التى يجب أن تسود ..

وهذا النوع من المثقفين ، وظيفته الوحيدة هى «تقديس الحاكم» ..

فالحاكم عنده إله إلى أن يسقط ..

والحاكم عنده فوق النقد إلى أن يرحل ..

وهو التاريخ والجغرافيا إلى أن يأتى غيره ..[٨]

---

(٨) د. جمال حمدان ـ شخصية مصر ـ الجزء الأول .

إن قضية شكل الحكم.. كانت أحد أسباب عزوف جماعات المثقفين غير الانتهازيين عن التعامل مع الثورة وكانت أحد أسباب سلبيتهم . وفرجتهم على كل ما يحدث ، دون تدخل يذكر . وخاصة أن التدخل الذى مارسوه فى فترات مختلفة ، أدى إلى دخولهم السجون والمعتقلات . وقتلهم أحيانا .

وهذه القضية أثارت انتباه توفيق الحكيم . وهو يناقش الثورة . بعد نهاية حكم عبدالناصر..

يقول الحكيم[9] :

إن الحكم قبل الثورة ولمدة ٣٠ سنة . كان يفتش عن قضية الشكل .. شكل الحكم .. وابتدأت مهاترات فى مسائل كلها مسائل شكلية وتركت البلد وتقدمها لنفسها فإن كل بنك قد أنشىء فبمجهود رجل خارج الحكم مثل طلعت حرب . وإذا كانت هناك نهضة أدبية وفكرية فقد قام بها الأفراد . أما الحكومات فكانت مهتمة بالشكل الدستورى . وظل هذا الشكل هو ما يشغل الأغلبية والأقلية .. حتى جاءت الثورة وإذا بها تأتى وتعمل العكس .. دخلت بمضمون وإنجازات بلاشكل . يعنى جاءت كرد فعل للماضى . لكن أين الشكل ؟ الشكل غير قائم . إنما هم جماعة جاءوا مخلصين وشبابا وطنيا .. وراحوا ينفذون المضامين . والشكل لا يهم ..

إذن الصورة متقابلة قبل الثورة وبعدها ..

الشكل مقابل المضمون .. الدستور مقابل الإنجازات .. الديمقراطية مقابل المكاسب .. الحرية مقابل الخبز .

وهذا التناقض هو ما كان المثقفون يأخذونه على ثوار يوليو ..

وكان هو ما يعانون منه ..

وكان هو ما يدفعهم للعزلة .. أو الهجرة .. أو الصدام أحيانا ..

---

(٩) توفيق الحكيم .. وثائق فى طريق عودة الوعى ـ دار الشروق .

وكان هو ما يجعلهم يشعرون بالأزمات والعقد النفسية من حكم الثورة .

وكان عندهم حق .. فالشكل والدستور والديمقراطية والحرية لا يمكن أن تكون ثمن الإنجازات والمكاسب ورغيف العيش .. ثم إن شكل الحكم قضيتهم .. والدستور حاميهم .. والديمقراطية والحرية أسلحتهم التى بدونها تنعدم قيمتهم .

إذن لم يكن هناك فراغ سياسى مخيف قبل الثورة .. ولم يواجه المثقفون الطليعة الثورية إلا لخلق صيغة أفضل تجمع بين الشكل والمضمون . وبين الدستور والإنجازات . وبين الخبز والحرية .

وقد أخذنا من يوليو الكثير .. لكننا دفعنا ثمن ما أخذناه .. حرية .

٥

المثقفون الذين أفسدوا الثورة !

« والله يعلم كم كانت فرحتى يوم نجح الانقلاب فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ولم يكن مبعث فرحتى عزل الملك فحسب ، وإنما كانت فرحتى منبعها ، إلى جوار عزل الملك ، إصرار القائمين بالحركة على المحافظة على الدستور . وأستطيع أن أقرر أن فرحتى لعزل الملك كانت كل أسبابها معتمدة ومستمدة من أن فى زواله تمكينا للحياة الدستورية واسترداد الشعب حقوقه . . لأن فاروق كان السد المنيع الذى يمنع هذا الشعب من ممارسة حقوقة الطبيعية »

أحمد أبو الفتح

لابد أن لا نوجه كل اللوم للثورة ..

فهناك أيضا نصيب كبير من اللوم يقع على المثقفين ..

فقد أعطى المثقفون للضباط ـ الثوار الفرصة لضربهم ، وأعطوهم السلاح الذى ذبحهم ..

باختصار ..

كان هناك فريق من المثقفين أفسد الثورة على كل المثقفين ..

وحدث ذلك ، للأسف ، بعد أيام قليلة جدا على نجاح الثورة ..

فبعد هذه الأيام القليلة جدا على نجاح الثورة ، وجد قادتها : الضباط الشبان أنفسهم وجها لوجه مع أزمات الحكم .. كانت أولى هذه الأزمات وأصعبها : كيف يتصرفون مع ولى العهد الأمير « أحمد فؤاد » بعد أن تنازل والده الملك فاروق عن العرش ، وغادر البلاد نهائيا إلى غير رجعة ..

كانت هذه الأزمة .. أزمة دستورية .. يعنى أزمة على مستوى فى بلد كان يعتبر الدستور هو الشيء الوحيد الذى حصل عليه بعد تاريخ طويل من الكفاح والنضال والثورات والانتفاضات ..

ولم يعرف الثوار ـ الضباط ماذا يفعلون ، ولا كيف يتصرفون وخاصة أن خبرتهم فى القانون وفى الحكم وفى معالجة أزمات ومطبات السلطة ، كانت ضعيفة .. بل وتكاد أن تكون معدومة .. وكان من الممكن أن يظلوا غير قادرين على التصرف .. لولا أن تدخل المثقفون لإنقاذهم ..

وكان هذا التدخل أول بيت فى قصيدة الكفر ..

فماذا حدث بالضبط ؟

●●

بعد أن تنازل الملك عن العرش لولى عهده الأمير أحمد فؤاد ، برزت مشكلة الوصاية على العرش وتعيين مجلس لهذه الوصاية ، فالمادة ٥١ من الدستور تنص على : أن لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا أمام مجلس النواب والشيوخ مجتمعين اليمين التى يؤديها الملك أمامها قبل أن يباشر سلطته الدستورية . وللملك حسب أحكام الأمر الملكى رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٢ أن يختار هؤلاء الأوصياء على أن يقرر المجلس اختيارهم .. ولم تكن هذه النصوص تصلح للتنفيذ فى هذه الحالة ..

فالملك لم يختر الأوصياء على عرش ابنه الذى تنازل عن العرش .. والبرلمان معطل منذ حريق القاهرة ، وبعد إعلان الأحكام العرفية .. ولا يجوز للأوصياء حلف اليمين الدستورية إلا أمامه .. وحسب نص المادة ٥٥ من الدستور .. على مجلس الوزراء أن يتولى ـ بصفة مؤقتة ـ سلطات الملك الدستورية حتى يؤدى أوصياء العرش اليمين القانونية ..

وكانت عبارة « بصفة مؤقتة » تعنى مهلة لا تزيد عن ثمانية أيام ، كما يقول محمد نجيب تنتهى بعدها المهلة التى حددها الدستور لاختيار مجلس وصاية شرعى ، يحلف اليمين أمام برلمان لا وجود له .. وللخروج من هذا المطب الدستورى اقترح عدد من رجال القانون الوفديين على رئيس الوزراء على ماهر أن يدعو البرلمان الوفدى المنحل للانعقاد طبقا للدستور ، وأرسلوا صورة من اقتراحهم لمحمد نجيب . ولكن محمد نجيب لم يتدخل ، كما قال فى « كلمتى للتاريخ » رغم دراسته القانونية .. وترك الأمر كله لمجلس الدولة ..

وفى مجلس الدولة ، رفض بعض أعضائه ، وخاصة غير المؤيدين للوفد مثل سليمان حافظ الذى كان من أنصار الحزب الوطنى ، اقتراح عودة البرلمان الوفدى

المنحل .. وأفتى البعض الآخر بعدم جواز الالتزام بهذه النصوص الدستورية التى تناقش وضع الملك عندما يموت أو يتنازل برغبته عن العرش ولا تناقش الحالة الراهنة ، حالة ملك أجبر على التنازل عن العرش .. بل ووصل البعض إلى حد اعتبار الدستور كله لا وجود له ، بعد الثورة ، وقال هؤلاء إن الدستور كله قد انهار برمته بعد نجاح الثورة .. وكان من ضمن هؤلاء الدكتور سيد صبرى ، أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، والذى عبر عن ذلك علناً فى عدة مقالات نشرها فى جريدة «الأهرام» بعنوان «الفقه الثورى» .

وكانت هذه المقالات تؤكد على أن الدستور لم يعد له أى وجود ، بعد نجاح الثورة ، وأنه أصبح مجرد كتاب تاريخى ، تذكارى ، لا قيمة له ، وعلى ذلك فان من الممكن عدم الالتزام به ، ونحن نتعرض لمشكلة الوصاية على العرش .

وعما كتبه د. سيد صبرى ، يقول د. وحيد رأفت[1] :

«إن الدكتور سيد صبرى فى مقاله الأول المنشور فى ٣١ يوليو ، دافع عن النظرية الدستورية القائلة بسقوط الدساتير القائمة وزوالها من الوجود نتيجة للثورات والانقلابات وكيف أنه بتمام نجاح «الثورة» يسقط الدستور القائم فورا ، واستشهد فى ذلك بعدة أمثلة من تجارب الدول الأخرى ، وانتهى إلى القول بأن ما حدث هو ثورة وأن دستور ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ الملكى سقط تلقائيا بنجاح الثورة فى يومى ٢٣ و ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ بالذات ، وحسب قادة الثورة بعد أن استولوا على الحكم وأطاحوا بالملك أن يعلنوا على الملأ سقوط دستور سنة ١٩٢٣ إثباتا لواقع الحال ودون ما حاجة لأية إجراءات أخرى » .

وبجانب نظرية انهيار الدستور التى أراد بها د. سيد صبرى مغازلة العهد الجديد ، وتسهيل مهمته ، وحل مشاكله ، كان هناك فريق يقف على السلالم ، بين أنصار سيد صبرى ، وأنصار الإبقاء الكامل على الدستور..

---

(١) د. وحيد رأفت ـ فصول من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ الناشر دار الشروق .

كان هذا الفريق يقول :

ـ إن ما انهار فى الدستور ، هو فقط بعض نصوصه التى لم تعد تتماشى مع أهداف هذه الثورة ..

وكان هذا الفريق ، أكثر خبثا ودهاء ، لأنه ترك تحديد النصوص «التى لم تعد تتماشى مع أهداف الثورة» للثورة نفسها ..

أى أنه دعا إلى هدم الدستور ، دون أن يمسك الفأس بين يديه ..

وكان من أنصار هذا الفريق الدكتور حسن بغدادى عميد كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية فى ذلك الوقت الذى أعلن الانهيار الجزئى للدستور ، وتحايل على نصوص الدستور الكلى ، فيما يخص حالة الوصاية على العرش .. فاقترح إنشاء وصاية مؤقتة على العرش .. وقدم اقتراحه لقسم الرأى بمجلس الدولة .. وفى أول اغسطس ١٩٥٢ انتهت هذه الأزمة بفتوى مبتكرة من قسم الرأى بمجلس الدولة تقضى بعدم جواز دعوة مجلس النواب المنحل فى حالة نزول الملك عن العرش .. وبضرورة إجراء إنتخابات جديدة .. وطالما أن الانتخابات ستأخذ وقتا غير قصير فإن الحل يمكن أن يكون فى إيجاد نظام مؤقت للوصاية .. وهذا يستدعى إضافة الأمر الملكى رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٢ تنص على أنه فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال وصاية الملك إلى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب منحلا أن يؤلف هيئة للعرش من ثلاثة أوصياء تتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة . ومعنى ذلك أن هيئة الوصاية لم تعد دائمة وأصبحت مؤقتة .. وأنها تحلف اليمين أمام السلطة التنفيذية ومجلس الوزراء لا أمام السلطة التشريعية (البرلمان) ..

ومعنى ذلك أن الهيئة التى تحل محل الملك وتمارس اختصاصاته الدستورية لم تكن هيئة شرعية ولا دستورية .. إذ كيف تحلف هذه الهيئة اليمين القانونية أمام وزارة هى التى تشكلها وهى التى تقيل رئيسها .. وكيف تجرؤ هذه الهيئة ـ بوضعها الحالى ـ أن تصدر التكليفات المتنوعة ، كعودة الحياة النيابية مثلا ، لجهات أخرى هى التى شكلتها ؟ ! ..

المهم أن الفكرة نفذت فعلا ، ووافق عليها مجلس الدولة بالإجماع . ما عدا واحد فقط هو الدكتور وحيد رأفت .. وتشكل مجلس الوصاية المؤقت من الأمير محمد عبدالمنعم رئيسا وعضوية بهى الدين بركات باشا ، والقائمقام رشاد مهنا الذى عين وزيرا للمواصلات لمدة يوم واحد حتى يكون تعيينه فى مجلس الوصاية دستوريا .

وبانتهاء هذه المشكلة الدستورية سجل كبار رجال القانون فى مصر . أول سابقة من نوعها وهى ضرب الدستور ، والتحايل عليه ، وإحداث الفوضى والارتباك بين السلطات .

وكانت هذه الضربة شديدة القوة من بعض المثقفين ، الذين كانوا على قمة الجماعات الثقافية فى مصر ، فى وقت كان فيه رجال القانون هم أشهر العناصر التى تتولى مهام الوزراء ورؤساء الوزراء ..

●●

على أن ذلك لا يعنى بالطبع استسلام كل رجال الفقه الدستورى فى مصر ، لهذا التخريب ..

وكان من بين المعارضين الدكتور وحيد رأفت ..

عارض نظرية «الانهيار الكلى» للدستور التى قالها د. سيد صبرى ..

وعارض نظرية «الانهيار الجزئى» التى قالها د. حسن بغدادى ..

ونشر عدة مقالات فى جريدة «الأهرام» يرد عليهما ..

وجاء فى المقال الأول الذى نشر فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٢ :

من العسير أن ينعقد الإجماع على وصف ما تم خلال الأيام الأربعة الأولى من حركة الجيش ، رغم أهميته الكبرى ، بأنه ثورة عصفت بالدستور القائم فأهدرته فى نظر الكافة أو حتى فى نظر القائمين بالحركة وخاصة إذا ما راعينا كذلك أن إرغام الملك السابق فاروق على التخلى عن العرش لن يؤدى بل ولم يكن ملحوظا فيه إستبدال الجمهورية بالملكية أو إسقاط حق الأسرة المالكة

الحالية فى توارث العرش لإحلال غيرها فى مكانها كما كان الشأن فى الثورات والانقلابات المختلفة التى أشار إليها الدكتور سيد صبرى فى مقاله السابق والمنشور بجريدة الأهرام فى أواخر يوليو ١٩٥٢ . ويؤكد هذا الرأى ما أعلنته القيادة العامة لحركة الجيش فى بياناتها المتتالية فى الأيام الأربعة المومأ إليها عن وجوب احترام الدستور نصا وروحا ونزول الجميع على أحكامه مما لا ينصرف بداهة إلا إلى الدستور القائم وهو دستور سنة ١٩٢٣ ، وليس إلى أى دستور آخر مجهل ! فاذا ما تقرر هذا وضح أن دستور سنة ١٩٢٣ لم يسقط بمجرد سقوط وزارة نجيب الهلالى . فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ونزول الملك السابق عن العرش فى ٢٦ يوليو الماضى .. لهذا عندما نوقش موضوع الوصاية على العرش فى أواخر شهر يوليو سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم خلال الأسبوع الأول من الحركة ، كان الرأى السائد لدى الفقهاء الرسميين وغيرهم أن الدستور مازال قائما رغم استبدال ملك بملك ورغم عنصر القهر الذى لازم ذلك التغيير للشخص الجالس على العرش . يعزز ذلك ما جرى فى بلجيكا مثلا منذ أقل من العام حيث أرغم الشعب البلجيكى بقيادة بعض الزعماء السياسيين الملك ليوبولد الثالث على التخلى نهائيا عن العرش لنجله وولى عهده الأمير «بدوان» دون أن ينبنى على التنازل القسرى القول بانهيار الدستور البلجيكى القائم والذى ما زال نافذا حتى اليوم فى جميع أحكامه ونصوصه . ووجه الشبه واضح فيما جرى عندنا وعندهم » .

وبجانب الدكتور وحيد رأفت ، وقف العديد من المثقفين الذين رحبوا بالثورة ، وفى نفس الوقت كانوا ضد من يعتدى على الدستور أو ضد من يحاول الاستهانة به ، أو تحويله إلى ثوب فضفاض يصلح لكل المقاسات ، ولكل الأجسام ، ولكل الحالات .

فى أغسطس ١٩٥٢ كتب إبراهيم طلعت المحامى فى جريدة «المصرى» سلسلة مقالات بعنوان «فلسفة الانقلاب» ، جاء فى إحداها بعدد ٢٠ أغسطس :

«لاغموض أن حركة الجيش التى قام بها الضباط الأحرار الواعون والتى

أبرزها رجال الجيش جميعا لم تكن حركة دكتاتورية جاءت بقوة السلاح لكي تفرض حكما عسكريا على البلاد . وإنما هي تفاعل ثورة الشعب مع ثورة الجيش ضد الفساد والانحلال . ولكي تعيد إلى الدستور احترامه وإلى الشعب كرامته حتى يحكم الشعب نفسه بارادته لا بإرادة بطانة الملك وحتى يعود الجيش إلى ثكناته وإلى ميادينه الطبيعية يستكمل عدته ويزيد عتاده حتى يصبح جيشا قويا محترما يستطيع أن يرهب العدوان وأن يحمى استقلال البلاد »[٢] .

وفى سبتمبر سنة ١٩٥٢ كتب أحمد أبو الفتح سلسلة مقالات بنفس المعنى فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعنوان « إلى أين » جاء فى إحداها بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٥٢ :

- « والله يعلم كم كانت فرحتى يوم نجح الانقلاب (حركة ٢٣ يوليو) ولم يكن مبعث فرحتى عزل الملك فحسب . وإنما كانت فرحتى منبعها .. إلى جوار عزل الملك .. إصرار القائمين بالحركة على المحافظة على الدستور . وأستطيع أن أقرر أن فرحتى لعزل الملك كانت كل أسبابها معتمدة ومستمدة من أن فى زواله تمكينا للحياة الدستورية واسترداد الشعب حقوقه .. لأن فاروق كان السد المنيع الذى يمنع هذا الشعب من ممارسة حقوقه الطبيعية »[٣] .

وحذر هذا الكاتب من أولئك المنافقين الذين يحاولون التبشير بما يسمونه الدكتاتورية العادلة . وإغراء الجيش على أن يحكم حكما عسكريا ويضرب بالدستور والحياة النيابية عرض الحائط ويزينون له مزايا الحكم العسكري المطلق ، ومن بعض الصحف المأجورة التى تضرب على هذا الوتر الحساس بعد أن ساهمت بتثبيت دعائم الفساد فى الماضى » .

(من هؤلاء الكتاب محمد التابعى الذى كان يناضل من أجل القضاء على الملك وعلى الأحزاب معا) .

● ●

---

(٢) د. وحيد رأفت - المرجع السابق .

(٣) د. وحيد رأفت - المرجع السابق .

والشيء المثير للدهشة ، أنه فى الوقت الذى انقسم فيه المثقفون حول الدستور إلى هذا الحد .

كان الضباط الأحرار يمثلهم محمد نجيب مع الدستور .. فقد أدلى محمد نجيب فى ذلك الوقت بحديث لمراسلى الصحف الأجنبية أكد فيه أن الجيش لن يسمح لأحد بأن يعتدى على الدستور . وأن كل من يحاول ذلك سوف يقول له الجيش «قف من أنت» !

وهذا الموقف ـ حتى ذلك التاريخ يحسب للثورة .. ويحسب على المثقفين .. فيوم واجهت الثورة أعباء السلطة ومتاعب الحكم ووجد قادتها أنفسهم عاجزين أمام ذلك . وغير قادرين على حمل هذه الأعباء والمتاعب بمفردهم . لجأوا إلى المثقفين .. وعندما وجد المثقفون أن السلطة الجديدة فى حاجة إليهم وإلى آرائهم . وإلى فتواهم إنقسموا فيما لا يجوز فيه الانقسام حول الدستور مثلا .. ولم يتورع بعضهم عن مزج أهدافه الخاصة بالمصلحة العامة .. وراح هؤلاء يفرشون الرمال للضباط .. ويكيفون القانون والأوضاع حتى ترضى السلطة الجديدة عنهم .. وتقربهم إليها ..

كما أن الطريق للسلطة الجديدة كان مفروشا بالرغبات الثأرية القديمة لتصفية حسابات كان قد إنتهى زمانها . فعندما قدم الدكتور حسن بغدادى فكرة الوصاية المؤقتة تلقفها سليمان حافظ . وأيدها الدكتور عبدالرزاق السنهورى . رئيس مجلس الدولة . وذلك لأنهما كانا ضد الوفد . وضد عودة برلمانه المنحل .

وأكد ذلك ما جاء فى مذكرات سليمان حافظ حيث قال بالحرف الواحد عن هذه الواقعة : ـ إن الوفد ـ بعد هذه الحركة .. باء بالخيبة وبؤت مع السنهورى بالفوز بما كنا نبغيه من على ماهر .

فقد كان السنهورى . وسليمان حافظ من أنصار الحزب الوطنى . القديم . الذى أسسه مصطفى كامل . وكان هذا الحزب على خلاف حاد مع حزب الوفد ..

فالحزب الوطنى كان أصلا يرى ضرورة التخلص من الإنجليز . لكن مع بقاء مصر تابعة للسلطان التركي فى استانبول كما أنه فى نفس الوقت كان يتعامل بتحفظ مع الأفكار العلمانية القادمة من أوروبا . ويرى أن الخلافة الإسلامية هى الحل البديل . أو الحل الطبيعى ..

أما حزب الوفد فكان مع الإستقلال . ومع العلمانية .. ضد التحرر من النفوذ البريطانى ، ومن النفوذ التركى ..

لهذا كان العداء شديدا بين الحزبين ..

ولهذا كانت فرصة رجال الحزب الوطنى ، كبيرة لضرب حزب الوفد . عندما قربهم إليهم رجال الثورة .. فقد عمدوا إلى عدم قبول انعقاد برلمان الوفد المنحل ، حتى لا يعود الوفد ، حتى ولو كان الثمن ضرب الدستور ، والاستهانة به .

وفعلوا ما هو أكثر من ذلك ..

وكان أن فهم الثوار الشبان أنه يمكن ضرب التيارات السياسية . والثقافية المتصارعة بعضها بالبعض .. وكان أن فهموا ـ بعد أول تعامل بينهم وبين المثقفين ـ أصول اللعبة .. فهموا أن الانقسام جزء من طبيعة المثقفين .. وفهموا أنه يمكنهم الاستفادة من هذا الانقسام .. وفهموا أنه يمكن أن يجدوا من بين المثقفين من هم مستعدون لتنفيذ رغباتهم ، مهما كانت هذه الرغبات ، وتحويل هذه الرغبات إلى أمر واقع مبرر ومكيف بصورة يمكن تقديمها للجماهير .. ثم فهم الثوار الشبان أصول اللعبة أكثر ، وأزاحوا من طريقهم أولئك المثقفين الذين يعارضونهم ولا يقبلون تنفيذ رغباتهم .. وقربوا إليهم النوع الآخر المستعد أن يفعل كل ما يريدون .. وهنا لم يكن التعاون بين الثوار وبين النوع الأخير تعاونا بمعنى الكلمة ، وإنما كان فى الحقيقة «استخداما» بكل ما تعنيه الكلمة .. ثم فهم الثوار الشبان اللعبة أكثر وأكثر ، وراحوا يلقون بكل من يقبل أن يستخدموه ، إلى زاوية الإهمال والنسيان بعد أن يستنفدوا ويستهلكوا كل ما عنده .. فالدكتور

سيد صبرى الذى كيَّف لهم موضوع الوصاية المؤقتة على العرش ، فصل من الجامعة ١٩٥٢ . وقيل فى أسباب فصله أنه نشر أنباء غير صحيحة عن مجلس قيادة الثورة .

والدكتور السنهورى الذى سعى إلى فرض هذا الموضوع . وغيره ، اعتدى عليه بالضرب فى مجلس الدولة إبان أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ . بواسطة رجال «صلاح سالم» . الذين هتفوا ضده :

«يسقط الخائن» ..

«يسقط الجاهل» ..

وكان هذا «الخائن» . و«الجاهل» مرشحا فى يوم من الأيام . لأن يكون رئيس الوزراء . بعد إقالة على ماهر ..

ولم يكن مصير سليمان حافظ بأفضل منهما . رغم كل ما فعله من أجل أن يحكم الضباط . ويقبضوا على السلطة بكل قوتهم .. ولأن ما بنى على باطل فهو باطل .. استهان الثوار الشبان بكل ما لعبه المثقفون من تلك العينة .. وأطاحوا بكل ما قدموه لهم .. فإذا كان الدستور قابلا للتلاعب فهو قابل أيضا للسقوط .. وإذا كان القانون يمكن الاستغناء عنه مؤقتا ، فانه يمكن الاستغناء عنه دائما .. وإذا كان من الممكن إصدار القرارات دون سند شرعى ولكن فى شكل مقبول فإن من الممكن إصدارها دون سند شرعى ودون شكل مقبول أيضا ..

وهذا ما حدث فعلا ..

● ●

فعندما لم يعجب ضباط القيادة تصرفات الوصى رشاد مهنا ، أقالوه بقرار منهم ، دون إحم أو دستور .. وكان هذا طبيعيا فمن يأتى بلا دستور يسنده .. يذهب بلا دستور يسنده .. حدث ذلك فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ حيث نشرت صحف القاهرة الصباحية بالخط العريض نبأ : «إقالة القائمقام رشاد مهنا» .

وفى نفس اليوم نشرت جريدة المصرى القصة كاملة .

وهى قصة تدلل على مدى الجرم الذى اقترفه أولئك المثقفون فى حق الشرعية ، وتدلل على مدى استهانه ضباط الثورة بكل شيء ، ودون مجهود ، أو تفكير ، أو تعب ، وتدلل على أنهم فهموا أصول لعبة الحكم وأنهم بعد أن مارسوها على الآخرين ، قرروا أن يجربوها فى أنفسهم أيضا ..

قالت جريدة «المصرى» ، وهى تروى قصة إقالة رشاد مهنا :

اتصل رشاد مهنا هاتفيا بالرئيس محمد نجيب وكان رئيسا للوزراء أيضا وقال له :

إننى أريدك أن تأتى إلى مكتبى فى القصر ومعك السيد سليمان حافظ نائبك لمقابلتى . وتوجه الرئيس نجيب فعلا إلى القصر ومعه سليمان حافظ واجتمع رشاد مهنا معه ساعة من الزمان . كان الوصى ثائرا جدا ويتحدث إليهما فى عنف شديد ويضرب مكتبه بقبضة يده ويقول :

ـ إننى أحب أن تعرف أن رشاد مهنا ليس بصمجيا إننى لا أقبل هنا أن أجلس أوقع المراسيم التى ترسلونها آليا فحسب .. إننى ألاحظ أن الوزارة تتخذ خطوات كثيرة لا أعرف شيئا عنها ولا يعرض على من أمرها أية تفصيلات !

ولاحظ الرئيس نجيب أن القائمقام رشاد مهنا كان ثائرا فآثر ألا يناقشه وقال له :

«أنا أفضل أن أترك الأمر لبضعة أيام حتى تستعيد هدوءك ، لتكون المناقشة مجدية .

لكن ..

رشاد مهنا زاد انفعالا وقال فى ثورة شديدة :

ـ اعلموا أننى لن أكون بصمجيا !

وخرج محمد نجيب من قصر عابدين إلى مجلس قيادة الثورة .. وقرر المجلس إقالة رشاد مهنا .. وقرر جمال عبدالناصر تحديد إقامته فى بيته .. وبرر مجلس الثورة ما حدث لرشاد مهنا ـ كما قال محمد نجيب فى مذكراته ـ بأنه كان يتجاوز

حدود سلطته الدستورية بالاتصال بالوزراء ورجال الصحافة والضباط ومناقشة الأمور معهم والاعتراض عليها .

ولم يكن التبرير قويا ..[٤]

في الحقيقة .. حاول رشاد مهنا أن يمارس سلطته كوصي على العرش .. وأن يحدد سلطته ، طبقا للدستور .. لكنه نسي أن الدستور كان قد أصبح خرقة بالية .. ونسي أن الضباط وصلوا إلى حالة من القوة جعلتهم لا يقبلون المناقشة .. حتى مع زملائهم ..

وفى مذكرات محمد نجيب أيضا ما يؤكد أن سليمان حافظ كان جاهزا بتفسيراته القانونية لإقالة رشاد مهنا .. فعندما اقترح نجيب على مجلس الوزراء الاكتفاء بوصي واحد هو الأمير عبدالمنعم .. «وافق سليمان حافظ من الناحية القانونية إذ لم يجد ما يمنع من تعديل الأمر الملكى رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٢ والذى يقضي بأن يكون مجلس الوصاية مشكلا من ثلاثة أعضاء » .. وفى جلسة واحدة يضيف محمد نجيب : أخذنا الموافقة على إعفاء رشاد مهنا وتعديل الأمر الملكى ليصبح الأمير عبدالمنعم هو الوصى على العرش .. وهكذا .. كان سليمان حافظ جاهزا ـ بالقانون ـ لتنفيذ رغبة الثورة فى تعيين رشاد مهنا وصيا على العرش .. وكان سليمان حافظ جاهزا بالقانون أيضا لإقالة رشاد مهنا ، تنفيذا لرغبة الثورة كذلك . ولم تكن هذه هى جريمة سليمان حافظ ـ واحد من المثقفين فى ذلك الوقت ـ الوحيدة .. وإنما كانت جريمته البسيطة أو الصغيرة .. أما جريمته الكبرى فكانت إلغاء الدستور ..

● ●

ويحكى محمد نجيب هذه القصة فى كتابه «كلمتى للتاريخ » فيقول :

«كانت الحجة التى استند إليها سليمان حافظ لتبرير إلغاء دستور ١٩٢٣ هى أن فساد الحكم السابق وعفونته استدعيا عمليات تطهير واسعة قامت بها عشرات

---

(٤) اقرأ محمد نجيب ـ كلمتى للتاريخ . ولمزيد من التفاصيل فى قصة رشاد مهنا اقرأ كتابنا ـ نهاية ثورة ٢٣ يوليو .

من لجان مشكلة بمقتضى قوانين خاصة من نوعين .. أولها إدارى ذو صبغة قضائية على رأسها قاض وفى عضويتها أحد رجال النيابة العامة لفحص حالات موظفي الدولة وفصل من يستحق الفصل منهم .. أما الثانية فكانت لجانا قضائية برأسها مستشار وعضوية اثنين من كبار رجال القضاء للتحقيق فى الأعمال الحكومية وإحالة المسئولين عنها إلى المحاكم الجنائية أو الادارية حسب الأحوال .

«وقال لنا سليمان حافظ إن اللجان الأولى تمضى بسهولة فى عملها أما اللجان الثانية فكانت تصطدم بأن كثيرا من الوزراء السابقين تقع عليهم المسئولية الجنائية أو السياسية .. وهؤلاء لا يمكن الوصول إليهم لأن الدستور يحميهم من القضاء العادى ويجعل لهم محاكم خاصة لا ترفع أمامها الدعوى إلا بقرار من مجلس النواب . ولم يجد سليمان حافظ حلا إلا فى إلغاء الدستور كله ..

«والحقيقة أن مجلس القيادة قد قاوم هذا الاتجاه الذى لاحظت أنه يغذى بمقالات فى الصحف لإظهار عيوب دستور ١٩٢٣ .. وتذكرت تظاهرات الطلبة والشباب ضد إسماعيل صدقى باشا والتى كانت تطالب بإلغاء دستور ١٩٣٠ وعودة دستور ١٩٢٣ وانقضاضنا عليه الآن يتعارض مع الاتجاه الشعبى العام .

«ولكن سليمان حافظ كان شديد التمسك برأيه .. شديد الإلحاح على المجلس للاقتناع به حتى يضع الوزراء السابقين تحت سلطة القانون ، ويبدو أنه كان يلتقي مع بعض أعضاء مجلس القيادة فى اجتماعات خاصة ليقنعهم برأيه .. وما لبثت مقاومة المجلس أن ضعفت واقتنعت الأغلبية بضرورة إلغاء دستور ١٩٢٣ » وفى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة من صباح الأربعاء العاشر من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أذاع الرئيس محمد نجيب بيانا على الشعب أعلن فيه سقوط دستور سنة ١٩٢٣ (٥)

وواضح من رواية الرئيس نجيب أن حجة سليمان حافظ لإسقاط الدستور كانت محاكمة الوزراء ، وواضح أيضا من الرواية أن مجلس الثورة اقتنع بصعوبة

---

(٥) الروايات والأحداث المنسوبة للرئيس نجيب مصدرها كتابه : كلمتى للتاريخ .

بهذه الخطوة .. ولا تحتاج هذه الرواية لتعليق إضافى منا على ما فعله جزء من المثقفين فى دفع الثورة إلى طريق الديكتاتورية التى مشت فيه بعد ذلك ، فبعد إلغاء دستور ١٩٢٣ شكلت لجنة باسم «لجنة الخمسين» رأسها على ماهر لوضع دستور جديد .. ورغم مطالبة الجناح الآخر من المثقفين باستعجال اللجنة لتنهى عملها ـ كما فعل أحمد أبو الفتح عندما كتب مقالا فى «المصرى» بعنوان : «الدستور يا رئيس اللجنة» .. إلا أن الوقت كان قد فات ، وأصبحت كلمة الدستور كما يقول محمد نجيب ـ قد أصبحت لبعض أعضاء المجلس شكة الدبوس التى تثير غضبهم وثورتهم وتصور الأمور لهم كأنها نهاية لحكمهم ..

وهذا أيضا وضع طبيعى ..

فقد كان الثوار الشبان يخشون التخلص من الدستور .. وعندما تم لهم ذلك بلا مقاومة تذكر وبتشجيع من بعض المثقفين .. أحسوا أن الدستور سيقضى على نفوذهم لو عاد .. وأحسوا أنهم آمنون أكثر من غير دستور .. لقد فتح أولئك المثقفون الباب على مصراعيه لحكم الضباط والديكتاتورية .. وليس على أحد بعد ذلك أن يحاسبهم على ما فعلوه .. بل ان أولئك المثقفين لم يكتفوا بفتح الباب أمام حكم الضباط بل دفعوهم إلى ذلك دفعا .. فعندما ظهرت الحساسية والازدواجية بين مجلس الوزراء ، ومجلس قيادة الثورة ، كان هؤلاء المثقفون ـ الذين يمثلهم سليمان حافظ ـ يميلون ناحية مجلس الثورة .. حتى أنه أعلن فى أحد الاجتماعات المشتركة «باسم الوزراء المدنيين استقالتهم من الوزارة حتى يتهيأ لمجلس الثورة أن يختار الوزارة التى يريدها» .. ويضيف محمد نجيب الذى ننقل من مذكراته هذه الواقعة إنه لاحظ فى حديث سليمان حافظ تلميحا بأنه أولى بالعسكريين وحدهم أن يتحملوا مسئوليات الحكم وعليهم أن يشكلوا منهم وزارة عسكرية صرفة أو على الأقل وزارة مختلطة .

وكان أن استقالت الوزارة التى كان يرأسها محمد نجيب وخرج منها كل الوزراء المدنيين ، ودخلها جمال عبدالناصر نائبا لرئيس الوزراء وصلاح سالم وزيرا للارشاد وعبداللطيف البغدادى وزيرا للحربية .. وسبق ذلك مباشرة

إعلان الجمهورية .. وتولى محمد نجيب ـ وكان برتبة «لواء» منصب اول رئيس جمهورية فى تاريخ مصر.. وفى نفس اليوم رقى عبدالحكيم عامر من رتبة (صاغ) إلى رتبة (لواء) .. وأصبح القائد العام للقوات المسلحة .. وبدأت مرحلة جديدة، يحمل فيها الضباط مسئولية الحكم فى مواقع وزارية. لم يرحب الرأى العام ـ كما قال محمد نجيب .. بهذه الخطوة إذ تبددت أحلامه فى مشاركة شعبية ديمقراطية .. وتعثرت خطوات لجنة الدستور.. وكان رد فعل الضباط طبيعيا إزاء غضب الرأى العام .. اعتقال عدد من الزعماء السياسيين.. تكوين محكمة الثورة ثم محكمة الغدر .. وأصبحت الثورة خصما وحكما فى وقت واحد .. وازداد عناد قادتها وازدادوا إصرارا على توسيع نطاق سيطرتهم على الوزارة، فضموا إليها جمال سالم وزيرا للمواصلات وزكريا محيى الدين وزيرا للداخلية وكمال الدين حسين وزيرا للشئون الاجتماعية .. وكما كان سليمان حافظ وغيره وراء فبركة القوانين الخاصة بالوصاية، وكما كانوا وراء تسهيل مهمة مجلس الثورة لإقالة رشاد مهنا وكما كانوا وراء إلغاء الدستور.. كانوا أيضا وراء إلغاء الاحزاب .. فقد اقترح سليمان حافظ فى البداية مشروع قانون لتنظيم الأحزاب السياسية .. واستند فى ذلك إلى أن الأحزاب قد فسدت «مما يعنى فساد الديمقراطية البرلمانية» .. وبعد صدور هذا المشروع لم يتوقف سليمان حافظ عن تجسيم خطر الأحزاب على حركة الجيش، وراح يروى لرجال القيادة المهازل والمفاسد التى أحاطت بزعماء الأحزاب .. وفى ١٧ يناير ١٩٥٣ صدر قرار حل الأحزاب السياسية.

وهكذا.

اكتملت حلقات بعض المثقفين لإفساد ثورة يوليو.. من حلقة تعديل الدستور إلى حلقة إلغائه.. ومن حلقة التشهير بزعماء الأحزاب إلى حلقة التخلص من الأحزاب .. ومن حلقة فتح الباب للعسكريين لدخولهم الوزارة إلى حلقة انفرادهم بالحكم كله ..

● ●

هذا عن المثقفين الذين كانوا يلعبون دورا تنفيذيا ، وتشريعيا ..

فماذا عن المثقفين الذين كانوا يتعاملون مع الرأى العام ..

ماذا فعلوا ؟

ماذا قدموا ؟

وماذا جنوا ؟

سأجيب على هذه التساؤلات وأنا أقترب بحذر من عالم الصحافة والصحافيين ، فى بلاط صاحبة الجلالة المصرية فى ذلك الوقت ..

وسأحاول قدر استطاعتى ألا أقول رأيا ، وإنما أقدم آراء الآخرين وشهاداتهم ، وأحيانا اعترافاتهم .

وبداية أقول :

إن صراعا أشبه بصراع الحيتان قد نشب بين الصحافيين الكبار من أجل إظهار الولاء للعهد الجديد ، وتقديم الخدمات الممكنة وغير الممكنة له ..

ووصل صراع الحيتان إلى حد التدمير أحيانا ..

فمثلا ..

وبدون الدخول فى تفاصيل كثيرة ، مزعجة ، اتهم مصطفى أمين ، أحمد أبو الفتح بأنه كان وراء البلاغ الذى أدى بالثورة إلى اعتقاله ، هو وعلى أمين بعد قيامها بأيام ، ضمن من اعتقلتهم من حاشية القصر ورجال الملك[٦]

واتهم أحمد أبو الفتح ، بعد ذلك ، مصطفى أمين بأنه كان وراء قرار إغلاق جريدة المصرى فى ٢ مايو ١٩٥٤ .

وتبادل مصطفى أمين ، ومحمد حسنين هيكل اتهامات أصعب ، وأشد بعد رحيل عبدالناصر .. لا أضيف جديدا لو تعرضت لها ..

وبجانب هذه الاتهامات الفظيعة ، كان هناك دور ، بعيدا عن الصحافة ،

---

(٦) انظر : محمد حسنين هيكل ـ بين السياسة والصحافة .

قبل معظم الصحافيين أن يلعبوه للثورة .. ولأجهزتها الأمنية فيما بعد ..

وكان هذا الدور ببساطة ، أشبه بدور المخابرات والمباحث ..

وكان أيضا يتلخص فى كتابة التقارير ، والقيام بمهات خاصة ..

يقول هيكل (٧) :

« ذات يوم فى مكتبه قال لى جمال عبدالناصر : إن صديقك مصطفى أمين رجل نشيط ، والحقيقة أنه ضابط مخابرات من الدرجة الأولى ..

« وفتح درج مكتبه وأخرج مظروفا ضخما معنونا باسم « البكباشى جمال عبدالناصر ـ خاص من مصطفى أمين ولم أكن بحاجة إلى قراءة هذه العبارة الأخيرة فقد لمحت خط مصطفى أمين من أول نظرة .

« وفتح جمال عبدالناصر المظروف وأخرج ما فيه من أوراق وناولها لى ورحت أقرأ تقارير ومعلومات وحكايات . مقابلات مع سياسيين من عصر ما قبل الثورة ودبلوماسيين وصحافيين أجانب ومصريين ، ومعلومات مستفيضة عن مناورات واتصالات تجرى داخل دور الصحف وبقايا الأحزاب وحتى فى معسكر الثورة نفسه وكله مكتوب بأسلوب مشوق وجذاب .

ويقول صلاح حافظ (٨) :

إن الصحافيين الذين رافقوا عبدالناصر فى مؤتمر باندونج ، غضبوا منه لأنه يجلس مع هيكل أكثر مما يجلس معهم ، وأنه يعطى له أخبارا لا يعطيهم إياها ..

فقرروا مفاتحته فى هذا الموضوع ..

وعندما عاتبوه على ذلك ، قال لهم :

ـ من الذى قال لكم أننى أعطى لهيكل أخبارا .. إن هيكل هو الذى يعطيها لى ..

---

(٧) هيكل ـ بين الصحافة والسياسة .

(٨) مجلة صباح الخير ـ مارس ١٩٨٤ .

أى أن هيكل يلوم مصطفى أمين على نفس الجريمة التى ارتكبها ..

وكان طبيعيا بعد ذلك ، أن تطلب الثورة من الصحافيين أن يفعلوا نفس الشيء ، ويكتبوا لها التقارير.

ومن لا يفعل ذلك لا يعد متعاونا معها ..

فإذا كان الكبار قد تطوعوا .. فهل يجرؤ الصغار على الرفض ؟!

إذا كان طريق الكبار ، إلى رئاسة التحرير ، وسائل أخرى غير الصحافة ، فهل كان على الصغار أن يدافعوا عن شرف الكلمة وحرية الرأى ؟

ثم ..

كانت المهمات الخاصة ..

ثم ..

كانت المهمات السرية ..

ثم ..

انتقلت الخدمات غير الصحفية من مستوى جمال عبدالناصر إلى مستويات أقل منه ، حتى أصبح الصحافيون موظفين فى أجهزة الدولة ، حتى قبل أن تؤمم الصحافة ، ويصبحوا كذلك ، رسميا ، وقانونيا ..

وقبل هذا ، وذاك ..

كان التحول ١٨٠ درجة من الارتباط بعهد الملك ، إلى الارتماء تحت قدم عهد الثورة ..

فالذين دافعوا عن الملك ، ونسبوه إلى شجرة النبوة ، هم أنفسهم الذين غسلوا عرضه ونشروه على حبال أعمدتهم الصحفية ..

والذين لعبوا دورا مع الإنجليز ، هم الذين لعبوا دورا مضادا لهم ..

والذين ناصروا ديمقراطية ما قبل الثورة هم أنفسهم الذين شجعوا على ديكتاتورية ما بعدها ..

وكان طبيعيا ، بعد كل هذا الخلل ، أن يكون مصير الكبار منهم ، مثل مصير السنهورى ، وسليمان حافظ ، والدكتور سيد صبرى ..

الطرد من جنة الثورة بعد استنفادهم ..

بل إن المصير هنا كان أسوأ .. النفي أحيانا .. السجن أحيانا أخرى ..

والأهم من ذلك ..

مصير الصحافة المصرية بعد ذلك ..

لقد قدم فريق من الصحافيين إلى الثورة السلاح الذى طعنوا به الصحافة ، ومزقوها ، وأهانوا شرفها ، وجعلوها حذاء يرتديه الحاكم فى قدمه اليمنى فتصبح يمينية ، ويلبسه فى قدمه اليسرى فتصبح يسارية ، كما قال مصطفى أمين بعد سنوات طويلة من الثورة ..

والغريب ..

ان الذين فعلوا ذلك ، هم الذين بكوا على الصحافة ، وعلى حريتها ، وعلى شرفها ، وقدموا بعد أن رحل عبدالناصر ، حكايات أسطورية عن بطولاتهم .. وعن مواقفهم الصلبة التى صرخوا فيها فى وجه الديكتاتور والديكتاتورية ..

إن الخطأ الذى ارتكبه هؤلاء وغيرهم ، دفعت أجيال كثيرة ثمنه .. وربما لا نتجاوز حدود الواقع إذا قلنا أن مصر كلها دفعت الثمن .

●●

ويحضرنى سؤال :

لو كان أولئك المثقفون قد قالوا للثوار الشبان ما كان يجب أن يقال ، هل كانت الثورة قد اختارت طريقا آخر ، للتعامل مع المثقفين عموما ؟

ويسيطر على سؤال آخر :

لو كانت الثورة قد لجأت إلى نوع آخر من المثقفين ، أو قد وجدت هذا النوع

الآخر منهم . ووجدت نوعا آخر من الفتاوى والنصائح ، هل كان قد تغير تاريخها . وأسلوبها ، ومصيرها ؟

ولا أجرؤ على الإجابة .

٦

طريق الديكتاتورية
والنيات الطيبة !

« يجب أن تتغير العقلية السياسية للبلد . فلا يمكن أن يختـار الوزراء بنفس المعايير القديمة ، وإنما لا بد أن يختاروا بمعايير أخرى ، لا يتقيد فيها الاختيار بالسن ، ولا بالوظيفة السابقة ، فالوزارة ليست رأس هرم ، ولا درجة عليا تأتى على رأس التـدريج الـوظيفى ، وإنـما يشـترط فيها الكفاءة والقدرة على تحمل المسئولية الجديدة . أن مجلس الـوزراء يجب أن يتحول إلى خلية ثورية أو لجنة تتنـاول جميع الأمـور بروح الهـدم والبناء ، بروح الوصول إلى الأهداف المطلوبة بأقصر الطرق ، وأسرعها »

فتحـــى رضـــوان

الطريق إلى جهنم مفروش بالنيات الطيبة ..

وإلى الديكتاتورية أيضا ..

ولو كان هناك من أفسد الثورة بسوء نية ، فهناك من أفسدها بحسن نية ..

ولو كان هناك من ضاعف من جرأة الثوار الشبان على الدستور والقانون وقواعد الحكم وأصوله عن عمد ، فهناك من فعل ذلك عن عدم قصد ..

هناك من فعل ذلك بحماس ، وحب ، واندفاع ، ووطنية ..

هناك من فعل وهو يتصور أنه يقدم خدمة جليلة للبلد ..

من هؤلاء مثلا ..

السياسى والمناضل الكبير فتحى رضوان[1] ..

فتحى رضوان هو الذى خلق ما سمى بجهاز «دعاية» الثورة .. وهو الجهاز الذى قدم الثورة للجماهير فى صورة مثالية رائعة .. وكانت هذه وظيفته فى البداية .. لكنه سرعان ما تحول إلى جهاز تبرير وتعتيم وحشد فارغ للجماهير ..

هو الذى أنشأ للثورة وزارة الإرشاد التى أصبحت فيما بعد وزارة الإعلام ، وتولاها بنفسه ست سنوات .

وهى أول وزارة من نوعها فى تاريخ مصر ..

---

(١) من حسن حظى أننى زميل للأستاذ فتحى رضوان فى الصفحة الأخيرة من جريدة «الشعب» المعارضة ، حيث ينشر كل منا مقاله الأسبوعى على هذه الصفحة .

وهو الذى أنشأ للثورة مصلحة الاستعلامات ، التى أصبحت فيما بعد ، الهيئة العامة للاستعلامات ..

وهو الذى طور الإذاعة المصرية ، ووضع أساس مبنى «ماسبيرو» الضخم على كورنيش النيل ..

وهو باختصار ..

الذى أسس الإعلام الرسمى فى مصر ، ووضع أصوله ، وسن أنيابه ، وأعطاه الفرصة ـ بعد سنوات ـ ليصبح قوة مخيفة ، تلتهم الإعلام الحر ، وتقضى عليه ، وتفعصه بين أصابعها ..

إننى لا أنتقد ولا ألوم فتحى رضوان ، بقدر ما أسجل تجربته ..

ولا أفتح النار عليه ، لكننى أعتبره نموذجا للمثقف الذى أراد أن يساهم فى تغيير المجتمع ـ برومانسية ـ إلى الأفضل ، فإذا به يوقع المجتمع فى شر أعماله ..

● ●

يوم قامت الثورة كان فتحى رضوان زعيما للحزب الوطنى[٢] ..

ويوم قامت الثورة كان فتحى رضوان معتقلا فى معتقل هايستب ، على بعد ١٥ كيلو مترا من مصر الجديدة وكان المعتقل الوحيد من الحزب الوطنى ، وكان معه مجموعة من الشيوعيين ، ومجموعة من أنصار الحزب الاشتراكى ..

وبعد يومين من الثورة ..

وبالضبط فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم ـ يوم الجمعة ٢٥ يوليو ـ تلقى قائد معسكر الاعتقال إشارة تليفونية عاجلة من رياسة مجلس الوزراء بالاسكندرية ، مضمونها أنه تحددت الساعة السادسة من مساء نفس اليوم لكى

---

(٢) المعلومات الواردة عن فتحى رضوان فى هذا الفصل مصدرها كتاب «أسرار حكومة يوليو» ، وهو كتاب عن ذكريات فتحى رضوان ، كما رواها للصحفى ضياء الدين بيبرس ـ الناشر مكتبة مدبولى .

يتم لقاء بينه ـ فتحى رضوان ـ وبين صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ـ رئيس الوزراء الذى اختاره الجيش .

وفى بولكلى ـ مقر الحكومة الصيفى بالاسكندرية ـ تصور على ماهر . وسليمان حافظ أن فتحى رضوان « واصل » للضباط ، وأنه يستطيع أن يفسر لهما ما يجرى ..

وكان فى الحقيقة لا يعرف منهم سوى أنور السادات .

وقابل فتحى رضوان ، على باب ثكنات مصطفى كامل ، أنور السادات .. وسأله :

ـ من تنوون بشأن مجلس الوصاية ؟

فرد السادات :

ـ من ترشح ؟

فقال فتحى رضوان :

ـ سليمان حافظ !

فبدت الدهشة على أنور السادات ، وسأله :

ـ هذا الرجل القصير القامة ؟

قال :

ـ نعم !

وكان لفتحى رضوان أسبابه فى اختيار سليمان حافظ .. أولا : لأنه وطنى حارب الإنجليز بالسلاح واتهم فى قضية مقتل السردار ، وثانيا : لأنه رجل اشتغل بالحياة العامة كمحام من الطراز الأول ، فاختلط بالناس اختلاطا حقيقيا مؤثرا وفعالا .. وثالثا : لأنه صاحب أصفى عقل قانونى فى مصر » .

ولم يقل فتحى رضوان أن سليمان حافظ كان أيضا من رجال الحزب الوطنى ..

ورغم أن سليمان حافظ لم يصبح وصيا على العرش ، إلا أنه كان بعد ذلك

نائبا لرئيس الوزراء . فى أول حكومة فى تاريخ مصر الحديث يرأسها ضابط .. تلك التى شكلها اللواء محمد نجيب .. وتلك التى فى عهدها ألغيت الأحزاب ، وانتهى الدستور . واعتقل زعماء السياسة ، وكبار المثقفين ..

ورغم أن فتحى رضوان ، يبرئ سليمان حافظ من هذه الاتهامات ، فانه لا يقدم الأدلة المناسبة ـ رغم أنه محام قدير ـ على هذه البراءة .. ويكتفى فى ذكرياته المنشورة بالقول : «إن سليمان حافظ رجل تجنى عليه المتجنون كثيرا . ونسبوا إليه أشياء لعله مات ولم يسمع بها .. نسبوا إليه أنه صاحب فكرة حل الأحزاب ، وأنه كان وراء إفساد العلاقة بين الوفد والثورة . وأنه كان يحقد حقدا دفينا على مصطفى النحاس . كما اتهمت الثورة فيما بعد ـ على لسان المرحوم صلاح سالم ـ بأنه كان وراء محمد نجيب فى إشعال أزمة مارس ١٩٥٤ ، التى كادت تختم حياة الثورة » .

قال فتحى رضوان ذلك واكتفى ..

وما قاله الرجل . فى رأيى . نوع من الوفاء لزميل وصديق قديم . لا أكثر ولا أقل ..

وخاصة أنه فى موضع آخر من ذكرياته . يعترض دون أن يقصد على فكرة سليمان حافظ التى تدعو إلى دخول الضباط فى الحكومة ..

وهنا يقول فتحى رضوان بالحرف :

«كنت فى مقر إدارة قضايا الحكومة ، وكان مقرها شارع الفلكى . فوجدت سليمان حافظ خارجا من مكان فى ساحة الإدارة . وتصافحنا .. فإذا به يقول لى بمنتهى الهدوء .. تعال النهارده الساعة ١٢ فى مجلس القيادة !

«قلت له : خير..

«قال : الوزارة الجديدة يجرى تشكيلها وأنت مدعو للمشاركة فيها . وفكرتك أخذوا بها وفاتحونى فى أن أتولى رياسة الوزارة . ولكن أنا قلت لهم :

إن الوزارة كبرت وتحتاج إلى شخصية دولية لا شخصية ثانوية . ولكنى اقترحت عليهم أن يكون محمد نجيب هو رئيس الوزراء الجديد !

« فصرخت : عملت كده ليه ؟ انت لسه عند فكرة إدخال الضباط فى الحكومة ؟

« فقال سليمان حافظ يرد على صرختى : محمد نجيب رجل مدنى(! !) لماذا تحسبه على العسكريين !

« فشعرت بهم كبير .. وكدت ألا ألبى الدعوة .

« ولكن قلت لنفسى .. لعل من الخير أن أكون موجودا . فلعلى أكون قادرا على أن أمنع شرا . وأرجو ألا يكون فى هذا فرط اعتداد بالنفس » .

●●

فى الفترة ما بين نجاح الثورة وتولى محمد نجيب الوزارة ، كان فتحى رضوان قد اقترب أكثر من الثوار الشبان .. وتوطدت علاقته بهم ..

وهى فترة لا تزيد عن ٤٥ يوما ..

لكنها كانت كفيلة ، كما يقول : بأن يعطوه آذانهم ووجدانهم وانتباههم وتفكيرهم بلا مقاطعات ، تقريبا .. أى أن أفكاره كمثقف كبير . وكسياسى شهير . وكوطنى لا غبار عليه . أثرت بصورة مباشرة فى تكوين ثوار يوليو . وساهمت فى صياغة وجدانهم وتصرفاتهم ..

ومن أشهر هذه الأفكار التى كان يقولها فتحى رضوان لمجلس قيادة الثورة :

« إنه يجب أن تتغير العقلية السياسية للبلد . فلا يمكن أن يختار الوزراء بنفس المعايير القديمة ، وإنما لابد أن يختاروا بمعايير أخرى ، لا يتقيد فيها الاختيار بالسن ولا بالوظيفة السابقة . فالوزارة ليست رأس هرم . ولا درجة عليا تأتى على رأس التدرج الوظيفى .. وإنما يشترط فيها الكفاءة والقدرة على تحمل المسئوليات الجديدة . إن مجلس الوزراء يجب أن يتحول إلى خلية ثورية أو لجنة تتناول جميع

الأمور بروح الهدم والبناء . بروح الوصول إلى الأهداف المطلوبة بأقصر الطرق ، وأسرعها » .

« أيضا طريقة التربية السياسية والتوجيه وفى مقدمتها الإذاعة والصحافة يجب أن تتغير . فأنا لا أتصور أن يكون هناك اجتماع سياسى مثلا فى سرادق وأن يتولى المتحدثون على المنبر ساعات .. ثم ينفض المجتمعون كأنهم فى حلقة ذكر . إن الاجتماع السياسى فى رأيى يجب أن يعقد فى الميادين ، وتنقل تفاصيله عبر ميكرفون الإذاعة . ويتكلم فيه واحد بكلام محدد . ويجب أن يكون له نشيد يرتله المستمعون وينقل إلى أجزاء العاصمة أو المدينة المنعقد فيها حماسه » .

وقد استجابت الثورة لهذه الأفكار ..

اختارت الوزراء بالمعايير التى اختارها .. وكان أغلبها ينطبق على ضباط القيادة ..

ووافقت على تعبئة الجماهير . وإنشاء وزارة للدعاية . وغيرت فلسفة وبرامج الإذاعة . وغيرت نظرتها للصحف ..

أيضا ..

أى أن الثوار الشبان سمعوا الكلام ..

ونفذوه ..

وأخذوا به ..

وليس عليهم فى ذلك حرج ..

فمن ينفذ أخذ ممن يفكر ..

والذى لا يعرف أخذ ممن يعرف ..

إذا علينا أن نحاسب بالدرجة الأولى من فكر ، واقترح ، ثم نحاسب من تحمس ونفذ ..

علينا بالدرجة الأولى أن نحاسب فتحى رضوان على أفكاره ومقترحاته ..

إن من يتأمل ما قاله فتحى رضوان عن الدعاية. والتربية السياسية. والتوجيه القومى ، يكتشف بسهولة أن هذا الكلام هو الأساس الذى قام عليه الإعلام الرسمى والحكومى ، الذى لا نزال نعانى منه إلى الآن .. والذى لا يزال من الصعب التخلص منه .. ومن نفوذه .. ومن سطوته ..

وما قاله فتحى رضوان فى هذا المجال ، يكاد يكون مماثلا للتجربة الدعائية فى ألمانيا النازية ، والتى تولاها فى عهد هتلر، الوزير جوبلز ..

ولعل هذا ما جعل العالم كله ، فى سنوات الثورة الأولى ، يصفها بالفاشية ..

فكل مظاهر الفاشية كانت موجودة علنا فى تلك الأيام ..

الأعلام الكبيرة مزروعة فى الشوارع والميادين .. سيارات الميكروباس تصرخ من خلال الميكرفونات بالموسيقى والأغانى الحماسية .. الملصقات الثورية تملأ الجدران .. والأفلام الوطنية والدعائية تعرض فى الحدائق والميادين والهواء الطلق .. الخطب الرسمية فى السرادقات التى نصبت فى الشوارع . الخ[٣] ..

ولم تختف هذه المظاهر الفاشية من حياة الثورة إلا بعد أن اقترب عبدالناصر من تيتو، وعرف أنه ليس ضابطا فاشيا وإنما هو زعيم وطنى ، وقدمه ـ على هذا الأساس الجديد ـ للعالم ، وأسسوا حركة عدم الانحياز .

لكن ..

اختفاء هذه المظاهر لم يتبعه تحول مشابه فى فكرة الإعلام الموجه ..

بل إن هذا الاختفاء ضاعف من سيطرة هذا النوع من الإعلام ..

وهذا النوع من الإعلام لم يكن هدفه إعلام الناس بالحقيقة ، وإنما حشدهم فى الاتجاه الذى تريده الدولة ..

---

(٣) هذه الصور وصفها لى أكثر من شاهد عيان عاصروا تلك الفترة ، منهم الأستاذ والصديق والكاتب الصحفى اللامع صلاح حافظ .

فلو اتجهت الدولة للشرق ، مدحناه ، وفتحنا النيران على الغرب ..

ولو اتجهت الدولة للغرب ، قلبنا الآية ، وصلينا فى اتجاه قبلته ، ولعنا سنسفيل جدود الشرق ..

وإذا قلنا اشتراكية أصبحنا جميعا اشتراكيين .. بقرار جمهورى ..

وإذا قلنا انفتاح ، حدث العكس .. وبقرار جمهورى مضاد ..

وهذا النوع من الإعلام ، يفترض دائما أن السلطة على حق ، وأنها معصومة من الخطأ ، وأنها تعرف مصالحنا أكثر مما نعرفها نحن ..

وهذا النوع من الإعلام لا يقبل التعامل إلا مع من يقول كلمة واحدة :

ـ «حاضر» ..

أو ..

ـ «تمام يافندم» ..

فالمثقفون فيه موظفون .. وأصحاب الرأى مبررون .. والرأى الآخر خيانة .. والرأى المخالف عار .. والانتقاد تخلف عن الركب والمسيرة .. والمطالبة بنسمة حرية رجس من عمل الشيطان ، والاقطاع والاستعمار والرجعية لا يجوز الاقتراب منه ..

وهذا النوع من الإعلام موجود فى كل دول العالم ، بما فى ذلك الدول الغربية ، وهو يلعب دور الدعاية الرسمية للدولة .. لكنه لا يقف بمفرده فى الساحة .. ولا يكاد يكون له وجود إذا ما قورن بحجم الإعلام الطبيعى .. الحر .. وذلك عكس ما حدث ، وما يحدث عندنا .. فهو عندنا الأصل .. والكل فى الكل تقريبا .. وما عداه مجرد جيوب للمقاومة ..

وعلى ذلك كله .. وبسبب ذلك كله ..

خضع الإعلام للتوجيه السياسى ، وعرفت مصر الحملات والحروب

الإعلامية ، ودخلت البلاد مرحلة الشعارات وبسبب هذه السياسة المبتكرة . ارتفع الزعماء إلى مصاف الأنبياء ، أو إلى مرتبة أنصاف الآلهة ..

وإذا قال الرئيس تصريحا عابرا ، تصدر منشتات الصحف .. وأصبح الخبر الأول فى الإذاعة .. وتحول إلى منجم خصب ، يغرف منه كتاب التعليقات والأعمدة والافتتاحيات ، مقالاتهم ، ويستلهمون منه أفكارهم .. وربما تحول أيضا إلى ملصقات فى الشوارع ، ومطبوعات صادرة عن مصلحة الاستعلامات ..

وإذا ما ألقى الرئيس خطابا ، انقلبت الدنيا ، وقامت القيامة ، وأعلنت حالة الطوارىء فى أجهزة الإعلام ورصدت أجهزة التيكرز الصدى العالمى والخطير لهذا الخطاب ، ونافستها فى هذا الرصد أجهزة الاستماع ، أيضا ..

وإذا ما أعلن الرئيس سياسة جديدة ، أو قرارا جديدا ، لا تنام هذه الأجهزة ، قبل أن تستفتى الشارع فيما قاله الرئيس أو أعلنه ، وتأخذ رأى الوزراء ، ورجال الدولة ، وأطفال المدارس .. والنتيجة طبعا معروفة مقدما ..

إن كل أساليب ، وعيوب الإعلام الرسمى بدأت فى تلك الفترة المبكرة من عمر الثورة ..

ولو كان فتحى رضوان قصد فى ذلك ، أن يلتف الناس حول الثورة ، وينفعلوا بها ، ويستجيبوا لها ، فإن ذلك وإن حدث فعلا ، فى مرحلة من مراحلها ، فانه فى باقى المراحل تحول إلى سلاح مضاد لضرب الجماهير .

ولضرب الثورة معهم ..

وأيضا لضرب المثقفين ..

فقد كان غياب الحرية الإعلامية وراء إغفال عيوب الحكم ، ووراء التستر على الفساد ، ووراء كتم ما كان يجرى فى كواليس السلطة ، وفى السجون ، والمعتقلات .. كان هذا الإغفال مثل السرطان الخفي الذى ينتشر فى خلايا الجسم ، فيقتلها ، ويهددها ، ونحن نتصور أن الجسم سليم ، لأنه يتحرك .. ثم

فجأة سقط الجسم فى حالة انهيار تام . فى حرب يونيو ١٩٦٧ . وعرفنا الحقيقة ..

وكان غياب الروح النقدية فى أجهزة التعبير ، وراء تدمير عدد كبير من المثقفين . الذين ينتعشون فى جو النقد . ويجدون أنفسهم أكثر فى جو المواجهة .. الأمر الذى أدى ببعضهم للجمود ، أو للهجرة أو للانزواء .. وأدى بالبعض الآخر للنزول تحت الأرض ..

وفى كل حالة من هذه الحالات ، كانت الخسارة جماعية ..

● ●

لقد كان فتحى رضوان مسئولا عما حدث لمصر فى هذا المجال ..

إنه واحد من كبار المثقفين الذين كانوا بالقرب من الثورة ، وواحد من كبار السياسيين الذين وثقت فيهم الثورة ، واستمعت لهم ، ونفذت أفكارهم ..

فهل كان فتحى رضوان يقصد من وراء أفكاره عن الدعاية والتعبئة والتربية السياسية ، أن تصل مصر إلى ما وصلت إليه ؟ ..

أم أن أفكاره لم تنفذ كما يجب ؟! ..

إن فتحى رضوان قضى سنوات طويلة ، فى الحكم ، نفذ فيها أفكاره ، وحولها إلى واقع .. بكل ما فى هذا الواقع من تحفظات نأخذها عليه ، وانتقادات نوجهها له ..

على أن ذلك لا يجعلنا نهمل حقه ، فيما أنجز ، وفيما فعل .. على الأقل حينما كان وزيرا للثقافة ، حيث «أنشأ ١٦ جهازا فى ١٦ شهرا ، ولم تكن عرفت قبله أمثال هذه الأجهزة كأوركسترا القاهرة السيمفونى ، ومسرح العرائس ، ومدرسة وفرقة الباليه ، وفرقة رضا ومعهد الموسيقى ، وهيئة الكتاب ، ودار الوثائق .. إلخ » .

● ●

لقد أخطأ ـ فى رأينا ـ فتحى رضوان ، بحسن نية ، ودفع المثقفون الثمن ..

ولم ينتبه فتحى رضوان ـ ببراءة ـ أن الطريق للديكتاتورية ، مثل الطريق لجهنم ، مفروش بالنيات الطيبة .. ومفروش ـ أحيانا ـ بالرمال والورود وعقول وقلوب وضمائر المثقفين ..

٧

الجمعية السرية
التي تحكم مصر !

« إن أعضاء مجلس الثورة لم يفرقوا بين وضعهم قبل الحركة ووضعهم بعد الحركة ، ولم يستطيعوا أن يفرقوا بين واجبهم كجماعة تعمل لقلب نظام الحكم ، وجماعة تعمل لاستتباب نظام الحكم ، ولم يستطيعوا أن يفرقوا بين الأيام التى عاشوا فيها يخافون القانون والبوليس والمخابرات والأيام التى جمعت فى أيديهم القانون والبوليس والمخابرات . . كانوا قد تعودوا العمل كجمعية سرية وارتاحوا إلى هذه الطريقة فى العمل ونجحوا فيها ، فلم يحاولوا تبديلها أو تعديلها وظلوا دائما بعيدين . . »

إحسان عبد القدوس

مثل أى ثورة ..

التف حول ثورة يوليو كل الأنماط .. المنافقون . والصالحون .. الطيبون . والأشرار .. الذين أرادوا استيعابها والذين أرادوا دفعها .. الذين كانوا معها . والذين كانوا ضدها ..

ومثل أى فئة من الفئات التى التفت حول ثورة يوليو ، كان المثقفون ..

بعضهم كان يمد يده ليأخذ ، وبعضهم كان يمد يده ليعطى .. بعضهم كان مغرضا ، وبعضهم كان منصفا .. بعضهم أراد فضحها . وبعضهم أراد سترها ..

وهذا أمر طبيعى للغاية تفرضه سلوكيات البشر ..

والمثقفون بشر ..

لذلك لا يجوز أن نتهم المثقفين ـ كلهم ـ بأنهم صنعوا من خدهم « مداسا » لتمشى عليه الثورة ، نحو إلغاء الدستور ، وإنهاء الأحزاب ، وتسرب العسكريين للحكم .. ولا يجوز ـ فى نفس الوقت ـ أن ندافع عنهم ـ كلهم ـ ونمنحهم شرف الصمود ، ووسام الاعتراض ..

فالمثقفون ليسوا طبقة متميزة .. وليسوا جماعة واحدة متجانسة .. وليسوا صفا واحدا كالبنيان المرصوص .. وإنما هم صراعات وأفكار متناقضة .. ومصالح متعارضة .. وأساليب مختلفة أيضا .. وإذا كان هناك من سهل لثوار يوليو طريق الحكم العسكرى ، فان هناك من وقف فى وجوههم ، وقال لهم : لا .. وإذا

كان هناك من زين لهم السيطرة بلا شريك .. والسلطان بلا معارض .. والحكم بلا مقاومة ، فإن هناك من نقد سلوكهم ، ورفض أسلوبهم ، ودفع الثمن .. وحتى ..

لو كان هناك من زين الديكتاتورية للضباط ، وأغراهم بدهس الديمقراطية ، فإن هذا فى الواقع لا يعفيهم ـ أى ضباط الثورة ـ من الأخطاء التى وقعوا فيها .. والجرائم التى ارتكبوها .. فإذا كان المثقفون .. أو بعضهم .. لعب دور الشيطان على مجلس قيادة الثورة .. فاننا لا يجوز أن نلومه وحده .. بل إننا لا يجوز أن نلومه قبل أن نلوم أعضاء المجلس ـ قادة الثورة .. فإذا كان المتكلم مجنونا فالمستمع لا بد أن يكون عاقلا .. وإذا كان الناصح منافقا فالمستمع يجب أن يكون واعيا .. وخاصة أن أصوات المنافقين لم تكن هى الأصوات الوحيدة التى تصل إلى أذان قادة الثورة ..

●●

ثم ..

إن أسلوب حكم البلاد الذى استخدمه قادة الثورة كان مشجعا لانفراد أهل النفاق بهم .. وكان حاجزا بينهم وبين أصحاب النصيحة المخلصة ..

كان أسلوبا غامضا .. سريا .. أشبه بأسلوب التنظيمات التى تعمل تحت الأرض .. وأدى هذا الأسلوب إلى فشل الرأى العام فى معرفة ماذا يفعلون .. ولا كيف يفكرون .. ولا متى يصدرون القرارات .. ولا من الذى يقودهم ؟! ..

وكان الناس يسمعون عن مجلس الثورة .. لكن كانوا لا يرون أمامهم سوى واجهته المعلنة .. اللواء محمد نجيب .. وكان الناس ينامون فى هدوء ويستيقظون على قرارات فجائية .. مصيرية .. قوية .. لا مقدمات لها ولا تمهيد .. لم يكن الحكم .. بعد الثورة ولمدة طويلة .. حكما على المكشوف .. وأدى ذلك إلى فقدان الثقة فى كل ما يقال وما يصدر عن الذين يحكمون .. وأدى ذلك إلى تحول

الزعماء ، والسياسيين والمثقفين من حالة الانفعال إلى حالة الجمود . ومن حالة الحركة إلى حالة الترقب والانتظار .. فهم لا يعرفون ما هو المطلوب منهم بالضبط .. ولا هم يعرفون ماذا يريد قادة الثورة بالضبط .. ولم يكن أمامهم سوى التعرض للعموميات ، دون الدخول فى التفاصيل .. عموميات مثل حق الشعب فى المشاركة .. مثلا .. أو حقه فى البرلمان والدستور .. مثلا ..

لقد كان أسلوب قادة الثورة الغامض فى الحكم أحد أسباب الانفصال بينهم وبين المثقفين . وقد دفع هذا الأسلوب بعض المثقفين لمناقشته علنا .. ورفضه شكلا ومضمونا .. وطالبوا بتغييره .. كان من بين هؤلاء إحسان عبدالقدوس .. ففي ٢٢ مارس ١٩٥٤ ، كتب إحسان عبدالقدوس فى مجلة روز اليوسف مقالا بعنوان : «الجمعية السرية التى تحكم مصر» .. وكان هذا المقال من أشهر المقالات التى كتبها إحسان عبدالقدوس فى تاريخه السياسى .. والصحفي[1] ..

بدأ إحسان مقاله بسؤال غريب :

ـ من يحكم مصر منذ قيام حركة الجيش ؟

وأجاب على الفور : إنه مجلس الثورة .

ثم قال :

ماذا تعلم أنت عن مجلس الثورة وما يدور فيه .. وماذا يعلم عنه أى مصرى سواء كان مقربا من أعضاء هذا المجلس أو مبعدا عنهم ؟!

لا شيء .. لا شيء ألبتة ؟ !

إنه جمعية سرية لا تزال كما كانت قبل الحركة تعمل تحت الأرض ويجتمع أعضاؤها بالنهار والليل .. لا يعلم أحد عم يتحدثون وماذا يقررون ؟

وكان هذا هو الخطأ الأول والأكبر !

فأعضاء مجلس الثورة لم يستطيعوا ـ دون قصد منهم ـ أن يفرقوا بين وضعهم

---

(١) فى الفترة التى كتب فيها إحسان عبدالقدوس هذا المقال كانت الرقابة مرفوعة عن الصحف .

قبل الحركة ووضعهم بعد الحركة . ولم يستطيعوا أن يفرقوا بين واجبهم كجماعة تعمل لقلب نظام الحكم . وجماعة تعمل لاستتباب نظام الحكم . ولم يستطيعوا أن يفرقوا بين الأيام التى عاشوا فيها يخافون القانون والبوليس والمخابرات والأيام التى جمعت فى أيديهم القانون والبوليس والمخابرات .. كانوا قد تعودوا العمل كجمعية سرية وارتاحوا إلى هذه الطريقة فى العمل ونجحوا فيها فلم يحاولوا تبديلها أو تعديلها وظلوا دائما بعيدين .. هناك وراء الجدران حيث لا يراهم أحد ولا يسمعهم أحد .. ويصدرون قراراتهم فجأة بلا مقدمات كأنها منشورات سرية . لا يدرى أحد من أين صدرت ولا كيف نوقشت قبل أن تصدر ..

ويقول إحسان :

إنه طالب أكثر من مرة أن يخرجوا للناس لا ليصفقوا لهم بل ليحاسبوهم على أعمالهم .. ولكنهم أصروا على أن يظلوا جمعية سرية . وكان جمال عبدالناصر يبدو فى جريدة مصر السينمائية جالسا فى الصف الثالث والرابع . وكان صلاح سالم لا يظهر أبدا . وكان الوحيد الذى يظهر فى المشاورات السياسية هو أنور السادات ..

وكانوا يعتقدون أن فى بقائهم وراء الجدران إنكارا لذواتهم يجب أن يحمده لهم الناس ..

وكان من واجب الناس أن يحمدوا لهم هذا الإنكار لو لم تكن السلطة فى أيديهم فعلا . ولو لم يكن من حق الشعب أن يعرف صاحب السلطة عليه حتى يحاسبه ولو لم يكن الوحيد الذى يملك السلطان وليس لأحد أى حساب عليه هو الله !

وكانت أعمال هذه الجمعية السرية تخفى – ولا تزال – حتى على من يتعاون معهم من الوزراء والمستشارين .. وعندما كان على ماهر رئيسا للوزراء عقب الثورة ، كان يفاجأ بالقرارات التى تصدر كما يفاجأ بها كل الناس .. فوجىء بقرار تحديد الملكية .. وفوجىء بالقبض على زعماء الأحزاب ورجال السياسة ..

وفوجىء بجميع الخطوات التى تمت فى عهد وزارته والتى كان المفروض أن يشترك فى تحمل مسئوليتها .. ثم لم يعد يتحمل مزيدا من المفاجآت ..

وبعد أن تولى الرئيس نجيب الوزارة لم يتغير الحال وظل مجلس الوزراء وليس له من سلطات إلا سلطات إدارية وفنية ، لا يدرى شيئا عما يدور هناك فى مجلس الثورة ، ويفاجأ كما يفاجأ الناس بالقرارات الخطيرة التى يتولى صدورها .. ويقرأ فى الصحف أخبار الاجتماعات والمقابلات والمباحثات كما تقرؤها أنت وكما أقرؤها أنا ..

ويقول إحسان :

واستمر مجلس الثورة يعمل كجمعية سرية ويصدر قراراته كما يصدر المنشورات .. وكان هذا الأسلوب فى الحكم فيه من الظلم للقادة أنفسهم أكثر مما فيه من ظلم للشعب .. فقد أصبحت هذه الثورة .. بسبب هذا الأسلوب .. دائما فى مركز خطير مرهف حساس ، كمركز أى جمعية سرية أخرى وأصبح القادة يعيشون على أعصابهم ويحملونها أكثر مما تحتمل كما يعيش أعضاء الجمعيات السرية دائما .. والمعروف فى كل الجمعيات السرية أن الخطأ الواحد كاف للاضرار بها ولذلك كان القادة يبذلون جهدا كبيرا مضنيا لتجنب كل خطأ ولكن الخطأ كان يجب أن يقع يوما ما داموا بشرا ..

ظلم القادة أنفسهم بهذا الأسلوب فحرموا أنفسهم من نصائح كثير من المخلصين وحرموا أنفسهم من رؤية كثير من الحقائق وحرموا أنفسهم من القضاء على كثير من المفاسد التى لا تزال متخلفة عن العهد الماضى أو التى وجدت فى العهد الجديد ..

وكان هذا الأسلوب فى الحكم مدعاة لعدم الاستقرار السياسى وعدم الاستقرار الاقتصادى وعدم الاستقرار الشعبى ..

والاستقرار لا يتأتى إلا اذا وضح الطريق أمام الناس وإلا إذا درسوا عقلية

الحاكم وسمعوا منطقه فى الحكم . وإلا إذا اشتركوا معه برايهم .. وكل هذا لم يكن ليتأتى مع قيام جمعية سرية تحكم مصر .

ويقول إحسان :

إن ذلك أدى إلى فقدان الناس الثقة فى الحكم الجديد وزاد الطين بلة التناقض فى تصريحات المسئولين ، وأدى ذلك كله إلى انتشار الإشاعات وإلى قلق الرأى العام . مما اضطر القادة إلى استعمال العنف وإلى إنشاء محكمة الثورة .

وقد أفلحت سياسة العنف فى تخويف الناس فسكتوا وهدأت الإشاعات إلى حين ولكن القادة الجدد لم يستطيعوا بهذه السياسة أن يستردوا ثقة الناس فيهم .

ولم يكن هناك سبيل لاستعادة ثقة الناس إلا أن يتغير الوضع .. أن يعمل القادة كهيئة حاكمة لا كجمعية سرية .. أن تنتهى الثورة .. وإذا طالبت بانتهاء الثورة فلست مبالغا ولا متطرفا .. إنما هو الوضع الطبيعى .. فليس هناك بلد يستطيع أن يعيش فى نظام ثورى إلى الأبد ولا حتى عاما أو عامين .. إنما الثورة تقوم لتقضى على نظام فاسد وتضع نظاما آخر بدلا منه . وفورا . نظاما آخر طبيعيا تستقر عليه البلاد ويحقق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة .. وإذا حدث هذا تحقق الاستقرار وتوفرت الثقة بين الحاكم والمحكوم ..

●●

ولا ينتهى مقال إحسان عبدالقدوس عند هذا الحد ..

لكن ..

ينتهى ما نحتاجه منه ..

فما أخذناه من هذا المقال يقول بالضبط ما نريد أن نقوله ..

يقول :

ـ إن الغموض والسرية التى حكم بها مجلس الثورة مصر ، جعل الناس لا تعرف ما هو المستقبل .. وفرض هذا الأسلوب على المثقفين التجمد والترقب والحذر .. وسؤال بسيط لكنه هام : وما العمل ! !

ويقول :

ـ إن هذا الأسلوب فى الحكم فصل الثورة عن الشارع فى سنواتها الأولى .. وفصلها أيضا عن المثقفين المخلصين .

ويقول :

ـ إن هذا الاسلوب فى قيادة البلاد جعل الصراع فى حجرة مغلقة . هى حجرة اجتماعات مجلس قيادة الثورة ، فحوله أحيانا إلى صراع داخلى بين الضباط والضباط على السلطة وحوله فى أحيان أخرى إلى صراع بين الضباط والسياسيين على السلطة أيضا .

ويقول :

ـ إن هذا الأسلوب فى الحكم عزل قادة الثورة عن مصادر الأخبار الحقيقية وجعل الوسيط بينها وبين الشعب بعض السياسيين والمثقفين الذين وجدوها فرصة لتحقيق مآربهم ولتصفية حسابات قديمة .. ولو لم يكن هذا الأسلوب هو الأسلوب الذى حكمت به الثورة البلاد بعد نجاحها لكان من الصعب جدا ، بل ومن المستحيل أن ينجح فرد واحد .. واحد فقط مثل سليمان حافظ فى التأثير على الثوار الشبان لاعتقال السياسيين .. وبفبركة قوانين ملائمة للوصاية على العرش . ولإسقاط الدستور .. ولإنهاء الأحزاب .. ولفتح الباب على مصراعيه لحكم العسكريين .. ولضرب كل من يتجرأ بعد ذلك .. ويحاول أن يكون واسطة خير بين الثورة والشعب .. خاصة من المثقفين الوطنيين مثل إحسان عبدالقدوس .. وغيره .. فبعد أن نشر إحسان عبدالقدوس مقاله السابق الإشارة إليه .. وكما قال لى بعد ذلك بسنوات طويلة .. أمر عبدالناصر بالقبض عليه .. ودخل السجن الحربى وظل به لمدة ٣ شهور .. منها شهر ونصف حبس انفرادى .. ولم يكن أحد يجرؤ على فتح باب الزنزانة إلا بأمر من جمال عبدالناصر شخصيا . وتلقى إحسان وهو فى السجن ـ عقابا أشد ـ وكان هذا العقاب هو وضع اسمه فى قائمة الصحافيين الذين اتهمتهم الثورة بأنهم قبضوا مصاريف سرية من حكومات ما قبل الثورة .. وأحس إحسان أنه عوقب مرتين .. مرة بالسجن ومرة بالتشهير

بسمعته .. وخرج إحسان من السجن ووصل إلى بيته ، وبعد ساعة واحدة اتصل به جمال عبدالناصر واعتذر له وطلب منه أن يتعشى معه ويشاهدا معا فيلما سينمائيا [٢] ..

●●

وما فعلته الثورة مع إحسان عبدالقدوس فعلته مع غيره من الكتاب والصحافيين .. والمثقفين .. فقد عاقبتهم أحيانا بالسجن .. وأحيانا بالتشهير .. وأحيانا بالسجن والتشهير .. وكانت أولى أوراق لعبة التشهير التي لعبتها الثورة مع المثقفين هي ورقة المصاريف السرية .. في ١٥ إبريل ١٩٥٤ . أذاع وزير الإرشاد صلاح سالم بيانا باسم مجلس قيادة الثورة أعلن فيه أسماء الصحف والصحافيين الذين قبضوا مصاريف سرية من حكومات العهد الملكي « الفاسد » واتهمهم البيان بالمشاركة فى « فساد ذلك العهد » بالدفاع عن أخطائه وتبريرها وبتضليل الرأى العام .

وتضمنت القائمة السوداء ٢٣ اسما لامعا معظمهم نجوم فى شارع الصحافة وأصحاب مدارس صحفية متنوعة تكون فى مجموعها « كيان » الصحافة المصرية القديمة والحديثة : فاطمة اليوسف ، إحسان عبدالقدوس .. حسين أبوالفتح .. كامل الشناوى .. وإبراهيم عبده .. أحمد حسين .. رخا .. وأبو الخير نجيب .. وغيرهم ..

مجلة روز اليوسف .. جريدة الجمهور المصرى .. الأساس .. البلاغ .. النداء .. الدستور .. الزمان .. الصباح .. صوت الأمة .. وغيرها .

ولم تكن كل هذه الأسماء سليمة ..

فهناك من قبض ولم ينشر اسمه .. وهناك من لم يقبض ونشر اسمه ظلما .. وتشهيرا .. وعقابا .. فكامل الشناوى ــ مثلا ــ لم يقبض أية مصاريف سرية ،

---

(٢) حكى لى إحسان عبدالقدوس القصة بنفسه فى مارس ١٩٨١ .

بل وكما قال لى مصطفى أمين ـ لم يكن اسمه موضوعا فى القائمة أصلا . وأضيف فى آخر لحظة من باب العقاب .. كان كامل الشناوى يتهكم على بعض تصرفات قادة الثورة وينتقد رجالها فى جلسته الليلية الدائمة فى فندق «سميراميس» وحاول بعض الضباط تحذيره من عواقب ما يقوله ، لكنه لم يستجب واستمر يلقى النكات والقفشات ويسخر من العهد الجديد . ولم يجد صلاح سالم وسيلة لعقابه أفضل من أن يشهر به وبسمعته ويضيف اسمه للقائمة لعله يقطع لسانه الطويل ..

وانزعج عدد كبير من الصحافيين الكبار الذين كانت علاقاتهم متينة بالثوار الجدد ، وحاولوا التوسط بينه وبين جمال عبد الناصر لكن كان الوقت قد فات . والرسام «رخا» لم يقبض هو الآخر أية مصاريف سرية .. سافر رخا مع وفد رسمى إلى السودان ودفعت له الحكومة بدل سفر مثل باقى أعضاء الوفد ، ووقع رخا باستلام بدل السفر وتحول الايصال إلى مستند فى يد صلاح سالم الذى سارع باضافة اسمه إلى القائمة ، عقابا له على رسوماته المشاكسة التى طالبت بالحرية وبعودة الحياة النيابية إبان أزمة مارس عام ١٩٥٤ .

وكان للمفاجأة ما يبررها .. فرخا دخل السجن عام ١٩٢٣ بسبب رسومه الكاريكاتورية التى اعتبرتها الحكومة عيبا فى الذات الملكية .. ورخا كان يبيع الأرض التى ورثها عن أسرته لينفق على عمله والدكتور إبراهيم عبده لم يقبض هو أيضا مصاريف سرية .. كان الدكتور إبراهيم عبده مجرد ساع بين الحكومة وبين درية شفيق .. كانت درية شفيق تصدر مجلة أطفال هى مجلة «الكتكوت» وكانت الحكومة تشجعها وتدعمها وتقدم لها إعانة شهرية كانت تكلف صديقها إبراهيم عبده باستلامها بدلا منها وبتوكيل رسمى .. وكان إبراهيم عبده يوقع نيابة عنها على إيصالات الاستلام التى كانت بمثابة الحبل الذى التف حول عنقه وأضاف اسمه إلى القائمة ، وبنفس الأسلوب أضيف اسم إحسان عبدالقدوس وقاسم أمين زوج السيدة فاطمة اليوسف للقائمة .. كان كل منهما يتسلم المبالغ نيابة عن السيدة فاطمة اليوسف ولم تكن المبالغ التى تتسلمها فاطمة اليوسف بنفسها

أو يتسلمها ابنها أو زوجها نيابة عنها مصاريف سرية وإنما تعويضات حكومية قانونية عن الأعداد التى صودرت من المجلة .

ولست هنا لأدافع عن هؤلاء أو لأنفي عنهم عار المصاريف السرية .. فهم أكبر من ذلك ..

•

ولكن ..

أحاول أن أربط بين أسلوب الحكم السرى الذى حكمت به الثورة البلاد ، وبين استخدام بعض رجالها لأسلحة التشهير المناسبة لهذا الأسلوب فى الحكم لضرب المثقفين الذين رفضوا هذا الأسلوب . وطالبوا الثورة بتغييره ..

ولو رجعنا لتاريخ إعلان قوائم المصاريف السرية ، لوجدناه : ١٥ أبريل ١٩٥٤ ..

أى بعد انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ ..

أى بعد انتهاء الفترة الليبرالية الوحيدة فى تاريخ الثورة ..

وأيضا .. بعد انتصار عبدالناصر وجماعته على كل الأحزاب والتيارات السياسية والثقافية التى كان لها رأى آخر فى أسلوب حكم مصر .

فأزمة مارس ١٩٥٤ كما نعرف هى أزمة الديمقراطية وعودة الحياة النيابية .. وكانت صداما بين المثقفين والثورة .. المثقفون كانوا فى جانب الديمقراطية والبرلمان والثورة كانت فى جانب اللا ديمقراطية واللا برلمان .. وانتهت الأزمة بانتصار الثورة وهزيمة المثقفين .. وانتهت أيضا بحفر خندق الخصومة بينهما .. بين الجانبين .. وكانت قائمة المصروفات السرية الطلقة الأخيرة التى أطلقتها الثورة فى هذه الأزمة .. ونجحت بها فى إخماد ما تبقى من أنفاس المثقفين ..

●●

ولم يكن الخلاف بين الثورة ، والمثقفين ، خلافا فى الأسلوب فقط .. وإنما كان أيضا خلافا فى تفسير المعانى والمصطلحات ..

فالثورة كان لها تفسيرها الخاص للكلمات الهامة والضرورية فى قاموس الحياة السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية ..

وكان هذا التفسير لا يقترب من منطقة قبول المثقفين ..

مثلا ..

كان المثقفون يعتبرون «الديمقراطية» هي حكم الشعب ، من خلال انتخابات حرة ، تنتهى بممثلين له فى البرلمان ، يكونون بمثابة عقله ، وضميره ..

وكانت الثورة تعتبر «الديمقراطية» ، تعبيرا سياسيا يعكس الحقائق الاجتماعية والاقتصادية .. ولأن هذه الحقائق كانت ستؤدى - عن طريق الانتخابات - إلى سيطرة الإقطاعيين على البرلمان ، فان الديمقراطيه لا يمكن أن تتحقق إلا بعد إعادة ترتيب هذه الحقائق ، بحيث تعكس سيطرة الغالبية من الشعب ..

وعلى ذلك ..

كان المثقفون يريدون الانتخابات فورا ..

وكانت الثورة لا تتحمس لهذا التسرع ..

وعندما أجرت الثورة الانتخابات ، لم تجرها إلا عندما أحست أن نتيجتها فى جيبها مقدما ..

ومثلا ..

كان هناك خلاف بين الثورة والمثقفين حول وضعية الصحافة ..

كان المثقفون يرون أنه لا يمكن أن يكون فى مصر نظام سليم ، دون صحافة حرة ..

وكانت الثورة تعتبر الصحافة الموجهة هى وسيلتها الضرورية لتحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية .

وأدى هذا الخلاف ، إلى خلاف أكبر حول ملكية الصحف ..

المثقفون يريدون الصحف بعيدة عن ملكية الدولة حتى تمارس دورها بحرية ..

والثورة تعتبر الصحافة والجيش مؤسسات لا يمكن التفريط فيها .. لا يمكن أن يكون الجيش قطاعا خاصا ولا الصحافة أيضا ..

وانتهى هذا الخلاف ـ كالعادة ـ بفوز الثورة ..

وصدر قرار تأميم الصحافة فى ٢٤ مايو ١٩٦٠ ، وهو القانون رقم ١٥٦ لنفس العام ..

وقد برر جمال عبدالناصر صدور هذا القانون ، فقال[٣] :

«إننا مقبلون على تحولات اجتماعية كبيرة ، وقد بدأت هذه التحولات بتأميم البنك الأهلى وبنك مصر . وإذا كنا نريد حقا تنفيذ خطة للتنمية ، وإذا كنا نريد إجراء تحولات اجتماعية عميقة فى مصر فلا بديل عن سيطرة المجتمع على وسائل المال والانتاج . ولا أستطيع عقلا . ولا عدلا أن أفرض سيطرة المجتمع على الاقتصاد ثم أترك لمجموعة من الأفراد أن يسيطروا على الإعلام . إنهم لا يسيطرون الآن عمليا لأن الثورة قوية ، وذلك مجرد خوف ، وأنا لا أثق فى خائن وخصوصا إذا تغيرت الظروف ، ثم إن المرحلة الجديدة من التحول الاجتماعى تحتاج إلى تعبئة اجتماعية شاملة ، وأن الموجودين الآن سوف يصفقون لأى قرار لكن المطلوب شىء آخر غير التصفيق» .

ورغم وجاهة هذا الكلام .. فإنه فى رأيى لا يمثل الحقيقة كاملة ..

فبالقطع هناك أسباب أخرى كانت وراء قرار عبدالناصر بتأميم الصحافة ..

وهذا ما يعترف به هيكل[٤] .. الذى يقول :

إنه كانت بينه وبين عبدالناصر مناقشات طويلة امتدت إلى سنة ١٩٦٠ حول ملكية الصحافة فى مصر ، وبدأت من سنة ١٩٥٢ .. أى فى العام الأول للثورة .. وقبل أن يعلن تحوله الاجتماعى فى الستينات .

ويقول هيكل[٥] أيضا :

---

(٣) هيكل ـ بين الصحافة والسياسة ـ الفصل الخامس .

(٤) ، (٥) هيكل ـ المرجع السابق .

إن عبدالناصر لم يكن راضيا عن الملكية الفردية أو العائلية للصحف .. «وكنت أرى غير رأيه وأناقشه مطولا ومفصلا . وفى بعض الأحيان كنت أستطيع أن أفهمه ، ولكنى لم أكن أتصور فى نفس الوقت أن تتحول الصحف من ملكية الأفراد أو العائلات إلى ملكية الدولة .. فقد بدت لى تلك كارثة الكوارث ولم يكن هناك حل وسط » .

ومثلا ..

كان هناك خلاف بين الثورة والمثقفين حول الاشتراكية ..

فالمثقفون كانوا يعودون إلى كتبهم وإلى تجارب الآخرين وهم يفسرون معنى الاشتراكية ..

وكانت الاشتراكية فى مفهوم الثورة لا تختلف كثيرا عن رأسمالية الدولة ، أو سيطرتها فقط على وسائل الإنتاج من باب سيطرتها الكاملة على كل ما فى المجتمع ..

وكان هذا الخلاف وراء انكماش المثقفين وعزلتهم بعيدا عما جرى فى مصر فى الخمسينات ، والستينات .

فى الخمسينات انكمش المثقفون بسبب خلافهم مع الثورة حول الديمقراطية ..

وفى الستينات انكمشوا بسبب خلافهم حول الاشتراكية ..

وفى السبعينات ، انكمشوا بسبب مفاجآت الانفتاح ..

وسيظل المثقفون فى حالة انكماش وغربة وعزلة عن الحكم فى مصر ، ما دام هناك اختلاف فى اللغة ، وفى المعانى ، وفى الألفاظ بينهم وبين السلطة ..

فالاتفاق هنا هو جسر الاتصال بينهما ..

بل هو جسر التفاهم الوحيد بينهما ..

٨

الاختيار الحرج بين الثورة والديمقراطية !

« إن عبد الناصر الذى كنت أحترمه ، كان شابا صغيرا ، ذا قدرات متميزة ، وقد عرضت عليه أن أدير وأقود البلاد لعدة سنوات إلى أن يكتسب الخبرة اللازمة التى تمكنه من أن يخلفنى فى الرئاسة ، وأكدت له فى ذلك الوقت أننى سأكون سعيدا إن استقلت لصالحه ، وخيرته بين أن أستقيل حالا ، حتى ولو أدى الأمر إلى أزمة داخلية ، لأننى لم أعد أتحمل ، أو أتسامح فى الأخطاء ونفتح صفحة جديدة »

محمد نجيب

فى ربيع ١٩٥٤ اشتعلت الأزمة الثانية بين الثورة والمثقفين ..

كان سبب هذه الأزمة ..والوقود الذى أشعل نيرانها .. والثمن الذى دفع بعدها .. كلمة واحدة . ساحرة ، ومغرية ، ومقدسة هى الديمقراطية ..

طالب المثقفون بعودة الحياة النيابية .. وعودة الأحزاب السياسية .. وعودة الدستور .. باعتبار أن ذلك هو المعنى الحقيقى للديمقراطية ..

واعتبر قادة الثورة أن ذلك معناه تصفية العمل الجبار الذى بدأوه فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ووضعوا أمام الشعب وأمام التاريخ أصعب اختيار بين الثورة والديمقراطية .. إما الثورة .. وإما الديمقراطية ..

وفى الحقيقة ، كانت هذه الأزمة ، كما يقول محمد حسنين هيكل[(١)] هى جزء من الأزمة الأولى .. أزمة المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته ، وامتداد منطقى وطبيعى لها ..

فلقد كانت وجهة نظر المطالبين بعودة الحياة النيابية وعودة الأحزاب السياسية هى أنه يجب أن تنتهى مهمة الجيش ، بعد أن تمت الثورة ، وأن يعود الحكم إلى أربابه .. وعلى ذلك ينبغى أن تعود الأحزاب السياسية وينبغى أن تعود الحياة النيابية لكى تستأنف الأمور سيرتها الطبيعية .

وكان أصحاب هذا الرأى والمتحمسون له الصحافيين ، والمحامين ، وأساتذة

---

(١) هيكل ـ أزمة المثقفين .

وأساتذة وطلبة الجامعة .. أو بمعنى آخر : نقابة الصحافيين ونقابة المحامين والجامعة ..

وكان عبء النضال ضد حركة الجيش ـ كما يقول د . عبدالعظيم رمضان[2] ـ يقع على عاتق هذه المؤسسات الديمقراطية التقدمية التى كانت تنبعث منها أعلى وأقوى الأصوات المطالبة بعودة الجيش وإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق الحريات وبالتالى كان عداؤها قاطعا وحاسما لمجلس قيادة الثورة ، الأمر الذى ترك آثاره على ثورة ٢٣ يوليو . والتى يعتبر إحدى سماتها : العداء للمثقفين .

●●

ماذا حدث بالضبط ؟

كيف اشتعلت هذه الأزمة ؟

كيف كان سيناريو أحداثها ؟

وما هى نتائجها ؟

●●

تبدأ أحداث هذه الأزمة ـ بين الثورة والمثقفين ـ باستقالة محمد نجيب من منصبه فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ .

كان نص هذه الاستقالة هو :[3]

« بسم الله الرحمن الرحيم

« السادة أعضاء مجلس قيادة الثورة

« بعد تقديم وافر الاحترام ، يحزننى أن أعلن لأسباب لا يمكننى ذكرها الآن

---

(٢) د . عبدالعظيم رمضان ـ عبدالناصر وأزمة مارس ـ الناشر روز اليوسف .

(٣) كنت أول من نشر هذا النص . أثناء تقديمى لكتاب محمد نجيب « قدر مصر » على صفحات مجلة الأهرام الاقتصادى . وهو كتاب كتبه اللواء نجيب وهو رئيس . ولكنه لم يوزع فى مصر . لأنه نشر بعد خروجه .

أننى لا يمكن أن أتحمل من الآن مسئوليتى فى الحكم بالصورة المناسبة التى ترتضيها المصالح القومية ..

« ولذلك فإنى أطلب إستقالتى من المهام التى أشغلها . وإنى إذ أشكركم على تعاونكم معى .

أسأل الله العلى القدير أن يوفقكم إلى خدمة بلدنا بروح التعاون والأخوة » .

ولم يذكر محمد نجيب فى هذه الاستقالة الأسباب الحقيقية التى دفعته إلى كتابتها وتقديمها ..

وقد ذكر لى نجيب هذه الأسباب ، فى حوار طويل بينى وبينه ، قال لى فيه : (٤)

« لم يكن أمامى إلا أمر من اثنين :

« إما أن أمارس سلطاتى كاملة ..

« وإما أن أستقيل لصالح عبدالناصر ..

« وأحسست أن من الأفضل أن أستقيل .. فقد كنت مسئولاً وغير مسئول ، فى نفس الوقت ، عن كل صغيرة وكبيرة فى البلد ..

« وأنا لم أرفض أن أتحمل المسئولية .. ولكن بشرط أن أكون موافقا على كل ما يصدر من قرارات .. لكننى لا أتحمل مسئولية أى قرار لم أستشر فيه ، ولم أوافق عليه ..

« إن عبدالناصر الذى كنت أحترمه ، كان شابا صغيرا ، ذا قدرات متميزة ، وقد عرضت عليه أن أدير وأقود البلاد لعدة سنوات إلى أن يكتسب الخبرة اللازمة التى تمكنه من أن يخلفنى فى الرئاسة .. وأكدت له فى ذلك الوقت أننى سأكون سعيدا إن استقلت لصالحه .. وخيرته بين أن أستقيل حالا ، حتى ولو أدى الأمر إلى أزمة داخلية ، لأننى لم أعد أتحمل ، أو أتسامح عن الأخطاء ونفتح صفحة جديدة ..

---

(٤) جرى هذا الحوار لمدة شهر فى صيف ١٩٨٣ فى فيلا زينب الوكيل بالمرج .

«ولم يختر عبدالناصر ..

«فقلت له : من الأفضل أن تقود المسيرة بدونى !

واستقال نجيب ..

وأرسل استقالته داخل مظروف مغلق إلى جمال عبدالناصر ..

●●

داخل مجلس الثورة كان الاتجاه العام هو قبول استقالة محمد نجيب ، ولكن خالد محيي الدين اعترض على قبول الاستقالة خوفا من أن يؤدى ذلك إلى قيام ثورة .. وعندما رأى أن الاتجاه العام فى المجلس هو قبول الاستقالة عرض استقالته هو الآخر . فطلب إليه المجلس إرجاء استقالته حفاظا على تماسك المجلس أمام الشعب .. فوافق .. وقرر المجلس تعيين جمال عبدالناصر رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة[٥] ..

وأصدر المجلس بيانا بقبول استقالة اللواء نجيب ، لأنه «طلب لنفسه سلطات أوسع وأكبر من المجلس» ، ولأنه ـ كما قال البيان أيضا ـ طلب «عدة طلبات محددة منها أن يكون له حق الاعتراض على قرارات المجلس حتى ولو كانت هذه القرارات قد صدرت بالإجماع» .

وحاول البيان الإساءة لسمعة محمد نجيب ، وقلل من شأنه ومن دوره فى الثورة ..

وصدر هذا البيان فى ٢٥ فبراير ..

وفور نشره فى صحف ذلك اليوم ، انفجر المقف فى سلاح الفرسان (المدرعات حاليا) ، ورفضت الأغلبية فيه تنحية نجيب نظرا لما يتمتع به من

---

(٥) انظر د. عبدالعظيم رمضان ـ عبدالناصر وأزمة مارس ، وانظر : محمد نجيب «كلمتى للتاريخ» ، ود. وحيد رأفت وفصول من ثورة ٢٣ يوليو .

صورة لامعة مؤثرة بين الجماهير .. وطالبوا بضرورة التوفيق بين محمد نجيب ومجلس الثورة .

وفى تلك الأثناء ، أثيرت قضية الديمقراطية بين عبدالناصر والضباط .. خاصة ضباط سلاح الفرسان ..

قال عبدالناصر :

- إن مجلس الثورة يمارس عمله بطريقة ديمقراطية ، فالقرارات تؤخذ بالأغلبية !

ورد أحد الضباط :

- إن هذا يعتبر حكما فرديا لأنه قاصر على مجلس الثورة . والشعب لا رأى

ثم صاح ضابط آخر :

- ترى لو أن الطلبة خرجت فى مظاهرات تطالب بعودة محمد نجيب هل نصوب بنادقنا إلى صدورهم ؟ لا .. لن .. نصوب بنادقنا إلى صدور أبناء الشعب ..

وانتهت هذه المناقشات باعتبار عودة نجيب وعودة الحياة النيابية من الضرورات الملحة فى هذه الفترة ..

وفى الوقت الذى كان مجلس الثورة يناقش فيه ضرورة عودة نجيب .. كانت تتحرك جموع هائلة تحركها قيادات الإخوان المسلمين التى بقيت خارج الاعتقال ، وتشترك فيها قواعد الوفديين الديمقراطية العريضة ، وأجنحة من الحزب الاشتراكى ، تطالب بعودة محمد نجيب وسقوط الديكتاتورية ، وعند نهاية كوبرى قصر النيل هاجمت قوة من البوليس وقوات من البوليس الحربى المتظاهرين ، وقدر عدد المصابين بثلاثة عشر شخصا غير رجال البوليس . ولم يمنع ذلك من وصول حشود هائلة إلى ميدان عابدين وهى تهتف : «محمد نجيب أبو الثورة .. إلى السجن يا جمال .. إلى السجن يا صلاح » .

وقال لى محمد نجيب :

«إنه فى ذلك اليوم . خرجت مظاهرة ضخمة من جامعة القاهرة ، قاصدة ميدان الجمهورية . وكان المتظاهرون يهتفون بحياتى وبالديمقراطية . وردد بعضهم هتافات معادية ضد مجلس الثورة . فوقعت اشتباكات بينهم وبين رجال البوليس الحربى بقيادة البكباشى أحمد أنور . الذى كان شديد القسوة والعنف فى التعامل مع المتظاهرين . وأطلق رجاله النيران ، فأصاب البعض . وقبضوا على البعض الآخر . وكان من بينهم عدد من الإخوان الذين ازداد نشاطهم بعد حل جماعتهم .

«لقد حول أعضاء المجلس مظاهرات الفرح بعودتى إلى مأتم ..

«حتى أن البعض رفع قمصان الضحايا الملوثة بالدماء فى وجهى وأنا أخطب فى قصر عابدين بمناسبة عودتى ..

«ورفع الإخوان عبدالقادر عودة على أكتافهم أمامى ..

«ورغم أننى قلت ساعتها : إننى لم أقبل العدول عن الاستقالة إلا من أجل الحرية والديمقراطية وإجراء انتخابات برلمانية وتأليف جمعية تأسيسية تمثل مختلف هيئات الشعب ، إلا أن هتافات الاحتجاج على مجلس قيادة الثورة لم تتوقف ..

«كانوا يصفونهم بالأعداء ..

ولا بد أن هذا الموقف السافر من مجلس قيادة الثورة كان وراء الضربات القاصمة التى وجهها إلى المثقفين والطلاب والسياسيين فيما بعد ..

وعاد نجيب ـ فعلا ـ إلى السلطة فى ٢٨ فبراير ..

وانتصرت ـ كما قال ـ إرادة الشعب ..

ويضيف نجيب :

ـ إننى أردت فى ذلك الوقت تصفية الاتجاه الديكتاتورى لتحل الديمقراطية ـ بدلا منه ـ بضغط شعبى . فطالبت بضرورة الإسراع فى إجراء قيام الانتخابات حتى نطرق الحديد وهو ساخن ..

والتقيت بعبدالناصر فى بيت على ماهر بحضور السنهورى ..

وسألتهم :

ـ من أين نبدأ الخطوة الأولى ؟

قال عبدالناصر :

ـ أقترح عودة دستور ١٩٢٣ .

وكان اقتراحا مريبا ، فرفضت الموافقة عليه ..

وقال السنهورى :

ـ إن لجنة الدستور على وشك الانتهاء من عملها ، ومن الممكن تقصير مواعيد الإجراءات حتى نسارع باجراء انتخابات الجمعية التأسيسية ، كما أن هذه الجمعية يمكن أن تباشر سلطات البرلمان حتى يجتمع ..

واتفقنا على ذلك ..

لقد كان الشعب ينتظر فى تأهب وغضب قرارات تحقق له حريته وكان هذا ما يؤرق جمال عبدالناصر الذى تهاوت سمعته بين الناس وظهر فى صورة المدافع عن قيام الديكتاتورية ..

●●

وتتوالى الأحداث ..

فى ٥ مارس اجتمع مجلس الثورة وقرر إلغاء الرقابة على الصحف واتخاذ الاجراءات فورا لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الاقتراع العام المباشر على أن تجتمع خلال يوليو ١٩٥٤ ، لمناقشة وإقرار مشروع الدستور الجديد ، وللقيام بمهمة البرلمان حتى يتم عقد البرلمان الجديد ، وتقرر إلغاء الأحكام العرفية ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين .

وعادت البهجة إلى الشارع ..

وعادت الصحافة تزغرد بالحرية ..

وعاد للمثقفين إحساسهم بالذات ..

وعاد بعضهم إلى دوره الذى هجره ، وإلى قلمه الذى تركه فى ظل الرقابة ..

وكان من هؤلاء الدكتور وحيد رأفت ، الذى كتب فى جريدة «المصرى »[٦] مقالا ، قال فيه :

«اليوم أعود إلى القلم لأنفض عنه التراب ، وإلى الفكر لأجلو عنه الصدأ ، فالرقابة على الصحف لا تحطم الأقلام فحسب بل تقضى أيضا على ملكة التفكير . فلماذا يجهد الكاتب نفسه ويكدح المفكر ذهنه إذا كان ما تجود به قريحته لا ينقل إلى الجمهور أبدا ، ولا يصل إليه إلا مبتورا ، مشوها بفعل الرقيب .. ويا ويل أمة لا يمارس كتابها إلا المدح والثناء ، ولا يسمح حكامها إلا بتلك النغمة المرذولة ، فالنقد السياسى كالنقد عامة ، ضرورة من ضرورات الحياة والتقدم ، ورمز على حياة وحيوية المجتمع .. بغيره تفتر الهمم وتتقاعس النفوس ، ويخبو الذهن والإصلاح » .

لكن ..

هذا المناخ لم يدم طويلا ..

وسرعان ما تلبدت السماء بالغيوم ..

وعكرت بعض تصرفات مجلس الثورة المياه الصافية ، باصدار قرارات اعتقال لعدد كبير من السياسيين من مختلف التيارات العلمانية والدينية ..

وبدأت النذر تعبر عن أزمة قادمة ..

وعاصفة لا مفر من مواجهتها ..

●●

يقول عبدالعظيم رمضان[٧] :

إن سياسة عبدالناصر ، كانت حتى ذلك الوقت ، تقوم على طرح البديلين

---

(٦) جريدة المصرى - ٨ مارس ١٩٥٤ .

(٧) د. عبدالعظيم رمضان - عبدالناصر وأزمة مارس .

المتناقضين : إما استمرار الثورة على نفس الخط الذى تسير فيه وإما تصفيتها وعودة الجيش إلى ثكناته وعودة العهد القديم . وكانت الفكرة المنطوية وراء طرح هذين البديلين النقيضين ، هى أنه لا يوجد من أنصار الثورة من يؤيد بصفة مطلقة الخط الدكتاتورى الذى تسير فيه . ولا يوجد من أنصار الديمقراطية من يؤيد تصفية الثورة بصورة مطلقة ، فالغالبية الكبرى فى كل من المعسكرين تنشد المرحلة التأليفية التى تمتزج فيها إيجابيات الاتجاهين (الثورة بالديمقراطية) وتسقط سلبياتها (الدكتاتورية وأوضاع العهد القديم) وعلى هذا الأساس فإن طرح أى من البديلين النقيضين سوف يستفز على الفور المعارضين من داخله ومن خارجه ، وسيعطل كل منهما الآخر . ولما كانت الثورة بالفعل فى الحكم وتسير على نفس الخط الذى تسير فيه ، فإن هذا التعطيل لن يضرها شيئا !

على أنه بعد الصدام مع سلاح الفرسان وبعد تحرك المعسكر المضاد للديكتاتورية ، انتقل فكر عبدالناصر إلى المرحلة التأليفية .. أى استمرار الثورة فى الحياة السياسية مع عودة الديمقراطية .. ولو إلى حين ..

وهذا هو مغزى قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ التى عادت تمثل استجابة للمطالب الجماهيرية بعودة الحياة الديمقراطية ، وكان القصد منها إزالة ما علق بأذهان الشعب من اتجاهات الثورة الديكتاتورية .. تمهيدا لنزولها فى حقل الحياة السياسية مع باقى القوى الأخرى .

على أن القوى الليبرالية التى كانت تتكون فى ذلك الحين من القوى البرجوازية القديمة ، متحالفة مع المثقفين الليبراليين من قوى اليسار ممثلة فى الشيوعيين والاشتراكيين أخذت بدافع عدم ثقتها فى وعود الثورة ، تركز جهودها فى طردها من الحياة السياسية الجديدة بلا رجعة . فرفعت شعارات عودة الجيش إلى ثكناته فورا وإعادة الحياة النيابية فورا ، وإسقاط وزارة الثورة ، وتأليف وزارة مدنية ، والإفراج عن المعتقلين . وأخذت استفزازاتها للثورة تتزايد ، لتسلب من مجلس قيادة الثورة الكسب الشعبى الذى حصل عليه بقرارات

٥ مارس ، وحتى أصبح من المشكوك فيه كثيرا أن تتمكن الثورة ، بعد أن تتحول إلى حزب ، من إيجاد موطىء قدم لها فى الحياة الدستورية الجديدة ، بعد أن صور هذا التحول فى شكل هزيمة تحت ضغط شعبى فعال .

وضاعف من هذه الاستفزازات محاولة من المدفعية والفرسان لتنفيذ انقلاب عسكرى ضد الثورة ..

وضاعفها أيضا أزمة جديدة بين نجيب والمجلس لاستعادة كل سلطاته السابقة لاستقالته ، والتى عاد بدون أغلبها ..

وكان أن عاد عبدالناصر إلى سياسته القديمة : إما استمرار الثورة فى الخط الذى تسير فيه وإما تصفيتها وعودة الأحزاب .. أى .. إما الثورة وإما الديمقراطية .

وظهر ذلك واضحا فى اجتماع مجلس قيادة الثورة فى ٢٥ مارس ..

يقول لى محمد نجيب :

منذ اللحظة الأولى ، فى الاجتماع ، أدركت أن هناك قنبلة على وشك الانفجار .. فقد كانوا فى حالة تجهم لا مجاملات .. لا سلامات .. ولا ابتسامات ..

وبدأ عبداللطيف البغدادى الجلسة قائلا :

ـ أنا أقترح إلغاء قرارات ٥ مارس فورا .

هكذا بلا لف أو دوران .

وكان عنده حق فى هذه الصراحة . فقد فشلت كل الأساليب الملتوية ، وسقطت كل الأقنعة . ولم يعد أمامهم إلا الكلام بصراحة .. أو الانسحاب بصراحة ..

وقد عرفت بعد ذلك أنه اتصل بزملائه من ضباط الطيران ، ووجدهم

غاضبين على قرارات ٥ مارس وأيدهم فى غضبهم ، ووجد منهم استعدادا للقيام بثورة أخرى إذا ما نفذت هذه القرارات .

وفى هذه الجلسة قال خالد محيى الدين :

ـ أنا أعلن تمسكى بهذه القرارات .

لكنه أضاف :

ـ لكننى أريد أن تنفذ بصورة ديمقراطية جديدة ، تحرم رؤساء الأحزاب ، ومن طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعى ، وكل من صوت ضد الحريات ، والذين رفضوا رفع ضريبة الأطيان ، من حق الترشيح للجمعية التأسيسية .

يعنى وضع قيود على تنفيذ القرارات :

وقال جمال عبدالناصر :

ـ إن مجلس قيادة الثورة سينتهى عمله فى ٢٣ يوليو القادم ، والأحزاب تعود إلى وضعها القديم .

وكالعادة أيده صلاح سالم ، ورفض كلام خالد محيى الدين ، وقال :

ـ كل شىء يجب أن يعود إلى صورته القديمة .

ولم أتدخل فى الحوار ..

قال جمال سالم :

ـ لو أعدنا الأحزاب سيعود الحزب الشيوعى .

فقال خالد :

ـ إننى أطالب بعودة الحياة النيابية ، والدستور الجديد هو الذى سيحدد الموقف من الحزب الشيوعى .

وقال البغدادى :

ـ وسنفرج عن كل المعتقلين ؟

فقلت :

- مرحبا بهذا القرار!

وقال أحدهم :

- وسنفرج عن النحاس !

فقلت :

- هذا حقه لأنه اعتقل ظلما ، فقد أضيف اسمه إلى كشف المعتقلين بعد توقيعى عليه .

- وقال آخر :

- وسنفرج عن الهضيبى وباقى زعماء الإخوان .

ووافقت على ذلك ..

وانتهى الاجتماع باعلان قرارات ٢٥ مارس ..

وهى :

١ - يسمح بقيام الأحزاب .

٢ - المجلس لا يؤلف حزبا .

٣ - لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على الانتخابات .

٤ - تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا بدون تعيين أى فرد ويكون لها السيادة والسلطة الكاملة وتكون لها سلطات البرلمان .

٥ - حل مجلس الثورة فى ٢٤ يوليو المقبل باعتبار أن الثورة قد انتهت وتسلم البلاد لممثلى الأمة .

٦ - تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها ..

كانت هذه القرارات فى ظاهرها ديمقراطية ، وفى باطنها فتنة وتوتر .

فقد أثارت الناس الذين لم يرق لهم عودة الأحزاب القديمة ، بكل ما توحى هذه العودة من فساد وتاريخ أسود ، وبكل ما توحى لهم من نهاية للثورة التى عقدوا عليها كل آمالهم فى التطهير والخلاص ، وأثارت هذه القرارات فى نفس

الوقت ضباط الجيش الذين احسوا ان نصيبهم فى النفوذ والسلطة والمميزات الخاصة قد انتهى ..

وهذا يعنى أنه لا الذين كانوا مع الديمقراطية رحبوا بها ، ولا من كانوا مع الديكتاتورية أيضا ..

ولا أنصار الثورة وافقوا عليها ، ولا أعداؤها أيضا ..

ولا المدنيون شجعوها ، ولا العسكريون أيضا ..

هذا ما قاله نجيب كشاهد عيان ، وطرف فى الصراع ، عن اجتماع ٢٥ مارس ..

وأفضل ان نسمع بجانبه ، ما قاله مؤرخ له منهج يسارى ، مثل عبدالعظيم رمضان ، عن هذا الاجتماع الهام ..

قال عبدالعظيم رمضان[٨] :

ان عبدالناصر اقترح فى هذا الاجتماع تصفية الثورة وإنهاء عمل المجلس فى ٢٣ يوليو التالى ، على أن تعود الأحزاب إلى وضعها السابق .. وفى الجانب الآخر ، اقترح عبداللطيف البغدادى إلغاء قرارات ٥ مارس واستمرار الثورة فى الطريق الذى بدأته وهو التطهير والمحاكمات وبصورة أشد ..

وكان واضحا كما يقول د. رمضان أن الاقتراحين بتخطيط واحد .

واعترض نجيب على الاقتراحين قائلا :

ـ حريات كاملة أو تصفية كاملة ؟ !

واعترض خالد محيى الدين ، على الاقتراحين قائلا :

ـ إن اقتراح عبدالناصر معناه إلغاء الثورة .

وطالب بتنفيذ قرارات ٥ مارس مع إضافة بعض التحفظات عليها ..

---

(٨) المرجع السابق .

ولكن عبدالناصر أصر على الاختيار والتصويت على الاقتراحين .. الثورة أم الديمقراطية ، وكانت نتيجة التصويت لصالح عبدالناصر ..

وكان وراء اقتراح عبدالناصر بتصفية الثورة محاولة أخيرة لتحريض الناس على أعداء الثورة ، وتدبير مواجهة ـ دبر لها ـ بينهم وبين أنصارها ..

وقد اختار عبدالناصر توقيتا مناسبا لهذه المواجهة ..

فى ذلك الوقت كان الوفد ضعيفا ، وكانت قيادته مضروبة .. فقد أفرج عن فؤاد سراج الدين لكنه بقى معتقلا فى مستشفى مجدى ، وأفرج عن إبراهيم فرج ، لكنه بقى معتقلا فى قصر العينى ، وضوعفت الحراسة على بيت النحاس ، وبقيت جماهير الوفد الكبيرة دون قيادة تحركها ..

وكانت قيادات الشيوعيين فى السجن أيضا .. أما الجماهير الشيوعية فكان كل همها فى ذلك الوقت محاكمة قادتها الذين أصدروا بيان السجن الحربى ، والذى أيدوا فيه الثورة فى وقت كان الشعار المطروح فيه عودة الجيش إلى ثكناته .

وكان هذا بالتحديد موقف «حدتو» .

أما باقى الأحزاب الشيوعية فكانت ضد نجيب وضد المجلس وضد الضباط عموما .

وبالنسبة لجماهير «البروليتاريا» سواء كانت تنتمى إلى الوفد أو إلى الأحزاب الشيوعية فانها كانت مع إطلاق الحريات وعودة الضباط إلى الثكنات ، باستثناء نقابات النقل المشترك التى كانت لها مطالب قديمة مثل إعادة المفصولين وإلغاء لائحة الجزاءات وصرف المتأخرات ، وكانت ترى أن الثورة ستأتى لها بهذه المطالب ، فراهنت على مجلس قيادتها .

وفى ظل هذه الخريطة الاجتماعية والسياسية ، برزت قوة المثقفين فى نقابتى المحامين والصحافيين ، وفى الجامعة ..

وكانت هذه القوة مع الديمقراطية ومع عودة الحياة النيابية وضد مجلس الثورة ، الذى كان فى رأيها العدو الأول للديمقراطية ..

وكانت هذه القوة هى التى وقفت وجها لوجه ضد مجلس الثورة ..

وفى هذه المواجهة السافرة بين الثورة والمثقفين ، كان واضحا أن الحرب على وشك الانفجار وأن الصدام بين الثورة والديمقراطية على وشك الجسم .

●●

فى نفس يوم إعلان قرارات ٢٥ مارس . اتفق المثقفون على التحرك لكسب المعركة ..

اتفق الصحافيون والمحامون على عقد مؤتمرات عاجلة فى نقاباتهم لبحث الموقف ، واتخاذ اللازم .

وفى اليوم التالى تمت هذه المؤتمرات ..

فاجتمع مجلس نقابة الصحافيين ، واتخذ قرارات تاريخية طالب فيها بالغاء الأحكام العرفية فورا وإلغاء الأحكام التى صدرت من غير طريق القضاء العادى والافراج عن المعتقلين ومن بينهم أعضاء نقابة الصحافيين وتأليف وزارة قوية لإجراء الانتخابات الجديدة على هدى من المبادئ التى آمنت بها البلاد ، على أن تراعى الأحزاب الغاية النبيلة من قيام حياة نيابية سليمة ونظيفة .

وفى نفس اليوم .. يوم ٢٦ مارس ، عقد المحامون جمعيتهم العمومية غير العادية بناء على طلب أكثر من مائة من أعضائها ..

وكان اجتماعا صاخبا ، علت فيه نغمة التهديد لضباط البوليس الحربى المسئولين عن الاعتداء الذى وقع على المحامين أحمد حسين وعبدالقادر عودة وعمر التلمسانى وغيرهم . وصرح عمر عمر نقيب المحامين فى الاجتماع بأنه طلب إلى النيابة إجراء تحقيق سريع لينال المعتدى جزاءه ..

وقد اتخذ المحامون فى النهاية قرارا بالإضراب يوم ٢٨ مارس استنكارا لحوادث الاعتداء على المعتقلين والمسجونين وتسجيل هذا الاحتجاج فى محاضر جلسات المحاكم ، كما قرروا أيضا المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية فورا وتشكيل

وزارة مدنية لإجراء الانتخابات وإلغاء الأحكام الاستثنائية التى صدرت وما ترتب عليها من آثار .

وفى اليوم التالى .. يوم ٢٧ مارس .. اجتمعت هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية وأصدرت بيانا طالبت فيه «بإلغاء الأحكام العرفية وكل ما اتخذ من تدابير وإجراءات استثنائية فورا . وحل مجلس قيادة الثورة منذ اليوم وتركيز السلطة لحين اجتماع الجمعية التأسيسية فى يد وزارة مدنية تتحمل المسئولية أمام الشعب بالاشتراك مع رئيس الجمهورية» «وفى نفس اليوم عقد طلبة جامعة القاهرة مؤتمرا وطنيا فى الحرم الجامعى . أعلنوا فيه تأليف «جبهة الاتحاد الوطنى» التى تضم الطلبة الوفديين والاشتراكيين . ثم اتخذوا قرارات بإلغاء الأحكام العرفية فورا . والافراج عن جميع المعتقلين فورا . وتأليف وزارة ائتلافية لاجراء الانتخابات . والغاء مجلس قيادة الثورة فورا ودون انتظار للجمعية التأسيسية» .

وفى يوم ٢٨ مارس .. «اجتمع مجلس ادارة جمعية هيئة التدريس بجامعتى القاهرة .. وبمعهد التربية للمعلمين واتخذ قرارات بالغاء الأحكام العرفية فورا ، وإطلاق الحريات فورا وعودة الحياة الدستورية فورا» .

وفى خلال تلك الأيام ، حركت القوى الديمقراطية المظاهرات ضد مجلس قيادة الثورة» .

●●

وفى المقابل ، تحرك أنصار مجلس قيادة الثورة ..

كان محمد نجيب يصحب الملك سعود ـ الذى كان يزور مصر فى ذلك الوقت ـ إلى الاسكندرية ..

وفى هذا اليوم انفجرت المظاهرات فى القاهرة ..

ويقول محمد نجيب :

إن هذه المظاهرات كانت مفتعلة ، تغمر شوارع القاهرة وتسد طرقاتها وتهتف

بحياة الثورة والضباط وتطالب بسقوط الأحزاب والرجعية والديمقراطية ، ودارت المظاهرات حول البرلمان والقصر الجمهورى ومجلس الدولة ، وكررت هتافاتها ، وكان أشهر هذه الهتافات : «لا أحزاب .. ولا برلمان » .. ووصلت الخطة السوداء إلى ذروتها فى ذلك اليوم عندما اشتروا بعض القيادات العمالية مثل صاوى أحمد صاوى (صوصو) رئيس اتحاد عمال النقل المشترك ، ودفعوهم إلى عمل إضراب يشل الحركة والحياة ، واشترك بعض من جنود البوليس الحربى فى هذه الأحداث ، وهم يرتدون الملابس المدنية وكذلك عمال مديرية التحرير المسلحون بالعصى ، وجنود الحرس الوطنى الذين ارتدوا هم أيضا ملابس مدنية ..

وقطعت زيارتى للاسكندرية وعدت بالطائرة فى المساء إلى القاهرة ، لأجد مجموعة من الضباط فى انتظارى وهم على أتم الاستعداد لأى إشارة منى .. وكان فى مقدمتهم القائمقام أحمد شوقى قائد حامية القاهرة ، والذى أرسل خطابا مفتوحا نشرته الصحف يطالب فيه بتشكيل وزارة مدنية والإصرار على تنفيذ قرارات ٢٥ مارس .

كان الموقف يقترب من نقطة الصدام .. من المذابح وإراقة الدماء .. من الحرب الأهلية .. كانت أى تعليمات ألقى بها فى هذه اللحظة ستتحول إلى قذائف ثقيلة ..

وكان إعطائى الأمر لهؤلاء الضباط يعنى تناطح الجيش ، والحرب الأهلية ..

هذا إلى جانب احتمال آخر ..

هو :

ماذا لو انتصر هؤلاء الضباط ؟

هل يقبلون العودة فورا إلى الثكنات ؟

ألا يطالبون بالانتظار فترة أخرى إلى أن تستقر الأمور ، ثم تطول المدة إلى أن يستقروا فى السلطة :

وعرفت في ذلك الوقت تفاصيل الإضراب الذى وقع فى ذلك الصباح ..

عرفت أن اتحاد نقابات النقل المشترك جعل من مقره مكانا للاعتصام ، وأن السبب فى هذا الاختيار هو أن الاتحاد يسيطر على شريان المواصلات الحيوى فى القاهرة .

وكان الهدف من الاعتصام هو العودة فى قرارات ٢٥ مارس ..

وعرفت أن الاعتصام بدأ فى السابعة والنصف من مساء اليوم السابق ، واستدعيت مجالس إدارات النقابات الأخرى لتتخذ قراراتها بالإضراب والاعتصام .. وأخذت الاذاعة المصرية فى إذاعة قرارات انضمام النقابات الأخرى قبل أن تتخذها فعلا .

وقد تضمنت هذه القرارات صيغة شبه موحدة وهى :

١ ـ عدم السماح بقيام الأحزاب .

٢ ـ استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم الجلاء ..

٣ ـ قيام هيئة تمثل جميع الهيئات والنقابات والروابط والجمعيات والمنظمات إلى جانب مجلس قيادة الثورة لتكون بمثابة الجمعية الوطنية التى تعرض عليها القرارات التى يرغب المجلس فى إصدارها .

٤ ـ عدم الدخول فى معارك انتخابية .

وفى ذلك اليوم جاء إلى بيتى سليمان حافظ والسنهورى وعبدالرحمن عزام ، وقلت للجميع . إننى أمام أمرين :

ـ إما استخدام القوة العسكرية .. وإما الاستقالة .

واخترت الاستقالة .

ونقلت هذا القرار إلى مجلس الثورة ..

وفوجئت بجمال عبدالناصر يعارض هذا القرار ويصر على عدم الاستقالة ..

كان واضحا أن معارضة جمال عبدالناصر لهذا القرار سببها الخوف من انفجار مماثل كالذى حدث بعد استقالتى الأولى ..

واكتملت الخطة السوداء ، باعلان ضباط البوليس فى يوم ٢٨ مارس أن العودة للحياة النيابية مع وجود الاحتلال خدمة استعمارية ..

وتحركت قوات الحرس الوطنى ومنظمات الشباب التى كان يقودها الصاغ (رائد) وحيد جودة رمضان إلى القاهرة ..

وتحرك إليها أيضا عمال مديرية التحرير تحت سيطرة مجدى حسنين ..

وفى يوم ٢٩ مارس نشرت جريدة «الأخبار» أن الجمعية العمومية لمجلس الدولة سوف تجتمع اليوم بدعوة عاجلة من المجلس، وأوحت «الأخبار» أن المجلس سوف يتخذ إجراءات ضد الثورة.. والتقط عمال مديرية التحرير ، وبعض ضباط وجنود الحرس الوطنى هذا الطعم ، وتوجهوا فى مظاهرة إلى المجلس .. وضرب السنهورى فى ذلك اليوم ، وهتفوا ضده : «يسقط الجاهل » .. وجاء صلاح سالم واصطحب السنهورى إلى بيته فى مصر الجديدة ، ولم يعد السنهورى من يومها إلى مجلس الدولة .

●●

ويقول د. عبدالعظيم رمضان :

إن ضباط الصف الثانى من الثورة وقفوا وراء مجلس الثورة فى هذه الأحداث ، حفاظا على المكاسب التى كانوا سيفقدونها لو عادت الحياة النيابية وانتهت الثورة ..

ونجح إضراب عمال النقل المشترك فعلا ، وانتقل من القاهرة إلى جميع أنحاء البلاد ، «طوعا أو كرها » .. «حتى شلت البلاد وتوقفت معالم الحياة فيها ، بل وتوقفت قطارات السكك الحديدية لأول مرة منذ ثورة ١٩١٩ » .

وبعد هذه الأحداث ، خلت الساحة للثورة تماما .. وراح رجالها يصفعون القوى السياسية المضادة لها ..

ففي ١٥ أبريل قرر مجلس قيادة الثورة :

١ـ محاسبة المسئولين عن الفساد السياسى فى العهود الماضية وحرمان عدد منهم من حقوقه السياسية .

٢ـ تطهير الصحافة .

٣ـ منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها .

٤ـ البحث عن إصدار قانون لحماية الثورة والأسس التى يقوم عليها المجلس الوطنى .

وفى نفس اليوم نشرت قائمة المصاريف السرية للصحف وللصحافيين فى مصر .

وفى نفس اليوم قرر المجلس حرمان كل من سبق أن تولى منصبا وزاريا فى الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٣ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، من كافة حقوقه السياسية وحرمانه من تولى الوظائف العامة ، وتولى مجالس إدارات النقابات والهيئات .. وذلك لمدة ١٠ سنوات كاملة .

وقصد بهذا القرار بالذات الوفديين والدستوريين ، والسعديين ، ومنهم النحاس ، ومكرم عبيد ، ونجيب الهلالى ، وفؤاد سراج الدين ، وعبد الفتاح حسن ، ومحمد حسين هيكل ، وإبراهيم عبدالهادى ، وعبدالرزاق السنهورى .. ولم يبق أمام الثورة سوى الإخوان .

لكن .. سرعان ما أنهت الثورة قوتهم بعد حادث الاعتداء على عبدالناصر فى المنشية ، فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ وبعد أيام على هذا الحادث ، حاولت الثورة اتهام محمد نجيب بتدبيره أو الاشتراك فيه ، فتقرر إبعاده فى نوفمبر ١٩٥٤ .

وهكذا ..

انتهت المفاضلة بين الثورة والديمقراطية بانتصار الثورة وهزيمة الديمقراطية ..

وبهزيمة الديمقراطية انهزم المثقفون أيضا وتشكل بصورة مجسمة العداء بينهم وبين الثورة ..

●●

هذا هو سيناريو الأزمة كما رواه شهود العيان . وكما سجلته الصحف . وكما سجله ووصفه المؤرخون المعاصرون لسنوات الخمسينات ..

لكن ..

سرد مشاهد السيناريو ـ رغم ضرورته ـ لا يكفي ..

فلابد أن نعرف ـ أيضا ـ ما وراء هذا المشاهد ..

وخاصة أن المؤيدين لما فعلته الثورة (مع المثقفين ومع الديمقراطية) ، لهم رأى آخر ، وتحليل آخر ، وتفسير آخر ، لما حدث .. لا بد أن نعرفه ..

بماذا يبرر هؤلاء ما حدث ؟

كيف يشرحونه ؟

وكيف يفسرونه ؟

لحظات نلتقط فيها الأنفاس ..

ثم ..

نسمع الإجابة !

٩

الاختيار بين الماء والهواء !

« إن العمل الوطنى المطلوب كان قد تحدد فى تنمية قاعدة الثورة الوطنية والعدل فى توزيعها . . وذلك فى ظروف عالمية متنوعة . . وكانت مسئولية هذا العمـل الـوطنى تقـع على عاتق الشعب بالقطع . . ومعنى ذلك فى رأيى أن قضية الثورة لا تنفصل عن قضية الديمقراطية . . إذًا ما الذى يبقى . . يبقى الأسلوب . . الأسلوب المنـاسب للعمل . . ولأهدافه . . ولظروفه . . من هنا فلقد كانت المـطالبة بعودة الأحزاب القديمة أو بانشاء أحزاب جديدة ، فى تصورى ، هى إجابة على غير سؤال . . أشبـه ما تكـون باقتباس فكرة قصة لم يعش أبطالها فى حياتنا . . أقرب إلى النقل منها إلى الدرس . . أقرب إلى الارتجال منها إلى التعمق »

محمد حسنين هيكل

لا تزال أزمة مارس تثير.. حتى اليوم ـ الجدل والحيرة..

فحتى اليوم، هناك من يعتبرها كلمة النهاية فى الديمقراطية..

وحتى اليوم، هناك من يعتبرها الطعنة القاتلة التى وجهتها الثورة إلى صدر المثقفين..

وحتى اليوم، هناك من يعتبرها « البداية السليمة » لطريق الانجازات الطويلة، الذى سارت فيه ثورة ٢٣ يوليو.. وهذا الخلاف الحاد، والمتناقض، هو أشهر خلافات المثقفين المصريين، وربما المثقفين العرب أيضا، الذين أصبح من حقهم الآن.. وبحرية.. مناقشة ثورة يوليو، ووضعها فى ميزان التاريخ..

فالتيار الليبرالى، الذى عاد للتنفس والوجود، بعد رحيل جمال عبدالناصر اعتبر أن الثورة انتهت فى ذلك اليوم.. وأن حكم دولة يوليو قد بدأ.. وأن هذا الحكم كان ديكتاتوريا.. قدم الإنجازات للشعب، لكن، بلا حرية.

وهذا عكس ما عبر عنه جمال عبدالناصر، بعد الغاء قرارات ٢٥ مارس، حينما أعلن أن: « ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انتهت اليوم وقامت ثورة جديدة اسمها ثورة العمال والفلاحين ».

ويعلق د. عبدالعظيم رمضان، على عبارة عبدالناصر، فيقول:

« إن عودة عبدالناصر على أكتاف حركة عمالية كان نقطة تحول فى تفكيره، فقد أدرك أن هؤلاء العمال لا يؤيدون الثورة كغاية فى حد ذاتها وإنما كوسيلة وأداة للتغيير الاجتماعى الذى يتطلعون اليه.

«وقد كان انتصار الثورة فى أزمة مارس نهاية للدور السياسى للبرجوازية المصرية الكبيرة التى نشأت على يد محمد على منذ عام ١٨٣٧ . فمع أنها لم تصف اقتصاديا إلا أنها صفيت سياسيا وإلى الأبد ، وانتقل دورها إلى يد البرجوازية الصغيرة ، العسكرية والمدنية . وعلى يد هذه البرجوازية الصغيرة تغير المجتمع المصرى تغيرا جذريا بتغير أساسه الاقتصادى . وتغير بالتالى بناؤه العلوى السياسى والقانونى والفكرى إلى بعد الحدود .

ويضيف د. رمضان :

«إن المأساة الكبرى فى أزمة مارس ، هى أن ثورة ٢٣ يوليو لم تكن قد ولدت بعد مبادئها التى اعتنقتها البلاد بعد ذلك لمدة تزيد عن ٢٠ سنة . لقد كانت فى فترة مخاض ثورى استغرق ثلاث سنوات كاملة . فكيف كان يتأتى للقوى التى وقفت إلى جانب تصفية الثورة ان تستشرف ببصيرتها المستقبل بنبوءة نفاذة تخترق حجبه وأستاره الملبدة بغيوم الديكتاتورية التى كانت تخيم على جميع القوى الديمقراطية والتقدمية وقتذاك دون تمييز ؟ ولكن حركة التاريخ فى اتجاهها التقدمى المحتوم كانت تدفع الاحداث فى ذلك الحين فى مسيراتها الصحيحة نحو استمرار الثورة بارادة علوية تمتزج امتزاجا غريبا ومعقدا بارادات الآخرين فى حلبة الصراع وبذلك حالت دون ارتداد البلاد إلى مرحلة تاريخية كانت قد تجاوزتها بالفعل ، ولم يعد فى وسع أية قوة ، اجتماعية أن تعيدها إليها من جديد » .

ويرى التيار الليبرالى الصورة من زاوية اخرى .. زاوية استمرار الثورة واستمرار الديمقراطية معا .. ويقول أنصار هذا التيار إن الاختيار بين الثورة والديمقراطية كان كالأختيار بين الماء والهواء مثلا .. أو كالإختبار بين الجسد والروح مثلا .. ويقولون : إنهم كانوا مع الثورة ، وإنهم قدموا لها برامجها التى نفذتها بعد ذلك ، ولكنهم كانوا مع الثورة لتحقيق الديمقراطية أيضا .. وكانوا مع تنفيذ برامجها دون الثمن الذى دفع فى مقابلها .. الحرية والديمقراطية وخصومة

المثقفين .. وقد ظهر أن المطالبين بالديمقراطية كان عندهم حق ، بعد أن حكم البلاد بما سمى بمراكز القوى ، وبما سمى بدولة المخابرات ، أو الدولة البوليسية .

● ●

إن التيار الليبرالى اعتبر انتصار الثورة فى أزمة مارس ـ ٥٤ . انهيارا للنظام السياسى الذى أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ ، وظل قائما حتى نجاح الثورة ، وطرد الملك ..

وكان هذا النظام السياسى ، قد بنى على ثلاثة أعمدة أساسية ، جعلته مستمرا ٣٠ سنة ، وهى (١) :

١ ـ نشأة حزب الوفد كتنظيم سياسى شعبى .

٢ ـ تصريح ٢٨ فبراير ٩٢٢ الذى ألغى الحماية ، واعترف بسيادة مصر ، مع التحفظات .

٣ ـ دستور ١٩٢٣ الذى رسم حكم مصر ، وحدد مؤسسات الحكم ، وطبيعته .

ورغم الانتقادات التى يمكن أن توجه إلى كل عمود من هذه الأعمدة ، فان الصراع الدستورى ، السياسى بين الأحزاب السياسية ، من جهة . والصراع من أجل المسألة الوطنية من جهة أخرى ، وبسبب تراكم التجارب والتيارات المختلفة ، خلال ٣٠ سنة ، تشكل «المثل» الديمقراطى ، «على صورة أكثر واقعية» .. «مع اقتراح الأحكام العملية التطبيقية التى ينفتح بها سبيل هيمنة «الأمة» على مؤسسات الحكم ، ويتحقق بها ضمانات الحريات العامة الفردية والجماعية ، وتنطلق بها الحركة الحزبية بغير ما يعوقها من تدخل جهات الإدارة ، ومع تقليص نفوذ الملك إلى ما يصير به «يملك ولا يحكم» ، ومع دعم هيمنة الهيئة النيابية على جهاز الدولة ، فلا يكون لها عليه شريك .. بمعنى تجريد المحور

---

١) انظر طارق البشرى ـ الديمقراطية وثورة يوليو ـ مجلة المستقبل العربى ـ العدد ٦٤ ـ يونيو ١٩٨٤ .

المحور الملكي من أية فاعلية ، وربط مؤسسات الدستور بالمحور البرلماني وحده ، مع ضمان ربط أواصر هذه المؤسسة مع قوى الرأى العام السياسى »[٢] .

وبعد أن قامت الثورة ، ألغى الدستور ، وسقط دستور ١٩٢٣ ، وتشكلت لجنة الخمسين لوضع مشروع دستور جديد ..

وكانت لجنة الخمسين لجنة نموذجية لوضع الدستور .. فقد كان أعضاؤها يمثلون الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة ، من الوفد إلى الأحرار الدستوريين .. ومن السعديين إلى الاخوان المسلمين .. ومن حزب مصر الفتاة إلى الحزب الوطنى .. ومن رجال القانون إلى أساتذة الجامعة .. ومن رجال الاقتصاد إلى الضباط ..

وكان من بين أعضاء هذه اللجنة أيضا ستة من الأقباط[٣] .

وقد أعدت اللجنة بالفعل مشروع الدستور الجديد .. وتضمن هذا المشروع إطلاق حرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، وحرية تكوين الجمعيات والأحزاب ، دون إخطار سابق .. وأكد المشروع على هيمنة «الأمة» على أجهزة الحكم .. وشكل البرلمان من مجلسين : للنواب وللشيوخ .. ورئيس الجمهورية رئيس برلمانى ، وليس رئاسيا .. لا ينتخب مباشرة من الشعب ، إنما تختاره هيئة تتكون من أعضاء البرلمان وبعض الهيئات المحلية ، لمدة خمس سنوات ، دون تجديد ..

ويقول طارق البشرى[٤] :

ـ إن القوى التى صاغت مشروع الدستور ، والتى تشكلت من جماع تيارات الحركة الحزبية القائمة وقتها ، وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ، وعزل الملك ، قد

---

(٢) طارق البشرى ـ المصدر السابق .

(٣) د. وحيد رأفت ـ فصول من ثورة ٢٣ يوليو ـ دار الشروق .

(٤) طارق البشرى ـ المصدر السابق .

عملت على ان يتحول نظام الحكم من نظام تتنازعه مؤسستان دستوريتان . هما رئاسة الدولة (ملكا أو رئيس الجمهورية) والهيئة البرلمانية ، إلى نظام يدور على محور واحد هو المجلس النيابى . وللحركات الشعبية والحزبية أن تتنافس على شغل هذا الموقع ، ولكن ما إن تشغله قوة منها حتى تضمن دوران المؤسسات كلها حوله وبطاقة دافعة تصدر عنه . فمن المجلس النيابى تتشكل الوزارة . ومنها تجرى الهيمنة على أجهزة الإدارة ، والتنفيذ ، وأجهزة الشرطة والجيش . والأمن عامة .

باختصار ..

أنهى مشروع الدستور دور الضباط الأحرار ..

وأنهى دورهم فى الحكم ..

وأعادهم إلى ثكناتهم ..

وإلا ..

كان عليهم أن يكونوا حزبا سياسيا ، يؤهلهم إلى الوصول إلى البرلمان . ومن البرلمان إلى السلطة والحكم والنفوذ مرة أخرى ...

أى أن عليهم أن يتنازلوا عن سلطة فى أيديهم ، ثم يكافحوا من جديد للحصول عليها ..

بمعنى آخر : «كان على الضباط أن يتبنوا نمطا دستوريا للحكم ، يجردهم من السيطرة على مكمن القوة السياسية الوحيد فى أيديهم ، وهو الجهاز الادارى للدولة والجيش ، الذى انبثقت منه حركتهم وسيطروا عليه ، وأن يدخلوا فى ساحة التنافس الحزبى بتنظيم لم يملكوه ، فلا هم أنشأوه من قبل ، ولا أتقنوا وسائل العمل به »[٥] .

وقد حاول الضباط أن يفعلوا ذلك ..

---

(٥) طارق البشرى ـ المصدر السابق .

وأعلنوا فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ إنشاء هيئة التحرير .. وتولى عبدالناصر أمانتها ..

«ولكن الهيئة رغم ما اتبع لها من وسائل الدعوة والاعلان . لم تتحول إلى حزب حقيقى . فقد استثار إنشاؤها حذر الأحزاب القائمة . كما استثير لدى الرأى العام الحذر التقليدى من أى حزب ينشأ فى أحضان السلطة . وكان غالب وجوه السياسة فيها منتميا إلى حزب من الأحزاب الموجودة . والقليل غير منتم إليها . ودعم هذا الحذر . أن إنشاء الهيئة كان بعد أيام قليلة من إعلان حل الأحزاب السياسية فى ١٧ يناير ١٩٥٣ . ورؤى فى هذه الاجراءات مجتمعة . أن السلطة السياسية الجديدة عازمة على ولوج سبيل للحكم غير ما تبناه الرأى العام الديمقراطى عبر المرحلة التاريخية السابقة»[٦] .

وقد تحول إحساس الرأى العام الديمقراطى . تجاه الثورة . والضباط ، إلى عداء .. ثم .. إلى صراع .. فكانت أزمة مارس .. وكانت هزيمة الرأى العام الديمقراطى . وكان فوز الضباط .. وكانت كلمة النهاية بعد ٣٠ سنة من الديمقراطية .

● ●

هناك بالطبع من يؤيد هذا الكلام ..

وهناك بالطبع من يعارضه ..

من المؤيدين . كان المؤرخ عبدالرحمن الرافعى . الذى قال فى كتابه عن ثورة ٢٣ يوليو :

«ولو تراجعت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أمام أحداث مارس سنة ١٩٥٤ لعادت البلاد سيرتها الأولى من الفوضى والانقسام وتنازع الأحزاب والجماعات ولضعفت الجبهة الداخلية أمام الاستعمار الواقف بالمرصاد . وما كان ذلك ليفيد البلاد فى شىء ولكن تماسك الثورة وتغلبها على العناصر الرجعية مكنها من تحقيق

---

(٦) طارق البشرى - المصدر السابق .

أهدافها دون أن تطعن من الخلف وبذلك أمكنها أن تحقق الجلاء وتنتهج سياسة الحياد ثم تؤمم القناة . هذا العمل القومى الذى كان يستحيل أن يتقرر أو ينجح فى عهد حكومة رجعية . بل هو عمل جليل يحتاج إلى حكومة قومية متماسكة . فعدول الثورة عن قرارات مارس سنة ١٩٥٤ وبقاؤها مسيطرة على مصير البلاد كان بلا مراء تمهيدا للاستقرار ومفاداة البلاد من عواقب الانقسام والفوضى وكان مكسبا لقضية الاستقلال والتحرز من مؤامرات الاستعمار » .

ولا يعجب هذا الكلام د. وحيد رأفت ..

فيقول [٧] :

« للاستاذ عبدالرحمن الرافعى وأمثاله من الكتاب والمؤرخين أن يشيدوا بذلك النصر بلا تحفظ وأن يتغنوا بكل ما فى ذلك العهد . ويحرقوا للسلطة البخور . ويؤلهوا الحاكم الذى حولوه بخنوعهم وسكوتهم إلى طاغية . فانهم قوم كانوا قد فقدوا الوعى فوجدوا حسنا ما ليس بالحسن . وعميت أبصارهم عن رؤية السلبيات والسيئات . وما أكثرها فى الفترة التى تلت أحداث مارس سنة ١٩٥٤ لاسيما فى السنوات الأخيرة لعهد جمال عبدالناصر حتى تاريخ وفاته فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ . حيث استأسدت مراكز القوى . وضعفت قبضة عبدالناصر على زمام الحكم . فتوالت السلبيات . والمآسى ومن بينها افتقاد الحرية . بل الحريات العامة جميعا . وتسلط الخوف على المواطنين من زائر الفجر . وفتح أبواب السجون والمعتقلات على مصراعيها . تمارس فيها شتى أنواع التعذيب . وتحطم آدمية الانسان . فضلا عن مصادرة الأموال وسبل الرزق الحلال ، بلا سبب . أو لأتفه الأسباب . وفرض الحراسات على الأموال المنقولة والثابتة انتقاما وتشفيا وإذلالا للأسر والمواطنين . ومطاردة أصحاب الآراء الحرة ، والتنكيل بهم . وبذويهم مما أدى إلى هجرة الأحرار والمثقفين

(٧) د. وحيد رأفت ـ المرجع السابق .

القادرين على مغادرة البلاد إلى الخارج هربا من الطغيان . وزج البلاد فى حروب لا ناقة لنا فيها . ولا جمل . كحرب اليمن . وانتشار الرشوة والفساد على أوسع نطاق فى المصالح الحكومية . وإيثار المحاسيب . والندماء . والأنصار والمنافقين . حتى فى صفوف القوات المسلحة على ذوى الرأى والخبرة . والكفاءة . وإفلاس البلاد والخزانة العامة وتردى الاقتصاد القومى . وتدهور المرافق العامة حتى غدا من العسير إصلاحها ، والتدخل المستمر فى شئون الغير ، من الدول العربية . والإسلامية حتى استحكمت بيننا وبينها العداوة والشحناء ، وباتت تتربص بنا الدوائر والنوازل ، وتحقق ما تشتهيه فكانت الفجيعة المؤلمة فى الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ . حيث منيت مصر بأكبر هزيمة عسكرية فى تاريخها المعاصر ، أفقدتها العزة والكرامة التى طالما تغنى بها الرئيس جمال عبدالناصر فى خطبه الجماهيرية . وهانت مصر وشعبها على الشامتين فينا . وهز هول تلك المفاجأة النيام والغافلين . فبدأ أصحاب الفكر والقلم من أمثال كاتبنا الكبير توفيق الحكيم ، يستردون وعيهم . وبدأوا يتخلصون تدريجيا من الغشاوة الكثيفة التى فرضتها عليهم الأحداث ووسائل الاعلام . أو فرضوها هم على أنفسهم ، ولو امتد العمر بمؤرخ الثورة أستاذنا عبدالرحمن الرافعى لراجع هو الآخر نفسه . واسترد وعيه . ولأدرك أن العدول عن قرارات ٥ و٢٥ مارس ١٩٥٤ . هذا العدول الذى حبذه وحباه ، لم يكن تمهيدا للتحرر والاستقلال ، بل توطئة للطغيان والهزيمة العسكرية والخراب الاقتصادى والمالى » .

ويرفض د. وحيد رأفت الزعم بأن مظاهرات ٢٨ و٢٩ مارس ، التى طالبت ببقاء الثورة . والاطاحة بالمثقفين ، كانت مظاهرات عفوية .. ويشكك فى تلقائيتها .. ويؤكد أنها كانت مؤامرة مدبرة ..

ويقول :

«لقد شاهدت بنفسى الآلاف من العمال المسخرين ومن اندس فى صفوفهم من رجال الحرس الوطنى والبوليس الحربى فى ملابس مدنية . ومن الدهماء

والمخربين يجوبون شوارع العاصمة ويهتفون بسقوط الأحزاب والحرية والديمقراطية والحياة النيابية وحتى بسقوط النقابات المهنية ..

« ولقد شاهد غيرى من الناس أولئك . المتظاهرين المدفوعين من بعض العناصر الملتفة حول جمال عبدالناصر وهم يهتفون أيضا بسقوط الدكتور السنهورى « الجاهل » أو « الخائن » .

وما يقول د . وحيد رأفت . وما يؤكده آخرون غيره . يعنى أن مجلس الثورة عندما وضع المفاضلة بين الثورة والديمقراطية لم يترك « حركة التاريخ » كما يقول د . عبدالعظيم رمضان تأخذ مسارها الطبيعى . وإنما فرضت الثورة نفسها بتدبير من رجالها بالاشتراك مع بعض العناصر النقابية المأجورة ..

ويعنى ما يقوله د . وحيد رأفت . أيضا . أن نهاية أزمة مارس كانت بداية لكل الأخطاء التى وقعت فيها الثورة على النحو الذى ذكره .

● ●

وبين التيار الذى يقف فى صفه د . وحيد رأفت . والتيار المضاد له . يحاول أحمد حمروش أن يكون محايدا وهو يرصد الأسباب التى أدت إلى انتصار الثورة وهزيمة الديمقراطية ..

وهذه الأسباب التى ذكرها فى كتاب قصة ثورة ٢٣ يوليو ـ هى :

- إن شخصية محمد نجيب لم تتوافر فيها خصائص الزعيم .
- أن محمد نجيب لم يكن له تنظيم موال له فى الجيش .
- ضعف الوفد والأحزاب السياسية الأخرى وعدم قدرتها على تحريك الجماهير .
- عدم وصول القوى التقدمية إلى الدرجة الكافية من النضج اللازم لتحريك الجماهير .
- العجز فى تكوين الجبهة الوطنية الديمقراطية نتيجة لتردد الوفد ورفض الإخوان ..

- انتهازية الاخوان وعدم تعاطف الشعب معهم لتصرفاتهم الارهابية السابقة .
- غيبة الحركة الجماهيرية المؤثرة التى كان من الممكن أن تشكل قوة ضاغطة على أعضاء المجلس .

«كل هذه الأسباب وغيرها جعلت انتصار مجلس قيادة الثورة أكثر رجحانا .. وخاصة بعد أن انفردت الحركة بالقوى المختلفة تطيح بها واحدة بعد الأخرى ودون إدراك أن هذه المطرقة الهاوية لن تتوقف إلا إذا تحولت كل التنظيمات الحية إلى جثث هامدة أو مغشى عليها » .

● ●

وحتى تكتمل تفاصيل الصورة . يجب أن نسمع محمد حسنين هيكل .. لقد تعرض هيكل لأزمة مارس . وهو يناقش أزمة الثورة والمثقفين . فى كتابه الذى ظهر عام ١٩٦٠ . بعنوان «أزمة المثقفين» .. والذى حاول فيه أن يلقى بكل التبعات على المثقفين . ويخرج الثورة منها . كما تخرج الشعرة من العجين ..

يقول هيكل وهو يمهد ببراءة الثورة من تهمة معاداة المثقفين :

«الواقع أن الثورة ــ فى أزمة مارس ١٩٥٤ ــ لم تكن قد تمت بعد . وأعود للقول أنها لم تكن قد بدأت !

«إن القول بأن يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ هو يوم الثورة ينطوى فى الحقيقة على خلط بين معنى الثورة ومعنى الانقلاب .. فالانقلاب هو الاستيلاء على السلطة . والثورة هى تغيير الأوضاع تغييرا شاملا تختلف الأمور بعدها اختلافا أساسيا عما كانت عليه قبلها . لكى تنتقل مما هو كائن فعلا . إلى ما ينبغى أن يكون أملا . فاذا وصلنا بعد ذلك إلى القول بأنه فى ٢٣ يوليو كان الانقلاب الذى قد يمهد للثورة ــ قد تم ولكن الثورة ذاتها لم تكن قد تمت بعد ــ فان السؤال الذى يبرز على الفور هو :

ــ هل كانت الأحزاب السياسية التى جرت المطالبة بعودتها وهل كانت الحياة النيابية بالصورة التى كانت عليها قادرة على إتمام الثورة ؟ !

«إذا سلمنا بأن الأحزاب السياسية هى فى حقيقة أمرها تعبير عن المصالح الحقيقية وبصراحة أكثر، إذا قلنا أن الأحزاب التى كانت قائمة فى مصر قبل الثورة كانت تمثل ملاك الأرض . كبار ملاك الأرض . واذا سلمنا أن هدف الثورة كان تغيير الأوضاع تغييرا جذريا فكيف يمكن أن يقوم بها هؤلاء ؟!

«كيف كان يمكن أن يصنع التغيير المطلوب وأن يفرضه هؤلاء الذين يمس التغيير مصالحهم المباشرة ؟

«كيف كان يمكن أن يتولى أمر الثورة . هؤلاء الذين ستأخذ منهم الثورة لتعطى غيرهم ؟

«تناقض من المستحيل معه أن يستقيم أمر .

«إن أصحاب الأراضى بطبيعتهم أعداء كل تغيير.. والثورة تغيير كبير.

ويقول :

«إذن فإن النداء بعودة الأحزاب السياسية كان فى واقعه نداء بتجميد الثورة وإبقاء كل شىء على ما كان عليه .

«ولقد يقول لى قائل هنا :

«إن النداء بعودة الأحزاب ليس معناه الحتمى أن تعود نفس الأحزاب القديمة . ألم يكن المجال مفتوحا لقيام أحزاب جديدة تباشر الحكم وتتولى المسئولية ؟!

«ولست أتصور أن ذلك كان ممكنا بطبيعة الأحوال ..

«إذا اتفقنا على أن الأحزاب السياسية لا تنشأ اعتباطا وإنما الأحزاب تنشأ تعبيرا عن المصالح المترابطة ، فما هى المصالح الجديدة المترابطة التى كان يمكن أن تعبر عنها الأحزاب الجديدة فى مصر فى تلك الفترة ؟ !

«لقد كان التغيير الثورى بعد فى بدايته .

«لم يكن قد استطاع أن يروض المصالح القديمة التى كان لها وحدها الأمر ،

وأن يضرب قدرتها على استعادة السيطرة على الحكم تمهيدا لمواصلة الاستغلال .

« ولم يكن فى نفس الوقت قد استطاع أن يحمى المصالح الجديدة التى أتاح لها بعض الفرصة وأن يضعها فى موضع القدرة على الحيلولة دون أى انتكاس أو ردة .

« وإذا ما أضفنا إلى ذلك كله عاملا هاما من صميم أزمة المثقفين ومن قلبها . وهو أن قوة الدفع الثورى لم تنبع من عناصر سياسية . استطاعت بتصديها للأوضاع القائمة ومقاومتها لها أن تبلور فلسفة كاملة للتغيير حينما تواتيها فرصته لرأينا أبعاد المشكلة على حقيقتها .

« إن إرادة التغيير الثورى تكونت لدى طبيعة شابة فى داخل الجيش . كانت باتصالها مع الجماهير تشعر بالحاجة إلى التغيير ولكنها لم تكن تملك الفلسفة التى تضع منهاج التغيير وترسم طريقه .

« كانت الطليعة مشغولة بمغامرة الانقلاب والاعداد لها .

« لم تتجاوز فى تفكيرها لما بعد نجاح الانقلاب إلى أكثر من المبادىء الستة المشهورة التى أعلنت بعد الثورة ولكن هذه المبادىء الستة كانت مجرد مثل عليا لا تشتمل على أى منهاج عقائدى يشق الطريق إلى هذه المثل العليا .

ويتساءل هيكل :

ـ إذن ما الذى كان يمكن عمله !

ويقول بعد الدخول فى تفاصيل كثيرة :

« إن العمل الوطنى المطلوب كان قد تحدد فى تنمية قاعدة الثروة الوطنية والعدل فى توزيعها .. وذلك فى ظروف عالمية متنوعة . ومن خلال رفض لتجربتى الغرب والشرق فى التنمية والتوزيع ..

ويقول أيضا :

« إن مسئولية هذا العمل الوطنى تقع على الشعب بالقطع ..

«ومعنى ذلك فى رأيى أن قضية الثورة لا تنفصل عن قضية الديمقراطية إذن ما الذى يبقى ؟ يبقى الأسلوب .. الأسلوب المناسب للعمل .. ولأهدافه .. ولظروفه ..

«والأسلوب المناسب ليس عودة الأحزاب القديمة وإنما من خلال الاتحاد القومى .

«من هنا فلقد كانت المطالبة بعودة الأحزاب القديمة أو بإنشاء أحزاب جديدة – فى تصورى – هى إجابة على غير سؤال ..

«أشبه ما تكون باقتباس فكرة قصة لم يعش أبطالها فى حياتنا .

«أقرب إلى النقل منها إلى الدرس .

«أقرب للارتجال منها إلى العمق .

«من نوع ما يصف بعض أطبائنا فى الريف لمرضاهم ذلك المزيج الأبيض .. من غير كشف أو فحص أو علة أو داء .

باختصار – يقول هيكل – إن الثورة ما كانت لتنجح فى التغيير الذى قامت من أجله مع وجود الأحزاب .. لكنه يقول إن قضية الثورة لا تنفصل عن قضية الديمقراطية . وهذا إن جاز نظريا . فانه فى حالة ثورة يوليو . ومن خلال أزمة مارس واستنادا لما دار فى مجلس الثورة يوم ٢٥ مارس ليس صحيحا .. فقد كانت الثورة فى كفة والديمقراطية فى كفة أخرى .. على أن هيكل – ولو بطريقة موحية – يحاول أن يقول أن الديمقراطية لا تعنى تعدد الأحزاب . وإنما تعنى فى صورتها الملائمة لنا والمناسبة لظروفنا وللظروف المحيطة بنا . صيغة الاتحاد القومى . وهذا فى رأيى تحايل على معنى كلمة الديمقراطية ولعب بالألفاظ .. ثم إنه لو كان الاتحاد القومى تعبيرا عن ديمقراطية الثورة ما كانت الثورة قد تخلصت منه .

لقد نجحت الثورة – التى كانت بلا فلسفة كما يقول هيكل – فى خلق برنامج

للعمل الوطنى التقطته من أفكار وبرامج الأحزاب والمثقفين الذين أطاحت بهم . ونفذت الثورة هذا البرنامج . وكسبت تأييد الجماهير .. وفى نفس الوقت كانت تجربة التنمية الشاملة سابقة بمراحل تجربة الديمقراطية الثورية . فظهر الكثير من الأخطاء والعيوب التى كان من الممكن تلافيها لو كان الشعب يعرف ما كان يجرى فى الكواليس . ولو كان الشعب يشارك فعلا فى الحكم .. إن الشعب المصرى خلال سنوات يوليو كان له ذراع قوى هو ذراع التنمية .. وكان له ذراع ضامر هو ذراع الديمقراطية .. وهذه الصورة الفريدة من نوعها هى محصلة وخلاصة حكم يوليو .

● ●

لقد ولد الاتحاد القومى من رحم هيئة التحرير ..

ثم جاء الاتحاد الاشتراكى ليزيح الاتحاد القومى ..

وكان الاتحاد الاشتراكى هو السلطة السياسية العليا .. وكان رئيسه هو رئيس الجمهورية .. وكان رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة . وفى أوقات كثيرة كان أيضا رئيس الوزراء ..

أى أن كل السلطات كانت فى يد شخص واحد .. هو الرئيس ..

فهو الذى يحكم .. وهو الذى يقود .. وهو الذى يعين رئيس الوزراء .. وهو الذى يشكل الحكومة .. وهو الذى يتكون من خلاله البرلمان ..

و«من كل ذلك يظهر . أن واحدا من الأصول العامة فى بناء الدولة منذ يوليو ١٩٥٢ . كان الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . أو استيعاب السلطة التنفيذية للوجود المستقل للمجلس التشريعى . وافتقاد وجود هذا المجلس أصلا . ما يزيد على تسع سنوات فى فترة الثمانية عشر عاما التالية للثورة . وإذا أمكن إسقاط مدة المجلس النيابى الذى كان يشكل بقرارات تعيين جمهورية دون انتخاب خلال فترة الوحدة . فان مدة افتقاد وجود مجلس تشريعى منتخب تزيد خلال تلك الفترة إلى نحو اثنى عشر عاما . أما بالنسبة للسلطة

القضائية . فقد اطرد التقليد التشريعي على إدراج نصوص تمنع التقاضي بالنسبة لبعض مجالات نشاط الدولة . وعلى إمكان تشكيل محاكم خاصة عسكرية أو لأمن الدولة لأنواع معينة من القضايا . ووجد في كل دساتير ١٩٥٦ . ١٩٥٨ . ١٩٦٤ . ما يسمح بذلك »[٨] .

ويضيف طارق البشرى :

ـ أما السمة الثانية لأصول الحكم في دولة يوليو . فهي المركزية الشديدة في بناء أجهزة الدولة . «حتى تصل إلى قمة الهرم في شخص رئيس الجمهورية » .. وهذا البناء الهرمي هو بناء طبيعي في جهاز الادارة .. لكنه بناء مقلوب . وعكسي . وغير طبيعي في المجالس النيابية «التي تبنى بناء أفقيا من أعضاء متساوين في المراكز » .. كذلك هو بناء غير مقبول في التنظيمات الشعبية «التي يجرى الاختيار فيها من المستوى الأدنى إلى مايعلوه » .. وهذا الخلل أدى إلى سيطرة الجهاز التنفيذي . وتضخم نفوذه . إلى حد أنه أصبح هو الذي يرسم «السياسات ويقررها» وذلك بالطبع . نتيجة لازمة «لاندماج الوظائف التشريعية والتنفيذية واندماج سلطات الدولة » ..

«ومن ثم فقد جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها . وظهر رئيس الجمهورية القائم على رأس الجهاز . مصدراً للشرعية . ومنبعا للسلطة على نطاق المجتمع بأسره » .

«وتشكل الهيكل التشريعي على أساس من هذه السلطات المركزة . واتخذ هذا التركيز أساليب عديدة من الناحية الفنية . والقانونية . منها سلطة تعيين كبار الموظفين . ومتوسطيهم في سائر قطاعات النشاطات . وسلطة فصلهم بغير الطريق التأديبي ، واعتبار مثل هذا القرار «من أعمال السيادة » التي لا تخضع لرقابة القضاء ، ومنها سلطة رئيس الجمهورية في إصدار اللوائح التنظيمية

---

(٨) طارق البشرى ـ المرجع السابق .

واللوائح التنفيذية للقوانين » وسلطة إصدار القوانين في غيبة المجلس النيابي وتفويضه في إصدارها أحيانا ، مع وجود المجلس ، ومنها منح بعض القوانين لرئيس الجمهورية سلطة الاستثناء من أحكامها » .

ويضيف طارق البشرى :

ـ أما السمة الثالثة لنظام الحكم بعد يوليو فهى « استغناء التنظيم السياسى للدولة والمجتمع عن مبدأ الحزبية فى عمومه ، سواء تعدد الأحزاب أم الحزب الواحد » .

فهيئة التحرير لم تكن حزبا .. كما جاء فى بيان إنشائها ..

والاتحاد القومى ، منح من الصلاحيات ما جعله نوعا من المؤسسات الدستورية للسلطة .

والاتحاد الاشتراكى ، صيغة تحالف لقوى الشعب العاملة .. بعيدا عن الأسس الطبقية والمصالح الاجتماعية ، والأوضاع الاقتصادية ..

« ويلاحظ أن أخطر القرارات السياسية التى اتخذت فى الخمسينات والستينات ، وترتب عليها التحولات الكبرى ، اتخذها الرئيس بجهازه الحاكم ، دون أن يكون للتنظيمات الشعبية هذه أثر فيها ، بل لعل أهمها اتخذ فى فترة كاد يكون التنظيم غائبا عن الوجود ، مثل تأميم قناة السويس فى عام ١٩٥٦ ، قبيل نشأة الاتحاد القومى ، وإجراءات التأميم فى ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ قبيل نشأة الاتحاد الاشتراكى » .

●●

هذه هى أصول حكم يوليو بعد أزمة مارس ١٩٥٤ .

وهى أصول ـ كما نرى ـ أضعفت ، أو أنهت ، أو صفت أصول الحكم بالمنطق الديمقراطى ، وجعلت من شخص الحاكم الكل فى الكل ، ووضعت المثقفين على الهامش ، أو على الرف ، وجعلتهم يتمزقون من الداخل ، ومن الخارج أيضا » .

وقد كانت شخصية عبدالناصر ، عملاقة . وقوية . وساحرة . إلى حد أنها ملأت الفراغ ، وجعلت قوى الإعلام والمثقفين ، والأحزاب ، تتراجع ، ولا يشعر الناس بها ، ولا بحاجتهم إليها ..

ولكن ..

عندما مات عبدالناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ ، عاشت مصر ما يمكن أن نسميه باليتم السياسى .. والفراغ السياسى ..

وأصبح من الضرورى ، ومن الطبيعى ، أن تنفجر كل ملامح الأزمة ، وتظهر كل أعراضها ، ويشعر المثقفون بضرورة مناقشة ما جرى بينهم وبين الثورة ، وأن يحاولوا أن يغيروا من أصول الحكم التى ولدت بعد الثورة ، وأن يتوصلوا إلى أصول جديدة .. طبيعية .. وديمقراطية .. يكون لهم فيها الدور المناسب ، الذى تأجل سنوات ، وسنوات ..

●●

هذا ما أتصور أننا وصلنا إليه بعد كل هذه الأفكار المتقاطعة ..

أو ..

هذا ما يمكن استخلاصه بعد كل ما فات !

١٠

الجنسية المصرية والجنسية الثورية

« إن الثـــورة بسبب ظروف قيامهـــا بواسـطة العسكـريين ، لم تكن لها فى بادىء الأمـر كوادر مدنية يمكن أن تطمئن بها على تحقيق غاياتهـا ، بمنجهـا الخـاص بها ، فقـد كانت أكثر الكوادر المدنيـة صاحبة الخبرة فى كل شىء رغم تعاطفها مع الثـورة العسكـرية فى بعض غاياتهـا ، لا تقر بعض هذه الغـايات ، ولا تقر مناهجها المندفعة والمتسرعة لتحقيق هذه الغايات ، وربما كان ذلك بسبب ارتفـاع ثقـافتهـا ، أو بسنبب اختـلافهـا العقـائـدى مع العسكريين ، أو بسبب تأثرها بما ألفته من منهج للحياة فى عهد الملكيـة »

د . لويس عـوض

ونصل إلى الأزمة الثالثة بين الثورة والمثقفين ..

الأزمة التى عرفت بمشكلة «أهل الثقة وأهل الخبرة» .. أو مشكلة «الإخلاص ، والكفاءة» ، كما كانت تسمى فى بعض الأحيان .. أو مشكلة «الرجل المناسب فى المكانب المناسب» ، كما سميت أخيرا ..

أو هى .. كما يقول د. لويس عوض :

مشكلة : «الإدارة المختلة التى نشأت فى تاريخ مبكر من عهد الثورة» .. ثم .. اشتهرت بعد ذلك ، أيام جمال عبدالناصر ، بالأسماء والأوصاف التى ذكرناها منذ قليل ..

وهذه المشكلة ـ الأزمة ، بدأت فور تحرك الضباط من ثكناتهم ، ليخترقوا الحياة المدنية بالطول والعرض ..

فأصبحوا خبراء ـ فى يوم وليلة ـ فى كل شئون الحياة .. من السياسة الخارجية إلى الشئون الاجتماعية .. ومن الذرة والطاقة النووية إلى الكرة والملاعب .. ومن الإصلاح الزراعى إلى إصلاح التعليم .. ومن تسيير المؤسسات الاقتصادية إلى تسيير خطوط النقل العام .. ومن إدارة المسارح إلى إدارة المدن .. ومن العمل فى الصحافة إلى الإبداع فى فن السينما وفن الباليه ..

من كل شىء إلى أى شىء ..

وفى وقت من الأوقات ، كانت غالبية المناصب العليا فى الدولة ، فى يد الضباط .. الوزراء .. المحافظون .. السفراء .. رؤساء المدن .. رؤساء المؤسسات والبنوك .. والمرافق العامة والخدمات ..

كان هؤلاء الضباط . يمثلون الصف الأول من أهل الثقة ..

وكان اختراقهم الحياة المدنية واحتلالهم هذه المناصب الحيوية على حساب أهل الخبرة .. الذين طردوا منها .. أو خرجوا منها بكرامتهم ..

وكان طبيعيا أن يمتد الأسلوب العسكرى .. أسلوب المعسكرات .. من الثكنات إلى المؤسسات .. الانضباط قبل الأهداف .. النظام قبل الإنتاج .. السيطرة قبل الإبداع .. والطاعة قبل الكفاءة ..

باختصار ..

الثقة قبل الخبرة !

● ●

بدأت هذه الأزمة ، بعد ساعات من نجاح الانقلاب العسكرى الذى مهد للثورة ، من خلال مجموعة من الضباط كان يطلق عليهم «مندوبو القيادة» ..

ومندوب القيادة كان غالبا ضابطا برتبة صغيرة ، يفوض من قبل مجلس الثورة ، للإشراف والسيطرة على مؤسسة . أو هيئة ، من مؤسسات وهيئات الدولة .. ولأنه كان يمثل السلطة الجديدة ، فقد مُنح صلاحيات . وسلطات . لم يكن يتمتع بها المسئول المدنى ، فى المكان الذى يدخله ..

وكان طبيعيا أن ترتبك الدولة ..

وكان طبيعيا أن يحدث ازدواج وتضارب فى السلطات والمسئولية ..

كان طبيعيا . كما يقول فتحى رضوان ، أن يصاب جهاز الدولة بحالة تثير الإشفاق ، وأحيانا تثير الضحك[1]

ويعطى فتحى رضوان أكثر من مثال عن هذه الفوضى ..

فيقول[2] :

---

(١) فتحى رضوان ـ أسرار حكومة يوليو ـ مكتبة مدبولى .

(٢) فتحى رضوان ـ المصدر السابق ..

«من ذلك ما حدث فى وزارة الداخلية .. إذ ذهب ضابطان شابان ــ بدافع من حسن النية والتحمس للاصلاح فيما أتصور ــ وسيطرا على كل صغيرة، وكبيرة فى الوزارة المذكورة وتوليا أكبر السلطات دون أن يقدما إلى أى إنسان ما يدل على أنهما مكلفان رسميا بهذا الإشراف الذى ألغى كل اختصاصات الوزير وكل صلاحياته» .

«وبقي الضابطان الشابان يديران وزارة الداخلية دون أن يدرى عبدالناصر بذلك إلا عن طريق المصادفة . وكان ذلك حين ذهب الصحفي حلمى سلام إلى جمال عبدالناصر يستنجزه أوراقا معينة فى مكتب (خ) و(م) وهما الضابطان الشابان :

«فسأل جمال عبدالناصر مندهشا :

«ــ من هما ؟!

«ولما عرف أنهما وزير الداخلية غير المسئولين . قام إلى التليفون ليسأل عبدالحكيم عامر ، فلم تقل دهشة عبدالحكيم عن دهشة جمال عبدالناصر ، وسأله :

«ــ ومين قال أن الضابط (ع) فى الداخلية ؟

«وبعد دقائق ، طلب عبدالناصر إلى الضابطين الشابين أن يبرحا الوزارة ولا يعودا إليها ! » .

«وحكاية أخرى مماثلة ، حدثت فى شركة مصر الجديدة . إذ دخل أحد المهندسين الضباط على مكتب رئيس مجلس الإدارة وقال له :

«ــ إن القيادة أرسلته عضوا منتدبا فى الشركة !

«وعلى الفور هيأت الشركة للضابط المهندس الشاب (وقد أصبح فيما بعد صاحب مكتب هندسي كبير) مكتبا ملائما لصلاحياته الجديدة ، وأقبل على ممارسة عمله كعضو منتدب بحماس ونجاح

«وبعد فترة اكتشف السيد عبداللطيف البغدادي أن أحدا لم يصدر أي قرار بتعيين المهندس المذكور في المنصب المذكور ، وأنه ظل يمارس الإشراف ، ويوقع الأوراق . ويصدر القرارات بناء على خبر نقله بنفسه إلى المسئولين عن الشركة .. وصدقوه » ..

● ●

وتتعدد مثل هذه الحكايات .. أو المآسي التي كان وراءها مندوب القيادة ..

على أن ذلك . لا يعفي القيادة نفسها من تهمة ممارسة سلطة غير مؤهلة لها ، والاشراف على أعمال لا تعرف عنها أي شيء ، وإصدار قرارات ، دون دراسة ، أو دراية ..

ويكفي هنا أن نقول : أن المسئول عن التربية والتعليم . والطاقة النووية . كان كمال الدين حسين ، الذي لم يتلق أي دراسات . خارج الدراسات العسكرية . ولم تتح له فرصة أخرى بعيدا عن ثكنات الجيش .

ويكفي هنا أن نقول : أن صلاح سالم كان وزير الارشاد . والمتحدث الرسمي والإعلامي باسم الثورة ..

● ●

لقد بدأت أزمة أهل الثقة وأهل الخبرة ، من ضباط الصف الأول للثورة .. ثم .. شملت ضباط الصف الثاني .. ثم .. ضباط من نفس دفعاتهم في الكلية الحربية ، أو في مدرسة أركان الحرب .. ثم .. وصلت إلى المدنيين ..

لذلك ..

فاننا من باب الإنصاف والعدل ، والموضوعية ، لابد أن نقول :

إن أهل الثقة لم يكونوا فقط من العسكريين .. وكانوا أحيانا من المدنيين ..

ثم .. لابد أن نقول :

إن أهل الثقة .. كانوا أحيانا من أهل الخبرة .. أو كانوا من أهل الثقة

فقط . وبالممارسة أصبحوا يجمعون بين الصفتين : الثقة والخبرة !

وهناك أكثر من مثال على ذلك يسوقه محمد حسنين هيكل وهو يناقش هذه المشكلة فى كتابه : «أزمة المثقفين» ..

مثال :

«محمود يونس» .

«هل كان تعيينه ليتولى مسئولية قناة السويس بعد تأميمها . مجرد اختيار لموضع الثقة . أم أن الخبرة كانت أساس الترجيح . هذا مع ملاحظة أن محمود يونس فى الأصل ضابط جيش» ؟

«ومثال آخر :

«محمود رياض ..

«هل كان وضعه فى الصف الأول من الديبلوماسية العربية مجرد اختيار لموضع ثقة أم أن الخبرة خبرة محمود رياض فى قضية فلسطين منذ يومها الأول وملاحقته لهذه القضية فى مجاهل المعترك الدولى . وفى متاهات السياسة العربية . هى التى وضعت محمود رياض .. طبيعيا فى مكانة . مع ملاحظة أن محمود رياض فى الأصل أيضا ضابط جيش» ؟

«أما الناحية الثانية .. الناحية المدنية . ففيها على سبيل المثال ثلاثة من المدنيين أهل الخبرة يتولون (كان ذلك فى الستينات) الدعائم الثلاث التى يرتكز عليها تقدمنا نحو المستقبل كله ، والثلاثة هم سيد مرعى المسئول عن الزراعة وعزيز صدقى المسئول عن الصناعة ، وعبد المنعم القيسونى المسئول عن الاقتصاد .

«والسؤال هنا ، هل كان اختيار هؤلاء الثلاثة لمسئولياتهم الأساسية الضخمة ، لمجرد أنهم من أهل الخبرة أم أن الثقة فى نفس الوقت كان لها أعتبارها فى الأصل !

وأضيف من عندى على هذه النماذج .. نموذجين :

الأول : نموذج ثروت عكاشة !

إن ثروت عكاشة الذى كان أحد ضباط الثورة . نجح بسهولة فى أن يكون أحد المثقفين . المهمين . والقلائل فى مصر بعد الثورة .. فعندما أشرف على مجلة التحرير . تآلف بسرعة مع الصحافيين والكتاب المدنيين .. وعندما تولى وزارة الثقافة . أقام جهاز الثقافة الجماهيرية . وأنشأ معاهد الباليه . والموسيقى . والمسرح ، والسينما .. وعندما ترك الحكم تفرغ لترجمة أمهات الكتب القديمة . فى الحضارة اليونانية والإغريقية .. ورفض أن يحصل على جائزة الدولة التقديرية . لأنها فى رأيه تمنح كثيرا لمن لا يستحقها .

الثانى : نموذج على صبرى !

إن على صبرى كان من العسكريين القلائل الذين لم يشعر المثقفون بالغربة وهو يتعامل معهم .. كما كان العسكرى القريب من جمال عبدالناصر . ويفهم فكره جيداً . ويستطيع أن يعبر عنه .

وهناك بالقطع نماذج أخرى ..

لكن ..

رغم ذلك . فان هذه النماذج تمثل الاستثناء . ولا تمثل القاعدة .. تمثل الفرع . ولا تمثل الأصل ..

هذه النماذج . كانت مجرد قطرة فى محيط كبير .. التيارات التى تحرك مياهه . تخضع للقاعدة الأساسية .. قاعدة تقريب أهل الثقة حتى ولو لم يكونوا من أهل الخبرة .. وإبعاد أهل الخبرة لأنهم ليسوا من أهل الثقة ..

ولو كان حجم الاستثناء فى هذه القاعدة كبيرا . بحيث يؤثر على القاعدة نفسها . لما كانت هذه الأزمة إحدى الأزمات التى لا يمكن إنكارها بين الثورة والمثقفين ..

ولو كان الأمر كذلك . ما كنا نعانى حتى الآن من تراكمات الخلل النفسى

والادارى الذى ترتب على هذه الأزمة والذى جعلنا نطالب بتنفيذ شعار : «الرجل المناسب فى المكان المناسب » .

الأزمة موجودة إذن ..

وحادة ..

وآثارها ممتدة ، ومتشعبة حتى اليوم ..

لكن ..

كيف ظهرت ؟.. ما هى العوامل التى دفعتها للوجود ؟.. وما هى الأسباب التى جعلتها تستشرى وتسود ؟

● ●

يقول د. لويس عوض[٣] :

«إن الثورة بسبب ظروف قيامها بواسطة العسكريين ، لم تكن لها فى بادىء الأمر كوادر مدنية يمكن أن تطمئن بها على تحقيق غاياتها ، بمنهجها الخاص بها ، فقد كانت أكثر الكوادر المدنية صاحبة الخبرة فى كل شىء ، من التعليم إلى الدبلوماسية ومن الصناعة إلى الرى والزراعة ، رغم تعاطفها مع الثورة العسكرية فى بعض غاياتها ، لا تقر بعض هذه الغايات ولا تقر مناهجها المندفعة المتسرعة لتحقيق هذه الغايات ، وسواء كان ذلك بسبب ارتفاع ثقافتها ، أو بسبب اختلافها العقائدى مع العسكريين ، أو بسبب تأثرها بما ألفته من منهج للحياة فى عهد الملكية ، وبالمثل كان هذا ينطبق على كوادر مصر السياسية والادارية والقانونية والاقتصادية. وهو أمر طبيعى واجهته كل ثورات العالم فى مراحل الانتقال : أن تجد الموالين والأعداء للقديم ، والجديد ، ولكن الثورات المدنية كان دائما لديها الحد الادنى من الكوادر صاحبة الخبرة والولاء فى وقت واحد .. كان لديها الضباط الأحرار ، والمهندسون الأحرار ، والمعلمون الأحرار ،

(٣) د. لويس عوض ـ أقنعة الناصرية السبعة .

والأطباء الأحرار . والاقتصاديون الأحرار ، والثوار فى كل مهنة وحرفة ممن يمكن بهم تسيير الأمور . أما الثورة العسكرية المصرية فلم تجد سبيلا لحماية نفسها من أصحاب القديم ، ومن التيارات الثورية الأخرى المتلاطمة طوال عهد الثورة إلا بالاعتماد على «الضباط الأحرار» ومن لاذ بهم من ضباط الصف الثانى ، أو المدنيين المتقربين على أساس الولاء الشخصى ودون قيد فنى أو شرط فكرى . فسلمت كل قطاع من قطاعات الانتاج والخدمات إلى القيادة العسكرية أو شبه العسكرية ، وجعلت كل تعيين أو ترقية بقوة القانون من الدرجة الخامسة فصاعدا ، لا يتم إلا بموافقة المخابرات العامة ومكاتب الأمن . وفى بعض القطاعات الحساسة كأجهزة الاعلام وفى بعض المستويات العليا كمجالس الادارات إلى جانب ذلك ، عضوية الاتحاد القومى ، أو عضوية الاتحاد الاشتراكى . وبذلك جعلت الجنسية المصرية فى المرتبة الثانية بعد الجنسية الثورية واعتبرت كل مواطن مصرى عدوا للثورة ما لم يحصل على شهادة أو تأشيرة من مسئول بأنه عكس ذلك . ولا شك أن بعض الضباط الأحرار وبعض من تخيرتهم الثورة من الاداريين ، والفنيين المدنيين قد أثبتوا أنهم على درجة عالية من الكفاءة وعفة اليد . وروح الخدمة العامة . ولكن كان بينهم نسبة لا يستهان بها من الجهلة وخربى الذمة والمستهترين وعباد النفس . والأقارب . والمعارف بدرجة ساعدت على تخريب الانتاج والخدمات فى أكثر قطاعات الحياة فى بلادنا » .

●●

يقول د. لويس عوض أيضا :

«وقد أتيح لى فى عام ١٩٦١ أو عام ١٩٦٢ أن أترجم لجريدة «الأهرام» حديثا للرئيس الراحل عبدالناصر ، أدلى به للصحفى الانجليزى المعروف «بيتر مانسفيلد» ونشرته إما «الأوبزرفر» أو «الصنداى تايمز» ، فوجدته من أخطر وثائق الثورة التى تمكننا من فهم منهج جمال عبدالناصر فى إدارة البلاد وإدراكه الفطرى العميق لعلم السياسة وطبيعة السلطة .

«قال عبدالناصر لمانسفيلد ما معناه :

«عندما قامت الثورة عام ١٩٥٢ ساعدنى فى تحقيق هذه الثورة مجموعة من زملائى الضباط هم «الضباط الأحرار» ولكن ما أن نجحت الثورة حتى وجدت أن مشكلتى الأولى كانت كيف أبعد زملائى عن الجيش بالذات لأنهم تعاونوا معى فى هذا العمل السياسى . فأنا لا أومن بأن من حق الجيش الاشتغال بالسياسة . وإلا غدت مصر مثل جمهوريات أمريكا اللاتينية التى لا تكف عن محاولات الوثوب على الحكم بالانقلابات العسكرية . ولم يكن من المعقول أن أعاقب من عاوننى على تحقيق الثورة وجازفوا معى بأرواحهم أو أرزاقهم أو حريتهم بفصلهم من القوات المسلحة أو بمجرد إحالتهم على المعاش أو الاستيداع وهم لا يزالون فى سن الخدمة العامة ولذا فقد وزعتهم على الإدارات الحكومية وعلى المؤسسات والشركات العامة لتسييرها من ناحية ولمراقبة أمن الدولة فيها من ناحية أخرى . وبهذا كافأتهم على تضحيتهم وخدمت جيش مصر بتنقيته من الضباط المشتغلين بالسياسة» .

ويضيف لويس عوض :

«والحق أن عبدالناصر قد خدم مصر حقا خدمة جليلة بتطهير جيشها من الضباط السياسيين فوقاها شرور الانقلابات العسكرية المتعاقبة التى تعرضت لها الدول المجاورة مثل سوريا والعراق ، وقد دل بذلك على أنه رجل دولة مدنى العقلية ، ولكنه فى الوقت نفسه أساء إلى الحياة المدنية المصرية وإلى إدارة الإنتاج المصرى والخدمات المصرية بفرض العديدين من الضباط ناقصى الخبرة محدودى الثقافة على حياتنا المدنية وقد كان منهم أيضا فئة فاسدة الخلق طغت وبغت وأرهبت الأهلين لنهب المصادرات والحراسات والمال العام أو لإشباع عقدها السادية فى بعض الأحيان» .

● ●

وإذا كان عبدالناصر قد اعترف بصراحة فى حديثه لبيتر مانسفيلد ، أنه أطلق الضباط على الحياة المدنية من باب ضمان الأمن العسكرى ، ومن باب أمن

الدولة أيضا ، ومن باب المكافأة كذلك . فانه قبل هذا الحديث بحوالى ١٠ سنوات .. بالضبط عام ١٩٥٢ ، كان له تفسير آخر لاختراق الضباط . مؤسسات ومرافق الحياة المدنية .

قال عبدالناصر فى كتابه الشهير : « فلسفة الثورة »[٤] :

« كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة . متأهبة . وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها الأسوار . فتندفع الأمة وراءها صفوفا متراصة تزحف زحفا مقدسا إلى الهدف الكبير .

« وكنت أتصور دورنا على أنه دور طليعة الفدائيين وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات ويأتى بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير .

« بل قد كان الخيال يشط بى أحيانا فيخيل إلى أنى أسمع صليل الصفوف المتراصة وأسمع هدير الوقع الرهيب لزحفها المنظم إلى الهدف الكبير . أسمع هذا كله ويبدو فى سمعى من فرط إيمانى به حقيقة مادية وليس مجرد تصورات خيال ..

« ثم فاجأنى الواقع بعد ٢٣ يوليو .

« قامت الطليعة بمهمتها واقتحمت سور الطغيان وخلعت الطاغية ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير ..

« وطال انتظارها .

« لقد جاءتها جموع ليس لها آخر ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال .

« كانت الجموع التى جاءت أشياعا متفرقة . وفلولا متناثرة . وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير . وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر .

« وساعتها أحسست وقلبى يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة أن مهمة الطليعة لم تنته هذه الساعة .

---

(٤) جمال عبدالناصر ـ فلسفة الثورة ـ ص ١٥ ـ طبعة اللجنة العربية لتخليد القائد جمال عبدالناصر .

«وإنما من هذه الساعة بدأت .

«كنا فى حاجة إلى النظام ، فلم نجد وراءنا إلا الفوضى ..

«وكنا فى حاجة إلى الاتحاد ، فلم نجد وراءنا إلا الخلاف ..

«وكنا فى حاجة إلى العمل ، فلم نجد وراءنا إلا الخنوع والتكاسل ..

«ومن هنا وليس من أى شىء آخر ، أخذت الثورة شعارها ..

«ولم نكن على استعداد .

«وذهبنا نلتمس الرأى من ذوى الرأى ، والخبرة من أصحابها ومن سوء حظنا لم نعثر على شىء كثير .

«كل رجل قابلناه لم يكن يهدف إلا إلى قتل رجل آخر .

«كل فكرة سمعناها لم تكن تهدف إلا إلى هدم فكرة أخرى .

«ولو أطعنا كل ما سمعناه لقتلنا جميع الرجال وهدمنا جميع الأفكار .

«وانهالت علينا الشكاوى والعرائض بالألوف ومئات الألوف ولكن معظم ما كان يرد إلينا لم يزد أو ينقص عن أن يكون طلبات انتقام ، كأن الثورة قامت لتكون سلاحا فى يد الحاقدين والمبغضين » .

«كانت كلمة «أنا» على كل لسان ..

«كانت هى الحل لكل مشكلة ، وهى الدواء لكل داء ..

«وكثيرا ما كنت أقابل كبراء – أو هكذا تسميهم الصحف – من كل الاتجاهات والأعوان ، وكنت أسأل الواحد منهم عن مشكلة ألتمس عنده حلا لها فلم أكن أسمع إلا «أنا» ..

«مشاكل الاقتصاد «هو» وحده يفهمها ، أما الباقون جميعا فهم فى العلم بها أطفال يحبون ..

«ومشاكل السياسة «هو» وحده الخبير بها ، أما الباقون جميعا فما زالوا فى «ألف باء» لم يتقدموا بعدها حرفا واحدا ..

«وكنت أقابل الواحد من هؤلاء . ثم أعود إلى زملائى فأقول لهم فى حسرة :

«ـ لا فائدة .. هذا رجل لو سألناه عن مشكلة الصيد .. صيد السمك فى جزر هاواى لما وجدنا عنده جواب إلا كلمة «أنا» .. !

ويستمر جمال عبدالناصر فى نقده لأهل الخبرة.. ويستمر فى تفسيره غير المباشر الذى يوضح فيه لماذا لجأ إلى زملائه الضباط .. من أهل عدم الخبرة ..

إن جمال عبدالناصر فى هذا التفسير المبكر . يلقى بتبعية اللجوء لأهل الثقة من الضباط . على تقصير أهل الخبرة من المثقفين . والكبراء الذين لو سمع كلامهم لقتل كل الرجال . ولهدم كل الأفكار . ولسادات الأنانية والنرجسية . وكلمة «أنا» ..

وهو تفسير مختلف تماما عما قاله بعد ذلك فى الستينات والذى اعترف فيه أن اللجوء للضباط (أهل الثقة) فى إدارة الإنتاج والخدمات والمرافق كان أقرب للمكافأة منها إلى الضرورة .. وكان أقرب للأمن منها لسد الفراغ الذى وجد بسبب عدم تعاون المثقفين ..

ويؤكد محمد حسنين هيكل فى كتاب «أزمة المثقفين» التفسير الأخير .. المكافأة والأمن .. دون أن يغفل التفسير الأول .. سد الفراغ الذى أحدثه عدم تعاون أهل الخبرة مع الثورة .. فيقول :

«إن الطليعة (يقصد الضباط الذين قادوا الثورة) وجدت نفسها مرغمة على البقاء داخل الفراغ الذى اندفعت اليه ، فإن انسحابها منه على نحو أو آخر لم يكن يعنى غير انهيار كامل للكيان الوطنى ، ومع نظرة الطليعة لمهمتها الجديدة وابعادها السياسية المترامية ، جاء ذلك القرار الذى ذكره جمال عبدالناصر فى حديث أدلى به إلى «الأهرام» فى ٤ يوليو ١٩٥٩ وقال فيه :

«لقد كان رأيى بعد التجارب الأولى والأخطاء أن الذين شاركوا بأدوار إيجابية فى عملية ٢٣ يوليو يتعين عليهم أن يبتعدوا عن صفوف الجيش النظامى

المقاتل .. إنهم فى تلك الليلة قاموا بعمل سياسى ولسوف يكون من الصعب عليهم أن يعودوا بعده إلى قيود الجيش ونظمه وتقاليده .. وهكذا فإن بقاءهم سوف يؤثر فى الضبط والربط داخل القوات المسلحة ومن ثم يضعف كفايتها العسكرية » .

وتساءل هيكل :

«ولكن إلى أين يكون هذا الابتعاد ؟! .

ويرد :

« لم يكن معقولا أن يدفع بهم إلى العزلة ويصبح الأمر وكأنه عقاب لهم على اشتراكهم فى التغيير الكبير الذى كان يمكن أن يكلف أيا منهم حياته » .

اذن .. لم يكن هناك مفر من توجههم إلى الحياة المدنية ..

«وفى هذه الظروف بدأ الكلام لأول مرة عن أهل الثقة وأهل الخبرة » .

«وفى هذه الظروف .. أيضا وكما يقول هيكل كانت الثورة تريد تأمين نفسها .. «ومعنى ذلك أن الاتجاه إلى أهل الثقة كان ضرورة من ضروريات المعركة الدفاعية التى كانت التجربة الثورية تخوضها فى ذلك الوقت » .. و«تحت هذه الظروف ، لم تكن قوة الدفع الثورى تستطيع أن تضع فى المواقع الحساسة لخط دفاعها من لا تعرفه أو من تعرف اتجاهه . والمهم فيها أن لا تكون هذه الاتجاهات مضادة للتغيير بصرف النظر عن عمق إحساسها الإيجابى بالحاجة إليه . ثم يستوى هنا أن يكونوا من العسكريين أو المدنيين » .

«وهنا وصل الكلام فى الحديث عن أهل الثقة وأهل الخبرة إلى ذروته » . وبعد أن تخطت الثورة مرحلة الاخطار واستقرت وحددت أهدافها وخططها وبرامجها .. هل اختفت هذه الأزمة .. أبدا .. على العكس .. أخذت أبعادا أخرى . ودارت حولها مناقشات أخرى .. كما يقول هيكل .. حول دور القيادة السياسية ودور القيادة الفنية وأيهما تستطيع أن تحدد أهداف النضال الشعبى وغاياته » .

فمثلا إذا كان رأى القيادة الفنية «أهل الخبرة» أننا لا نستطيع أن نضاعف الدخل القومى قبل ٢٠ سنة وكان رأى القيادة السياسية «أهل الثقة» أننا لا بد أن نضاعفه خلال ١٠ سنوات . فبأى الرأيين نأخذ ؟! والإجابة النظرية .. كما يقول هيكل .. هى :

«إن القيادة السياسية هى التى تتحمل المسئولية أولا وأخيرا وان كان ذلك ليس معناه أن يتحول الفنى إلى إدارة تتلقى الأمر فتطيع وإنما واجب الفنى أن يتلقى الهدف من القيادة السياسية وعليه أن يرسم أمامها صورة واضحة لتكاليفه فإذا استطاعت هذه القيادة إعداد الظروف القادرة على الوفاء بالتكاليف فليس من حقه إلا أن يبدأ العمل» . وهذا .. كما قلت .. صحيح من الناحية النظرية .. لكنه لم يكن صحيحا من الناحية العملية أو الناحية الفعلية .. فقد كانت الأهداف السياسية لا تنفصل كثيرا عن الأهداف الدعائية ومن ثم كان الكلام دائما عن الانجازات دون أن يجرؤ أحد للتعرض لعيوب هذه الإنجازات أو خسائرها أو نواحى قصورها .

وكان الثمن فادحا ..

●●

ومشكلة التصرف فى الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة بابعادهم للحياة المدنية . الأمر الذى أدى إلى مشكلة الكفاءة والاخلاص لم تكن ـ فى الحقيقة ـ مشكلة جديدة كما يقول د . لويس عوض . وإنما هى مشكلة قديمة سبق أن واجهها محمد على .. وغيره .. من الفاتحين من بناة الامبراطوريات مع قوادهم المنتصرين فى الحروب .. وإنما الجديد هو حلها الناصرى ..

«فقد حلها الرومان باقطاع مسافات كافية من الأرض القابلة للاستصلاح التى لا صاحب لها . ولذا كانوا يبعدون حملة أكاليل الغار عن الجيش الرومانى ويكافئونهم فى وقت واحد .

وقد وجد محمد على نفسه أمام نفس هذه المشكلة بعد حروبه الوهابية واليمنية

والسودانية . وجد جيشه قد احتفظ بالقواد المتصرين أصحاب الحقوق فى مشاركته فى السلطة ، فأبعدهم عن الجيش بإقطاعهم « الابعاديات » وكان محمد على قد أمم كل أراضى مصر الزراعية فى عام ١٨١٣ بعد مذبحة القلعة « ١٨١١ » وبعد المسح الجديد فى ١٨١٣ فأدخل فى أملاك الدولة نحو مليون فدان من البوارى القابلة للزراعة بالاستصلاح ومن الأراضى المزروعة كانت ساقطة القيد فى مساحة المماليك ولكنه لم يبدأ بتوزيع حق الانتفاع فقط من دون حق الرقبة فى هذه الابعاديات الشاسعة من اراضى الاستصلاح إلا فى ١٨٣٩ وأعفاها من الضرائب العقارية ١٥ سنة حتى يستقر انتاجها على أن تدفع بعد ذلك ضريبة العشور (١٠٪ من دخلها) . ولذا عرفت بالأرض العشورية . وفى تقديرى أن عبدالناصر لو كان قد أقطع الضباط الأحرار أراض من أراضى مديرية التحرير أو أراضى الوادى الجديد أو أراضى الإستصلاح الزراعى بوجه عام ليستصلحوها ويستثمروها على نفقتهم الخاصة بمعونة البنوك ولحسابهم الخاص لوصل إلى غايته دون المجازفة بإدارة الإنتاج القومى والخدمات القومية نتيجة لوضعها فى أيد ناقصة الخبرة » .

ويضيف د . لويس عوض :

« على كل حال فالصورة ليست قاتمة إلى هذا الحد لأن بعض هؤلاء الضباط الأحرار ومن يلوذ بهم قد أثبتوا أنهم على درجة متقدمة من الكفاءة فى الادارة ومن نظافة اليد ومن الادراك الوطنى ومن الاحساس بالمسئولية على الصعيد المدنى كما أن منهم من بدا ساذجا قليل الحيلة لايفهم مشكلات عمله المدنى ، يضلله أوغاد المدنيين ذات اليمين وذات الشمال ثم اكتسب بالممارسة خبرة واسعة جعلته أمينا حقا على المال العام وعلى غايات الإنتاج والخدمات . وفى الطرف الآخر نجد العملية العكسية .. تخرب الانتاج والخدمات فى القطاع العام ، أو لعلها الوجه الآخر من نفس المشكلة ، وهى تفشى الإرهاب عند القاعدة بدلا من الإرهاب عند القمة باسم « الرقابة الشعبية » التى نص عليها الميثاق فباسم الرقابة الشعبية كثرت الشكاوى الكيدية فى الرؤساء من فنيين وإداريين واتهامهم بالانحراف

الإدارى والمالى والسياسى ، فتتحرك المخابرات العامة وتجرى التحقيقات وفى بعض الأحيان تلفق القضايا للكوادر العليا فى الإنتاج والخدمات . وكان أبطال هذه المهازل أو المآسى وأدواتها أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى فى مؤسسات القطاع العام وشركاته ممن اشتغلوا بالاشتراكية اجتباء للمنافع الخاصة وللسطوة الشخصية فى مواقع عملهم . وقد نجم عن ذلك ضياع هيبة الرؤساء وسلطتهم فى محاسبة المرؤوسين على الإهمال أو الفساد واستغلال النفوذ . وكان الطريق ممهدا أمام فاسدى الخلق من الموظفين : ما عليهم إلا الاشتغال بالسياسة الثورية وإقامة الجسور بينهم وبين مراكز القوى بكتابة التقارير ليصبحوا الحكام الحقيقيين لبعض المؤسسات والشركات واكتسبوا بعض قوة الجستابو فأصيبت بعض القطاعات بالشلل أو بالفوضى وانعدام معايير الحساب » .

● ●

لقد أدت مشكلة أهل الثقة وأهل الخبرة إلى إحساس المثقفين بأنه لا مفر أمامهم :

إما الاستسلام لأهل الثقة ..

وإما الانزواء والهروب ..

وفى الحالتين كان المثقف بعيدا عن وظيفته .. وفى أجازة مفتوحة منها ..

● ●

إلى أين وصلنا بعد كل هذه الأفكار المتقاطعة ؟

وصلنا إلى ما قلناه بالضبط !

فهذه المرة لم تكن الأفكار متقاطعة وإنما كانت واضحة !

بعد أن قرأت !

« تصورت الثورة أن وظيفة الحاكم هى نفسها وظيفة الشعب ، والصحافة ، والحكومة ، والبرلمان ، والتليفزيون ، وملاعب الكرة . . تصورت أنه الكل فى الكل . . وتصورت أن وظيفة المثقف ، أو المفكر نوع من الترف ، ولا توجد إلا فى الهيكل الوظيفى للدول المتقدمة . . وهذا التصور جعل تجربة يوليو - الاجتماعية ، تجربة عرجاء . . فالحاكم وظيفة اجتماعية ، ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها فى المجتمع ، والمثقف أيضا وظيفة اجتماعية ، ضرورية ، لا يمكن الاستغناء عنها فى المجتمع »

عادل حمودة

.. ونقترب من محطة الرحيل !

ونقول قبل أن نستقل قطار الصفحة الأخيرة :

إن الثورة ، وجدت فى نفسها قدرات خارقة ، وانفعالات لا حد لها ، وإمكانيات كبيرة جدا .. جعلتها لا تشعر بحاجتها للمثقفين .. وللمفكرين .. ولأصحاب الرأى الآخر .. والحلم الآخر .. فوضعتهم على الرف .. أو على الهامش .. أو فى المخزن .. فكانت الفجوة السحيقة بينها وبينهم .. وكانت الأزمات الحبلى بالمتاعب والنتائج التى نعانى منها الآن .. الاغتراب .. الانزواء .. الغضب .. الرفض .. التطرف .. فقدان الثقة .. السفر إلى داخلنا .. والهجرة إلى خارج الوطن ..

تصورت الثورة أن وظيفة الحاكم هى نفسها وظيفة الشعب ، والصحافة ، والحكومة ، والبرلمان ، والتليفزيون ، وملاعب الكرة .. تصورت أنه الكل فى الكل .. وتصورت أن وظيفة المثقف .. أو المفكر .. نوع من الترف ، لا توجد إلا فى الهيكل الوظيفى للدول المتقدمة ..

وهذا التصور جعل تجربة يوليو .. الاجتماعية ، تجربة عرجاء ..

فالحاكم .. وظيفة اجتماعية .. ضرورية .. لا يمكن الاستغناء عنها فى المجتمع .. والمثقف أيضا .. وظيفة اجتماعية .. لا يمكن الاستغناء عنها فى المجتمع ..

والوظيفتان معا ضرورة .. وأمر مشروع .. رغم الاختلاف ..

بل من الضرورى أن يكونَ بينهما اختلاف .. وتناقض .. وصراع .. وشد وجذب .. وأخذ وعطاء ..

هذه سنة المجتمعات من عصر الحجر إلى عصر الفضاء ..

فوظيفة الحاكم .. ضرورة من أجل الاستقرار .. ووظيفة المثقف ضرورة من أجل التغير .. وظيفة الحاكم ضرورة من أجل ضبط سلوك المجتمع .. ووظيفة المثقف ضرورة من أجل حرية المجتمع ..

الوظيفة الأولى لضمان بقاء الأوضاع على ما هى عليه .. والوظيفة الثانية من أجل تغيير الأوضاع ..

الوظيفة الأولى ، وظيفة من أجل الواقع .. والوظيفة الثانية من أجل الحلم .. والواقع بدون حلم .. جمود .. والحلم بدون واقع .. خرافة ..

وبين الحلم ، والواقع ، مسافة طبيعية ، ومشروعة .. لكنها .. لو زادت عن الحد ، لكان التوتر ، والصدام .. وأحيانا الصراع .. والتمزق .. والقتال ..

إن الواقع لايستطيع أن يقضى على الحلم ..

والحلم لا يستطيع أن يقضى على الواقع ..

ولا مفر من التفاهم بين الحلم والواقع ..

فلا يوجد مجتمع بلا حاكم .. أو سلطة .. أو واقع .. ولا يوجد مجتمع بلا مثقف .. أو مفكر .. أو حلم ..

وكلما ضاقت المسافة بين الحاكم والمثقف .. بين السلطة والفكر .. بين الحلم والواقع ، كلما تقدم المجتمع .. وازدهر .. وأصبح أكثر واقعية .. وأكثر هدوءا .. وكلما اتسعت الهوة ، وزادت المسافة بينهما .. كلما تضاعف التوتر ، وزاد الاضطراب ، وأصبح الغضب هو الخبز اليومى للبشر ..

فلو كان الحاكم يملك سلاح القوة ، فالمثقف يملك سلاح الوعى ..

ولو كانت السلطة تملك السجون ، فالمفكر يملك الأفكار ..

ولو كان الواقع مفتونا بعضلاته . فالحلم قويا بسحره ..

وهذا التوازن الطبيعى .. والقانونى . يجعل الخسارة من نصيب الطرفين .. تماما . مثل نتائج التوازن النووى .. والرعب النووى ..

فبقدر ما يخسر المثقف . تخسر السلطة .. وبقدر ما يخسر المفكر . سيخسر الحاكم .. وليس مهما هنا . من يضرب الضربة الأولى .. ولا من يخسر أولا ..

فالتاريخ يقول : إن كل محاولات السلطة التى تجاهلت فيها المثقف . أو قهرته . أو طردته . أو سعت للخلاص منه . كانت محاولات فاشلة مهما بدت مرغوبة . وممكنة . على المدى القصير . لأنها أدت فى المدى الطويل إلى تشقق هذه السلطة . وتصدعها . وانهيارها شعبيا . ورسميا .. ولأنها أدت فى النهاية إلى خروج قطار الحكم من فوق قضبان التاريخ ..

إن مثل هذه المحاولات كانت محاولات دونكيشوتية . تحارب طواحين الهواء بالسيف .. وكانت نوعا من محاربة التاريخ .. أو الزمن ..

والتاريخ يقول : ان محاولة المثقف . أو المفكر . للتخلص من السلطة ، أو الحاكم هى محاولة من النادر أن يكتب لها النجاح .. ومثل هذه المحاولة . محاولة فاشلة لقتل قوانين علم الاجتماع ..

أى أن السلطة لا تستطيع أن تتخلص من المثقف ..

لأن ذلك ضد قوانين التاريخ ..

والمثقف لا يستطيع أن يتخلص من السلطة ..

لأن هذا ضد قوانين الاجتماع ..

ولا مفر إذن من أن يتعاون الاثنان معا ..

لا مفر من أن يحترم كل منهما الآخر .. ويعتبر وظيفته ضرورة .. ودوره طبيعيا .. واحتواءه مستحيلا .. وطمس كيانه رجسا من عمل الشيطان ..

ولا مفر من تضييق الهوة . وتقل المسافة بينهما ...

وهذا بالطبع ممكن ..[1]

فالنهضة الحديثة فى اليابان لم تقم إلا على تعاون وتكامل بين النخبة المثقفة . والنخبة الحاكمة . فى مرحلة مبكرة من حكم الميجى .. حيث كانت صيحتهما معا هى « التفانى من أجل خلق إنسان يابانى جديد . وانطلقا معا . كل بطريقته نحو هذا الهدف المشترك . وكانت انطلاقة عملاقة لم تتوقف منذ منتصف القرن الماضى » وإلى الآن .

وبريطانيا فى أواخر القرن الماضى . شهدت تعاونا بين السلطة والمثقفين . بكل وسائل الحوار السياسى والفنى .. واستطاعت « الجمعية الفابية فى خلال جيل واحد أن تحدث من التغيير والتحول فى المجتمع الانجليزى ما يحتاج عادة إلى ثورة دموية هائلة » .

والرعيل الأول فى الولايات المتحدة الأمريكية . من بناء الاستقلال « انطوى على تعاون وتحالف بين رجال الفكر ورجال السياسة . أى أصحاب الأقوال . وأصحاب الأفعال » ..

وفى معظم البلدان التى شهدت ثورات اشتراكية . كانت العلاقة قوية جدا . فى مرحلة التمهيد للثورة بين « الساخطين فكريا » و« الساخطين سياسيا » أو النخبة البديلة . و« قام المفكرون باذكاء هذا السخط وترويج الاحساس بين الجماهير . فنقدوا العهد القديم أشد ما يكون النقد . واظهروا بشاعاته وفساده وتخلفه » .. وبعد الثورة . « استمر التعاون بين النخبتين الفكرية والحاكمة الجديدة » .. ولكن « شهر العسل بينهما سرعان ما انتهى وانقضى . وبدأت مرحلة ثالثة يسودها التوتر الكامن . ثم مرحلة رابعة يسودها التوتر الظاهر » ..

وفى بلاد العالم الثالث . حدث هذا التعاون بين رجال الفكر ورجال

---

(١) انظر د . سعد الدين ابراهيم ـ مقال المثقف والأمير ـ مجلة المستقبل العربى ـ يونيو سنة ١٩٨٤ .

السياسة ، فى مراحل ما قبل الاستقلال .. ولولا هذا التعاون ـ فى أغلب الأحيان ـ ما كان الاستقلال .. أما بعد الاستقلال .. وبعد الحكم الوطنى .. فقد بدأ التوتر .. ثم .. القطيعة .. ثم الصدام والصراع بين النخبتين ..

وهذا بالضبط ما حدث فى مصر .. قبل الثورة ، وبعدها ..

مصالحة .. تعاون .. ثم توتر .. فقطيعة .. ثم صراع .. فصدام ..

صراع بين المثقفين والضباط ..

وصدام بين رجال الفكر ورجال السياسة ..

فلا رجال الفكر كانوا محور إعجاب الضباط ..

ولا رجال السياسة كانوا يسمعون كلام رجال الفكر ..

ومشى المجتمع على ساق واحدة .. وضمرت الساق الأخرى .. وتعامل المجتمع مع الواقع ، وصادر حق الحلم ..

وفى كل الأحوال ، كانت المكاسب مادية .. لا معنوية ..

وفى كل الأحوال .. كان الطرف الثالث فى المعادلة الاجتماعية .. أو قاعدة المثلث الناقصة .. أو الجماهير .. أو القواعد البشرية ، لا تعرف من على حق ومن على باطل .. من على صواب ومن على خطأ .. سلطة الحكم ، أم سلطة الضمير ؟!

ولم ينتبه رجال الفكر ، ورجال السياسة إلى أننا لم نكن فى حاجة إلى مزيد من الانقسامات والتشوهات فى المجتمع ..

وأن ماضينا .. يكفينا .. ويزيد ..

وأن الانقسام الجديد بينهم ، لا وقته ، ولا موضعه ..

فنحن مجتمع ينقسم الناس فيه بين التطلع إلى الخارج ، والعودة إلى الوراء .. بمعنى آخر : التراث فى مواجهة التغريب ..

ونحن مجتمع يعيش ازدواجية حادة فى كافة نواحى الحياة .. ويحاول أن

يكسر أغلال التخلف التى تكبله . وتجعله فى محلك سر .. بمعنى آخر : التنمية فى مواجهة التخلف ..

ونحن مجتمع ينقسم عقله بين القانون والشرع .. بمعنى آخر : العلمانية فى مواجهة الحكم بأصول الدين ..

ونحن مجتمع ينقسم بين الحرية . والقهر .. بمعنى آخر : الديمقراطية فى مواجهة الاستبداد .. ونحن مجتمع ينقسم بين أنصار الفرعونية . وأنصار الانتماءات العربية .. بمعنى آخر : الوحدة العربية فى مواجهة التجزئة والاقليمية ..

نحن مجتمع فى حاجة إلى تقليل الخلافات . لا إلى زيادتها .. فى حاجة إلى إزالة الحوائط . لا إلى زيادتها .. فى حاجة إلى سد الشقوق . لا إلى زيادتها ..

لكن ..

لا أحد سمع هذا الكلام ..

ولا أحد استوعبه ..

فكانت النتيجة ..

اهتمام بالمبانى ، لا بالمعانى ..

اهتمام بالأرقام ، لا بالبشر ..

وكانت النتيجة ..

هزيمة عسكرية ساحقة فى يونيو ١٩٦٧ ، أدت إلى هزيمة سياسية ساحقة أيضا .. وانتكاسة غير متوقعة . ودون إنذار مبكر أو متأخر للأحلام والوعود .. وزيادة فى الهوة بين الحاكم وشعبه .. وبين المثقفين وبينه .. وبين المثقفين وأنفسهم .. وساد الشك وحل محل الاطمئنان .. وجاء الخوف ليحتل مكان الأمان .. وجاءت الشعوذة لتصبح مكان العلم ..

وبدلا من أن تخفف السلطة من درجة الشك ، ضاعفتها بالقهر ..

وبدلا من أن تنهى الخوف بمزيد من الحرية ـ ضاعفته بالاعتقال ..

وبدلا من أن تعيد الثقة المفقودة ، بالتنفس ، ابعدتها أكثر بكتم الأنفاس ..

وبدلا من أن تعترف بالخطأ التاريخى الفادح الذى وقعت فيه ، وتعيد المثقف ، والمفكر ، إلى وظيفته الاجتماعية ، الضرورية ، والإجبارية ، والشرعية ، قامت بحصاره ومطاردته ، ونفيه ، وضربه ، وسد فمه بكعب البندقية ..

وعلى جثث المثقفين «المحترمين» ، رقص رجال السياسة ، وهم سعداء .. وقد رفعوا فى يدهم اليمنى السلاح ، ورفعوا فى اليد اليسرى المثقفين ـ الخدم ..

لقد كان هناك ، وطوال الوقت ، نوع من المثقفين الجاهزين ، لكل حاكم .. ذلك النوع الذى يؤيد كل فكرة .. ويشيد بكل قرار .. ويصفق ويهلل لكل إجراء ..

وقد تصورنا أن هذا النوع من المثقفين ، سينتهى بعد الهزيمة .. لكن العكس هو الذي حدث ..

زاد نفوذه .. وزاد بريقه .. وزاد دوره القذر ..

إن الحاكم عند هذا النوع من المثقفين هو الرب الأعلى إلى أن يسقط .. هو الكل فى الكل إلى أن يقع .. هو التاريخ والجغرافيا إلى أن يختفي من الوجود .. هو الحاضر والماضى والمستقبل إلى أن يأتى غيره ..

وهذا النوع من المثقفين ، رغم خطورته على الحاكم ، فان الحاكم لا يطمئن إلا له .. ولا يفضل التعامل مع غيره .. مهما كان الثمن الذى سيدفعه .. ومهما كان حكم التاريخ والشعب عليه ..

وهذا النوع من المثقفين ، موجود فى كل زفة .. وفى كل مأتم .. فى كل انتصار ، وفى كل هزيمة .. فى كل فرح ، وفى كل جنازة ..

ولو كانت السلطة قد نجحت فى تطفيش المثقفين .. المحترمين بالقهر والارهاب .. فان المثقفين الرسميين ، نجحوا فى تطفيشهم بالقرف والتقزز ..

وكان لابد ـ بعد كل هذا ـ أن تخرج أجيال جديدة من المثقفين ، تعيش المزيد من الاغتراب .. والمزيد من اليأس ، والزهق ، والقرف ، والغضب .. والمزيد من الاحساس بأن دورها على الهامش .. وان عليها أن تختار بين أن تبيع نفسها ، أو تعلن مواقفها .. بين أن تأكل على موائد السلطة ، أو على موائد السجون .. بين أن تكسب العالم وتخسر نفسها ، أو تكسب نفسها وتخسر العالم ..

فبعد أن كانت أزمة المثقف فى الخمسينات ، والستينات ، هى الديمقراطية ، أصبحت فى الثمانينات ، بعد السبعينات ، هى أزمة الديمقراطية ، والخبز أيضا ..

بعد أن كان النقص فى الديمقراطية .. أصبح فيها ، وفى الحاجات الضرورية ، والمادية ، الأخرى .. الطعام .. الاسكان .. المواصلات .. وعدم الاحترام ..

بعد أن كان الخبز بدلا من الحرية ، لم يعد هناك لا خبز ، ولا حرية ..

أى أن أزمة المثقف مع السلطة ، اتسعت لتصبح مع السلطة ، ومع المجتمع كله ..

كانت أزمة المثقف أزمة بقرار من أعلى ، فأصبحت أزمة بقرار من أعلى ، ومن أسفل ..

ما الحل إذن ؟! ..

هل نعلن اليأس العام ؟.. هل ندعو إلى الانتحار الجماعى على طريقة الحيتان ؟.. هل نقوم بدفن أنفسنا تحت التراب ، ونستريح ؟! ..

لا !

بالطبع .. لا !

فهناك لكل أزمة حل .. ولكل كارثة منفذ ..

وأنا هنا أجد الحل والمنفذ فى البحث القيم الذى نشره د. سعد الدين إبراهيم ، تحت عنوان «المثقف والأمير»[٢] ..

وهو حل جماعى .. يقوم على إصلاح الخلل بين الحاكم والمجتمع .. وبين المثقف والمجتمع .. وبين المثقف والحاكم .. وبين الحاكم والمثقف ..

ولا بد لإصلاح الخلل بين الحاكم والمجتمع من : بناء شرعية حقيقية «من خلال تمكين كل القوى الاجتماعية ، حتى ولو كانت مشوهة ، أو ما تزال هلامية ، ان تنظم نفسها سياسيا وأن تشارك فى السلطة».. وفتح حوار حر «تشترك فيه كل القوى الاجتماعية ، حول تحديد الأهداف المرحلية والطويلة الأمد للمجتمع والدولة . وفى هذا الحوار لا بد من تشجيع المفكرين (المثقفين) على الإسهام بآرائهم بحرية كاملة ، حتى لو كانت تنطوى على أشد الأمور حيويه بالنسبة للأمير (الحاكم) :. » .

ولا بد لإصلاح الخلل بين الحاكم والمثقف من : وقف كل أنواع القهر التى يمارسها الحاكم على المفكر ، سواء كان قهرا مباشرا (مثل السجن والتعذيب والقهر) ، أو غير مباشر (مثل الحصار والتهميش ومنعه من التعبير عن نفسه من خلال وسائل التعبير التى تهيمن عليها الدولة) .. وإتاحة الفرصة للمثقف ، أن يخلق مؤسساته وروابطه الفكرية فخلق «جماعة فكرية» ، بل وتقديم الدعم الأدبى والمادى غير المشروط فى هذا الصدد .. وتشجيع المثقفين والمفكرين على تقديم خلاصة فكرهم واجتهاداتهم للحاكم ، إما من خلال الصحافة الحرة ، والكتاب الحر ، وإما من خلال مؤسسات ومجالس متخصصة ذات استقلال كامل عن الحاكم .. وأخيرا .. على الحاكم أن يأخذ ما يقدمه المفكرون مأخذ الجد ، قولا ، وعملا .. وهذا لا يتأتى بالضرورة بتنفيذ كل ما يقدمه المفكرون ، ولكن يلزم حتى بمناقشة ما لا يأخذ به .

---

(٢) سعد الدين ابراهيم ـ مجلة المستقبل العربى ـ المرجع السابق .

ولا بد لإصلاح الخلل بين المثقف والمجتمع من : النزول إلى أرض الواقع ، لوصفه وتحليله والانطلاق منه إلى رؤية مستقبلية .. والتصالح مع المثقفين الآخرين من خلال الحوار .. ثم الحوار مع المجتمع كخطوة تالية ، ويتطلب ذلك منه النزول تدريجيا . أو بين الحين . والآخر ، النزول من برجه العاجى إلى مستوى الاغلبية الشعبية . وتشييد مشروع حضارى قومى مناسب للمجتمع ..

ولا بد لإصلاح الخلل بين المثقف والحاكم من : أن يدرك ان السلطة وظيفة اجتماعية مثلها مثل وظيفته تماما . ولا غنى عنها للاجتماع البشرى .. ولكن فى الوقت نفسه لا شك أن الحاكم بشر ، وأن همه الأول هو الاستمرار فى السلطة . ومن هنا فإن هناك حدا أدنى من الاحترام والتهذيب فى مخاطبة الحاكم . ما دام الحاكم يراعى الحد الأدنى المطلوب منه حيال المجتمع والمفكر . ولا يعنى احترام السلطة تملقها أو الخنوع لها » .. وان يدرك المفكر أن الحاكم دائما يريد اجابات وحلولا عملية لمشكلاته فى ادارة المجتمع والوفاء باحتياجاته . وانه مهما اتسع أفق الحاكم . وبعد نظره . إلا أنه فى نهاية اليوم يريد أن يكون قد تعامل مع المشكلات اليومية لكى ينام آمنا ..

باختصار . الحل فى أن يمد جميع الأطراف أيديهم ..

وان لا ينتظر كل طرف المبادرة من الطرف الآخر ..

ويكفي ما قلناه عن الأزمة .. ويكفي ما ذرفناه من دموع .. وما صرخنا به من نقد .. وعلينا من الآن أن نتحرك ..

لقد تأخرنا كثيرا ..

لكن ..

مع ذلك لم تفت الفرصة بعد !

فهرست





هذا الكتاب

لماذا نفذت الثورة برامج وأفكار المثقفين ، ثم وضعتهم فى السجن ؟ من هم المثقفون الذين أفسدوا الثورة ؟ الأزمات الثلاث بين الثورة والمثقفين ؟ كيف انتقلت أزمة المثقفين من جيل الغرس الذى زرع الثورة فى التربة المصرية إلى جيل الثمار الذى حصد الانجازات ؟ ماذا قال محمد حسين هيكل ، وإحسان عبد القدوس ، وتوفيق الحكيم ، ود . لويس عوض ، وفتحى رضوان ، وعباس العقاد ، ومفكرو الأخوان ، والشيوعيين عن متاعب المثقفين مع الثورة ؟ لماذا إستبدلت الثورة رجال الفكر بالعمال والفلاحين ؟ كيف تخلص عبد الناصر من رفقاء الثورة لتأمين الجيش من الإنقلابات ؟ هل كانت انجازات يوليو ، بدون الرأى الآخر ، انجازات عرجاء ؟ وهل صحيح انها قدمت الخبز ومنعت الحرية ؟ كل هذه الاسئلة وغيرها يجيب عليها الكاتب الصحفى عادل حموده بحياد وموضوعية ، تجعل من هذا الكتاب كتابا هاما لكل من تشغله هموم وطنه .

« الناشر »

مكتبة مدبولى
٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١
MADBOULI BOOKSHOP 6 Talat Harb SQ. Tel 756421
طبع بالمطبعة الفنية ـ ت : ٣٩١١٨٦٢